

جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس:

الادارة الالكترونية في الجزائر

ألقيت على طلبة السنة الثالثة ليسانس

شعبة العلوم القانونية والإدارية

تخصص ادارة الكترونية

إعداد الدكتورة: خرشي إلهام

لرسم الموسمين الجامعيين: 2020-2019 / 2021-2020

يواجه النشاط الإداري والاقتصادي بوجه عام تحديات كبيرة بسبب التطورات التكنولوجية التي أتاحتها تكنولوجيا الاعلام والاتصال بمكوناتها المختلفة، وخاصة الانترنت، مع تزايد استعمالات الاعلام الالي وثورة المعلومات والتطور في الفكر الإداري والاقتصادي. اذ أصبحنا لا نكاد نجد اليوم مؤسسة أو منظمة تخلو من قواعد بيانات لوظائف إدارية مختلفة، والتي من دونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل.

ونتيجة لذلك انتقل النشاط الاداري من الأساليب التقليدية التي تعتمد على المعاملات الورقية والاجراءات البيروقراطية إلى الاساليب الالكترونية، فالادارة الالكترونية تعد استجابة لتحديات القرن الواحد والعشرين في مواجهة المشاكل القانونية والتقنية والتنظيمية التي تثيرها الادارة، حيث اصبح المسير والاداري يمارس عمله في أي وقت وفي أي مكان بكفاءة عالية باستخدام شبكة الانترنت والرقمنة. وأصبحت الادارة الالكترونية الامل في تجديد العلاقة بين المواطن والإدارة، فالادارة الالكترونية تعد في قلب حركية تحديث الدولة.

منذ تسعينيات القرن الماضي سارعت الدول الى وضع برامج واستراتيجيات للتأقلم مع استخدام التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال بهدف تسهيل العمليات الإدارية اليومية وتحسين جودة خدماتها العامة. وقد اصطلح على هذا النظام الحكومي الذي يقدم خدمات بطريقة رقمية ب"الحكومة الالكترونية" "e-government"، والذي يعني تحول الحكومات من التسيير التقليدي بواسطة نظام ايروقراطي الى التسيير بواسطة نظام الكتروقراطي يتفاعل مع المواطنين دون انقطاع على مدار اليوم، ولم يعد هذا التحول مجرد كمالية أو رفاهية بل اصبح ضرورة ملحة وحتمية تفرضها متطلبات الاندماج في الاقتصاد الدولي والنظام العالمي. وبالرغم من ذلك تبقى تجارب الدول في مجال الحكومة الالكترونية حديثة نسبيا، إذ لم تصل هذه الأخيرة الى التطبيق الفعلي لهذه التقنية إلا منذ سنة 2000 ومن بينها حسب ترتيب الأمم المتحدة الولايات المتحدة الامريكية - استراليا - نيوزلندا - سنغافورة - النرويج - كندا - المملكة المتحدة - هولندا - الدانمارك وألمانيا، أما بالنسبة للدول العربية فقد برزت في مطلع الالفية الثالثة الامارات العربية المتحدة، ومن بين أسباب التاخر انتشار الامية الالكترونية - تخلف البنية التحتية للاتصالات - عدم مواكبة التشريعات والنظم الإدارية لمتطلبات الإدارة الالكترونية - ضعف الوعي العام بأهمية ومزايا تطبيقات الحكومة الالكترونية.

والجزائر كغيرها من دول العالم وجدت نفسها أمام تحديات تطوير تدخلاتها وتجديدها وإصلاح الادارة العامة لمواجهة قوانين المنافسة العالمية والاندماج في الاقتصاد الدولي والتوجه نحو التقدم الاجتماعي، الاقتصادي والوظيفي، بهدف إرضاء المواطنين في مجال الخدمات المقدمة وتلبية الضغوط

الدولية¹. لذلك سعت إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية لاسيما من خلال تجسيدها لمشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013، الذي يعتبر نقطة تحول في مجال تطوير وترقية الخدمات العمومية ونشر المعلومة والتحول نحو نموذج الحكومة الالكترونية، بالرغم من العراقيل التي واجهت تطبيقه بسبب عدم الجاهزية الالكترونية بشكل عام.

تم تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية على المستوى المركزي (القطاعي) أي الوزارات بالخصوص وزارة الداخلية وعلى المستوى المحلي ويشمل الولايات والبلديات. ومن أجل انجاحه قامت الجزائر بمجموعة من الاصلاحات التشريعية، الادارية والتقنية.

أهمية المقياس

بالإضافة إلى الأهمية العلمية في مجال البحث العلمي والمتعلقة باثراء المجال المعرفي والعلمي لدى الطالب والوصول إلى تثبيت المعلومات الدقيقة حول موضوع المقياس، خصوصا وأن هذا الأخير يتميز بالتقنية والفنية. فإن الأهمية العملية تتجلى من خلال توضيح الفائدة العملية من إدخال الرقمنة إلى عالم الإدارة (بايجابياتها وسلبياتها)، الخدمات التي يستفيد منها الطالب والمواطن على العموم من هذا النظام الرقمي والتي تمس حياته اليومية (في الجامعة أو خارج الجامعة) و تشخيص العوائق والمشكلات الحقيقية التي تواجه الجزائر في تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 ومواطن الضعف والقصور، ما تم إنجازه وما لم يتم.

الهدف العام للمقياس

معرفة وفهم مضمون الادارة الالكترونية وتطبيقاتها في الجزائر، تحديد الإنجازات الرقمية المحققة في مختلف القطاعات وتوضيح الصعوبات والتحديات التي تواجهها .

الاهداف الخاصة للمقياس

- 1- توضيح نشأة ومفهوم الإدارة الالكترونية وأهدافها، وتحديد متطلباتها ومعوقات تطبيقها؛
- 2- التعرف على مضمون مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013، شرح أسباب التحول الرقمي ومحاوره، تحديد أهدافه وبرامج تنفيذه و مؤشرات جاهزية الجزائر للتحول الرقمي؛

¹ حيث حددت المنظمة الدولية للطيران سنة 2015 آخر سنة لاستعمال جواز السفر التقليدي واستبداله بجواز السفر البيومتري. أنظر: عبد الحكيم حططاش، دور الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) ، دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2017-2018، ص.1

3- التمييز بين تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على المستويين : المحلي و القطاعي (وزاري) وشرح
كيفية تجسيدها؛

4-تحديد الإنجازات الرقمية المحققة في مختلف القطاعات، الصعوبات والتحديات.

محاور المقياس

محور أول: الإدارة (الحكومة) الالكترونية: مدخل مفاهيمي

محور ثان: التعريف بمشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013(المحاور – الأهداف – البرامج التنفيذية)

محور ثالث: أنماط (تطبيقات) الإدارة الالكترونية في الجزائر

محور رابع: تقييم إنجازات الجزائر في مشروع الجزائر الالكترونية 2013

المحور الأول: الإدارة (الحكومة) الالكترونية : مدخل مفاهيمي

تعتبر الإدارة الالكترونية امتدادا للمدارس الادارية، بل هي المدرسة الاحدث في الفكر الاداري التي تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الاتصال في انجاز وظائف الادارة العامة (التخطيط – التنظيم – القيادة والرقابة) وفي انجاز وظائف إدارة الاعمال (الانتاج – التسويق – المالية...).

وفي إطار تطبيق الإدارة الالكترونية ظهر ما يسمى بالحكومة الالكترونية، وهي من أهم المصطلحات والمفاهيم المتداولة اليوم على الصعيد السياسي والإداري، بل وحتى العلمي، حيث خاضت معظم دول العالم هذه التجربة على اختلاف قدراتها (التقنية، الادارية والفنية...) والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

إن التحول نحو الحكومة الالكترونية يفرض احداث تغيير في الهيكل التنظيمي والإداري، تطوير أنظمة المعلومات لتغطي كافة الجوانب الادارية والاستفادة من مزاياها المتعددة.

عناصر المحور:

- نشأة الادارة الالكترونية وتطورها
- مفهوم الحكومة الالكترونية ومراحلها
- متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية ومعوقاتها.

أولاً: نشأة الادارة الالكترونية وتطورها

1- الادارة الالكترونية هي امتداد للمدارس الادارية

تعتبر الادارة الالكترونية المدرسة الأحدث في الفكر الاداري، حيث حدد المختصون في علم الادارة مسارا تاريخيا متصاعدا لتطور الفكر الاداري والمدارس الادارية على مدى اكثر من قرن من الزمن: فمن المدرسة الكلاسيكية إلى مدرسة العلاقات الانسانية التي تنامت في المدرسة السلوكية وإلى المدخل الكمي أثناء الحرب العالمية الثانية، فمدرسة النظم مع بداية سنوات الخمسينيات ثم المدرسة الموقفية في الستينيات، فمدخل منظمة التعلم في الثمانينيات لتتوج مسيرة التطور في منتصف التسعينيات بصعود الإدارة الالكترونية².

عمل التطور على إحلال الآلة محل الانسان (العامل)، ثم انتقل إلى أعمال التخطيط والرقابة القابلة للبرمجة لينتقل إلى العمليات الذهنية المحاكية للإنسان من خلال الذكاء الاصطناعي الذي يحاكي

² ايمان عبد المحسن ذكي، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009، القاهرة، ص ص. 4-3؛ العياشي ززار، أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على كفاءة العمليات الإدارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، عدد 1، 2013، ص.32.

الذكاء الانساني³. وبعدها أدخلت الانترنت، أصبحت الإدارة نتاج تبادل واسع للبيانات في إطار شبكة داخلية (الانترانت) وشبكة خارجية والتبادل المفتوح عبر الويب مع جميع المستخدمين عبر العالم⁴.

2- الإدارة الالكترونية كسر للبيروقراطية التقليدية

تعتبر الإدارة العامة في بعدها الوظيفي عن الدور الذي تقوم به الدولة في إطار علاقتها بالمجتمع والمهام الاقتصادية والاجتماعية التي تتحملها، ومنه فاختيارها للنظام الإداري الملائم سيساعدها في تحقيق أهدافها بفعالية وكفاءة، ومع تطور دور الدولة وتطور التكنولوجيا تطور هذا النظام من النظام البيروقراطي إلى بداية التفكير في الإصلاح والتكيف مع هذا التطور.

والجزائر من بين الدول التي بدأت سياسة الإصلاح الإداري بداية من سنوات التسعينيات بعد ظهور سلبيات النموذج البيروقراطي وانعكاساته على الإدارة العامة⁵، من خلال الاختلالات التي ظهرت، بالنظر للتضخم في الهياكل الإدارية وكثرة مستوياتها، البطء في اتخاذ القرارات والبعد عن الإدارة وتعدد النصوص القانونية التي تعقد الاجراءات الادارية المتبعة، بالإضافة إلى عدم التزام الموظفين، ومنه انتشار البيروقراطية السلبية الناتجة عن الروتين الإداري وكثرة الاجراءات الإدارية وعدم وضوح القرارات والتباطؤ في أداء العمل وعدم الاهتمام بالخدمة العمومية مما أدى إلى فقدان المواطن ثقته في الإدارة، وهو ما انعكس سلبا على نوعية الخدمة العمومية المقدمة، بسبب أداء إداري تنقصه الكفاءة والشفافية وانعدام الحوار وتشكل مجال مغلق تغيب فيه وسائل الاتصال وفرض نموذج من المعاملات والعلاقات ميزتها السلطة واللامبالاة⁶.

كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في النظم التسييرية لتقديم خدمات ذات جودة وتبني استراتيجية واضحة للتخلص من منطق التسيير التقليدي، خصوصا أمام ارتفاع المستوى الثقافي للمواطنين وتزايد

³ العياشي زرار، المرجع السابق، ص.33.

⁴ العياشي زرار، المرجع السابق، ص.34؛ فرطاس فتيحة، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، مجلد 2، 2016، ص.313.

⁵ يندرج هذا الإصلاح في إطار عصرنة الإدارة والذي يعني تجديد، تطوير أو تغيير الإدارة وهي كلها مفاهيم متقاربة في المعنى والهدف، لأنها تسعى في مضمونها إلى محاولة احداث تغيير أو تبديل للوضع السائد في الإدارة. تعرف عصرنة الإدارة بتغيير استراتيجية المنظمة نتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة أو البناء الاجتماعي أو التكنولوجيا أو الافراد، ويكون هذا التغيير في الهيكل التنظيم مثل (تصميم الوظائف، السيطرة، علاقات السلطة، وآليات التنسيق) وفي مجال التكنولوجيا (المعدات وعمليات وأساليب العمل) والافراد (السلوكيات والمواقف). أو هو تغيير استراتيجي ذو طابع علمي وعملي يتعلق بالمنظمة ومناخها وما بها من أفراد وجماعات بهدف تحسين الإدارة. أنظر: عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر - دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس العاصمة -، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص.24.

⁶ احمد باي، رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد11، جوان 2017، ص ص 123-127.

الوعي، ومنه أصبحت عصرنه الادارة العامة ومناهج وأساليب العمل باستخدام الحاسوب وشبكة الانترنت ضرورة ملحة، وتحول هدف الحكومات الالكترونية إلى التركيز على ترقية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

يرجع العديد من المختصين إلى أن نشأة الادارة الالكترونية تعود إلى حوالي النصف الثاني من القرن الماضي، أين أدمج استعمال الهاتف والفاكس والأرشفة الآلية في تسيير الادارة العمومية، بينما يرى الغالبية من هؤلاء على أن التحول من الادارة الورقية إلى الادارة الالكترونية تزامن مع اختراع الحاسوب وادماج برامج تداول المعلومات عبره، ثم رقمته الخدمات مع منتصف التسعينيات بظهور شبكة الانترنت العالمية⁷.

ثانيا: مفهوم الإدارة (الحكومة) الالكترونية ومراحلها

سيتم التطرق ضمن هذا العنصر لتعريف مصطلح الحكومة الالكترونية والتمييز بينه وبين المصطلحات القريبة منه كالادارة الالكترونية، مع توضيح أهدافها ومراحلها.

1/ مفهوم الادارة (الحكومة) الالكترونية

أ/تعريف الإدارة (الحكومة) الالكترونية

اصطلح على تسمية النظام الحكومي الذي يقدم خدماته بطريق رقمية بالحكومة الالكترونية «e-government»، والذي يعني انتقال الحكومات من التسيير بنظام بيروقراطي إلى التسيير بنظام الكتروقرطي يتفاعل مع الغير دون انقطاع على مدار اليوم والاسبوع والشهر والسنة⁸. وبالرغم من حداثة المصطلح، فقد تعددت التعاريف خصوصا تلك الصادرة عن المنظمات الرسمية كالبنك الدولي والمنظمة العربية للتنمية الادارية إضافة الى التعاريف الفقهية.

بعض التعاريف الفقهية:

⁷ وقد نشأت الحكومة الالكترونية في أواسط الثمانينيات في الدول الاسكندنافية عن طريق ربط القرى البعيدة بالمركز باطلاق عليها تسمية القرى الالكترونية (Electronic villages)، ويعد لارس (Lars) من جامعة أودونس في الدانمارك رائد التجربة كما سماها " مراكز الخدمة عن بعد، ومن رواد المشروع مايكل دال (M. Dell)، صاحب شركة "دل" كما امتدت إلى المملكة المتحدة عام 1989 في مشروع قرية مانشستر. وفي عام 1992 عقد مؤتمر الاكواخ البعيدة في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع. بتفصيل أكثر راجع: فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، الطبعة الثانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005، ص ص. 15-23؛ داود عبد الرازق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2007، ص ص. 15-20؛ باري عبد اللطيف، دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص ص. 25-26؛ سليمان بوفاسة، رشيد سعيداني، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية (مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية)، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، عدد 1، جانفي 2013، ص.8.

⁸ عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص.1.

" الحكومة الالكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية التقليدية، مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلومات في حين تتواجد وظائف الثانية بشكل مادي في أجهزة الدولة"⁹.
" تمثل الحكومة الالكترونية شكلا من أشكال الأعمال الالكترونية الذي يشير إلى العمليات والهيكل التي تتفق مع امداد الخدمات الالكترونية للمواطنين ومؤسسات الاعمال على حد سواء"¹⁰.

قدم الاستاذ عمار بوحوش التعريفات التالية "تقديم وايصال الخدمات والمعلومات للمواطنين الكترونيا"
" قدرة الاجهزة الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الاعمال من جهة اخرى بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر شبكات الانترنت مع ضمان سرية وامن المعلومات المتنقلة في أي وقت واي مكان" وتعني أيضا "إعادة ابتكار الاعمال والاجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة لادماج المعلومات وتكاملها وإمكانية الوصول اليها"¹¹.

عرفها نائب الرئيس الامريكي بيل كلينتون: "تسخير التكنولوجيا الحديثة لتقوية المجتمع المدني وتدعيم النمط الاقتصادي وزيادة مسؤولية الحكومة نحو المواطنين"¹². كما وصفها وزير المعلومات والتكنولوجيا الهندي بالحكومة الذكية SMART Government¹³.

تعريفات بعض الهيئات العالمية والاقليمية:

- عرفها البنك الدولي سنة 2005 بأنها: " عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات، مثل شبكات الانترنت التي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات، مع تمكين المواطنين من الوصول للمعلومات، مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات"¹⁴.

- عرفتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية بانها: " قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل الكترونية وبسرعة ودقة متناهيتين من خلال موقع بوابة الحكومة الالكترونية على شبكة الانترنت"¹⁵.

⁹توفيق غفصي، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2019، ص.343.

¹⁰محمد بن عدة ، دومة طهراوي ، برنامج الحكومة الالكترونية المتكاملة وسبل تطبيقها في الجزائر بالاعتماد على التجربة القطرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 6، 2018، ص.51.

¹¹عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2006، ص.181.

¹²المرجع نفسه، ص ص.181-182

¹³S:البساطة – M: الاخلاقية – A:المساءلة – R:المسؤولية- T:الشفافية. وهي تلخص في جوهرها الخطوات الأساسية للعمل الالكتروني المتمثلة في: تحديد المسؤولية، المحاسبة على المسؤولية، احترام القوانين والعمل حسب مقاييس خلقية وجعل العمل الحكومي أكثر شفافية تجاه المواطنين وتسهيل أساليب العمل في العلاقات بين المواطنين وحكوماتهم. انظر: عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص.182.

¹⁴محمد بن عدة ، ، طهراوي دومة، المرجع السابق، ص.51، عن موقع البنك الدولي

- تعريف الامم المتحدة سنة 2003: "استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة لارسال معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"¹⁶.

- تعريف منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي سنة 2003 OCDE: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوظائف الحكومية وخصوصا شبكة الانترنت للوصول الى حكومات (إدارة) أفضل"¹⁷.

يمكن ان نستخلص من هذه التعريفات:

- ان مفهوم الحكومة الالكترونية¹⁸ لا يقتصر على تقديم الخدمات للمستخدمين، بل العمل على اشراك هؤلاء عبر اليات تحقيق الديمقراطية¹⁹، ومنه فهي تمثل التطبيق الالكتروني في الخدمات الذي يؤدي الى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين ومؤسسات الاعمال من خلال تقنياتها العالية، باستخدام الطرق المختلفة للاتصال مثل الهاتف، البطاقات الذكية والبريد الالكتروني... أي تغيير نمط وأسلوب التعامل والتفاعل مع إعادة تنظيم الخدمات المقدمة الكترونيا²⁰، للوصول إلى الشفافية والكفاءة.

بناء على ما سبق تمثل الإدارة الإلكترونية مفهوما ونموذجا فريدا للمعلومات والخدمات العامة وتعمل على سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات للزبائن ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الحكومية، بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم لها، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية و الاصلاح الإداري والاقتصادي، حيث أنه باستطاعة الإدارة الإلكترونية

¹⁵ عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص. 23..

¹⁶ ابتسام خطاف، شريف غياط، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الالكترونية عبر مشروع الجوائز الالكترونية 2013 الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018، ص. 341.

¹⁷ Georges Chatillon (sous direction), droit de l'administration électronique, des nouveaux droits pour les usagers, des nouvelles règles pour les agents, 1^{er} colloque international, Bruylant, 2011, Paris, p. 77.

¹⁸ توجد مدارس عالمية في تعريف الحكومة الالكترونية تتمثل في: مدرسة تكنولوجيا المعلومات: التي تركز على استعمال طرق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمة. مدرسة ابداع الادارة: تؤمن بضرورة احداث التحول في مفهوم الادارة بالانتقال من الادارة التقليدية الى ادارة الابداع والابتكار مع وضع المواطن في قمة الاولويات. مدرسة اعاداة اختراع الحكومة: تركز على تحديدات رئيسية وجوهرية في استراتيجيات وطرق تفاعل الحكومة مع المواطنين وقطاع الاعمال المستندة على مبادئ الشفافية والمساواة والعدالة والمساءلة والمشاركة. أنظر: منال قدواح ، مشروع بوابة المواطن الالكترونية في إطار استراتيجية الحكومة الالكترونية الجزائرية 2013 (بين النص والتطبيق)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ، عدد 47 جوان 2017، ص. 44.

¹⁹ محمد بن عدة ، طهراوي دومة ، المرجع السابق، ص. 51.

²⁰ سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7، ص 308-309، متوفر على الموقع:

<http://www.Iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/02.pdf>, (11/08/2020).

مساعدة المؤسسات الخاصة والمتوسطة الحجم، بالانتقال على الشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات، أي أنها تقدم فرصا لتطوير إمكانيات وقدرات المؤسسات بل والزبائن المتعاملين معها، بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن، وأخيرا تحقيق التعلّم والتدريب لزيادة الابتكار والابداع للمجتمع، لكي يتمكن من التنافس والتواجد في عالم سريع التغيّر، وأخيرا يمكن تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية بأنها إدارة مسؤولة المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للزبائن ومؤسسات الأعمال على الاتصال إلكترونيا عن بعد²¹.

جدير بالذكر بأن الإدارة الإلكترونية لم تظهر مع بداية انتشار تطبيق الأنترنت في الإدارات في منتصف التسعينات من القرن الماضي، فلقد استخدمت لفترة طويلة في الأغراض العسكرية والأكاديمية، بل أنها سبقت ظهور الأنترنت في الإدارات بأكثر من عقدين من الزمن باستعمالها للألات مثل الهاتف والفاكس، كما أن الرقابة الرقمية والتصميم والتصنيع عن طريق الحاسوب كلها أنظمة إلكترونية حلت محل اليد العاملة وحتى محل المديرين في التوجيهات الآلية استنادا إلى تعليمات مبرمجة مسبقا، وكلها حدثت في العقود السابقة للأنترنت²².

ب/ التمييز بين مصطلح الحكومة الالكترونية وبعض المفاهيم الاخرى القريبة منها:

تختلف الحكومة الإلكترونية عن الحكومة التقليدية في أهدافها وفلسفتها ونظم إدارتها وهيكلها التنظيمي وطبيعة العلاقات التي تربطها بالمواطنين وأسلوب إدارة الموارد البشرية، على النحو التالي²³:

وجه المقارنة	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الهدف	تأكيد هيمنة الدولة على كافة الأنشطة الخدمية والاقتصادية	الحكومة الإلكترونية مشاركة المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والخدمية
الفلسفة	النهج البيروقراطي	نهج رجال الأعمال
محور الاهتمام	التركيز على الإجراءات	التركيز على الأهداف والنتائج
نمط الأعمال	أعمال روتينية متكررة تحكمها البيروقراطية	أعمال ابتكارية متجددة

²¹ سحر قدوري، "الإدارة الإلكترونية وامكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة"، مجلة المنصور، العدد 14، عدد خاص بالمؤتمر العلمي العاشر 24-25 تشرين الأول 2009، الجزء الأول، 2010، ص. 161.

²² سليمة بن حسين، "دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جويلية 2014، ص. 208.

²³ إيمان عبد المحسن زكي، المرجع السابق، ص. 26، 27.

تكنولوجيا المعلومات	دورها منفصل عن الإدارة ويقتصر على توفير المعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات	تضمين تكنولوجيا المعلومات في كافة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم ورقابة
التنظيم	هرمي متعدد المستويات	التنظيمات الشبكية الواسعة
اتخاذ القرارات	القرارات مركزية من خلال مراكز السلطة بناء على قواعد جامدة	القرارات تشاركية بين العاملين والإدارة
المواطن	المواطن سلبي يتلقى الخدمة ولا يشارك بالرأي الموظف مسؤول عن إدارة شؤون المواطن	عضو مشارك في الحصول على الخدمة الحكومية يملك حق تقييم الأداء الحكومي
سرعة التعاملات	الاستجابة البطيئة في أداء المعاملات الداخلية والخارجية	لاستجابة الفورية للمعاملات الداخلية والخارجية وفقا لآليات السوق
الموارد	تعتمد على الأصول المادية الملموسة والوثائق والمستندات الورقية	تعتمد على رأس المال الفكري للعاملين والوثائق والمستندات الرقمية
الخدمات	تقدم بالطرق التقليدية ومرتبطة بمواعيد العمل المحددة	خدمات مبتكرة من خلال شبكة الانترنت ومتاحة في أي وقت
نطاق العمل	محلي داخل حدود الدولة وسيادتها	عالمي خارج الحدود الجغرافية للدولة
التعامل مع الموردين	إجراءات بطيئة معقدة وغياب الثقة في التعامل الحكومي	التعامل السريع في الوقت المحدد والثقة المتبادلة في المعاملات

يتضح مما سبق بأن الإدارة الإلكترونية تمثل نمطا جديدا من الأداء على كافة المستويات، سواء في علاقتها الخارجية مع المواطنين أو الموردين وكذلك في علاقتها الداخلية مع العاملين بها، كما تستخدم أساليب جديدة في إدارة مواردها وتحقيق أهدافها بناء على فلسفة جديدة تقوم على المشاركة الإلكترونية مع المواطنين.

- كما يطرح مصطلح الحكومة الإلكترونية بصورة مترادفة مع مصطلح الإدارة الإلكترونية. يمكن ايجاز العلاقة بين هذه المصطلحات من خلال ادراج تعريف الإدارة الإلكترونية كمنظومة متكاملة وفضاء رقمي يشمل كل الاعمال الإلكترونية، أو وفق معنى آخر هي الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الحديثة (الرقمنة)

سواء في الفضاء الحكومي أو مناخ الأعمال، أو يمكن اعتبارها منهج إداري حديث ومدخل تنطوي تحته مجموعة من التطبيقات المترابطة والمشكلة له²⁴ ومنه تشمل الادارة الالكترونية الأعمال الإلكترونية التي تشمل الأعمال التجارية والغير تجارية والحكومة الالكترونية، ولا تنحصر، كما يعتقد البعض²⁵، في أعمال الادارة العامة الالكترونية بالمفهوم الضيق، أو بمعنى آخر علاقة الحكومة الالكترونية بالإدارة الالكترونية هي علاقة الجزء بالكل²⁶. لكن اذا دققنا في تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE نجد المصطلحين وجهين لعملة واحدة " الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين طرق أداء الأعمال والخدمات ومنه الوصول الى إدارة افضل²⁷ .

- لا يوجد اختلاف في الخصائص بين الحكومة والادارة الالكترونية، بل يوجد اقتراب بين المفهومين، انما الاختلاف يكمن في تبني الدولة مقدمة الخدمة للحكومة الالكترونية والدعوة لها كما تنفذ سياسة الدولة، أما التعاملات الحرة فتدعم من قبل مقدم الخدمة وتتحرى الشروط الامنية وتدعم سياسة مقدم الخدمة²⁸. وإذا كان الشائع في الاستخدام هو مصطلح الحكومة الالكترونية واعتماده كتسمية رسمية من طرف الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية المهتمة بدراسة الموضوع واعداد التقارير حوله، فان الكثير من الباحثين يرون أن التعبير العلمي الادق للدلالة على المعنى المقصود هو الادارة الالكترونية، اما مصطلح الحكومة فهو للتعبير عن السياسة العامة، والادارة هي الدلالة على تنفيذ السياسة العامة والتي تتم بالطريقة الرقمية²⁹.

²⁴ بلقاسم بومعزة، كمال العقريب، الإدارة الالكترونية كدعامة لعصرنة البلدية - دراسة حالة بلدية حجرة النص، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 6 العدد 2، جانفي 2020، ص. 104.

²⁵ أسامة احمد المناعسة وجمال احمد الزعبي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص. 22؛ عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص. 44-45، المكي دراجي، راشدي موساوي، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر - دراسة لنموذجين قطاعي العدالة والداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 جانفي 2018، ص. 26.

²⁶ عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص. 14-15؛ سمية هلول، المرجع السابق، ص. 115-116؛ عالم الهام، المرجع السابق، ص. 148 بلقاسم بومعزة، المرجع السابق، ص. 103-104، منال قدواح، المرجع السابق، ص. 45.

²⁷ نوفيل حديد، حنان كربيط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية - دراسة تقييمية للخدمات الإدارية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المؤسسة، العدد 6، 2017، ص. 120-121.

²⁸ الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 3 مجلد 2016، ص. 123-124.

²⁹ إذ كتب محمد سمير احمد في كتابه الإدارة الالكترونية أن أغلب المحاولات في مجال تطبيق الإدارة (الحكومة)الالكترونية لا تزال بكرة. أنظر محمد سمير احمد، الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009، عمان، ص. 27؛ حططاش عبد الحكيم، المرجع السابق، ص. 22.

كما يوجد تقارب بين الإدارة الإلكترونية والإدارة عن بعد، حيث تعرّف الإدارة عن بعد بأنها السماح للعاملين بالعمل خارج المنشأة أي عن بعد، أي أنها تتيح لهؤلاء العاملين فرصة مواصلة الأعمال الخاصة بالمنشأة من خارجها، وهي تنقسم إلى قسمين:

إدارة عن بعد تقليدية: قد تكون إنتاجية وهي التي يقصد بها أن عملية الإنتاج تتم خارج المنشأة، كما هو حال الأسر المنتجة التي تقوم بإنتاج السلع لصالح جهة معينة. وقد تكون خدمية وتتعلق بالوظائف الخدمية التي يقوم بها العاملون المتخصصين خارج المنشأة كمندوب الخدمات أو مندوب التأمينات.

أما الإدارة الإلكترونية عن بعد فهي تلك التي تعتمد على الأجهزة والوسائل التكنولوجية الحديثة للقيام بها، ظهر هذا النوع من الإدارات خلال التسعينات، تسمى بالمنظمة الافتراضية أو المكتب الافتراضي، وهي تقوم على إدارة فريق عمل لإنجاز مهمة معينة أو مشروع معين عن بعد دون أن يتم لقاء مباشر بين أعضاء هذا الفريق، بل يتم الاعتماد في المقام الأول على الوسائل الإلكترونية لإجراء عملية الاتصال فيما بينهم.

ويستخدم أصحاب الأعمال أساليب مختلفة لمراقبة تطور العمل وضمان الجودة، كالاتجاهات عن بعد التي تتم دوريا بين المديرين والعاملين لتبادل المعلومات وحل المشكلات والتي يمكن أن تتم بواسطة برامج التخاطب الموجودة على شبكة الأنترنت، والإدارة الذاتية التي تتم من خلال الالتزام ببنود العقد وإنجاز العمل بناء على ذلك، ووضع الأهداف أي تحديد الأهداف المراد الوصول إليها وتحرك فريق العمل في ظل تلك الأهداف، وتحليل نتائج ومخرجات العمل من خلال قياس حجم وجودة العمل بواسطة المديرين، والتقارير الدورية التي يقدمها أعضاء فريق العمل للمديرين، والمكالمات الهاتفية³⁰.

يتضح مما سبق بأن:

- مفهوم الإدارة عن بعد أقدم من مفهوم الإدارة الإلكترونية.
- أن الإدارة عن بعد بمفهومها الحديث تتفق مع الإدارة الإلكترونية في استعمال الوسيط الإلكتروني.
- أنهما يختلفان من حيث الأهداف المراد الوصول إليها، فأساليب الإدارة عن بعد تقتصر على مراقبة سير العمل وعملية التنظيم والتنسيق، أما الإدارة الإلكترونية فهي تعبر عن نظام إداري شامل تهتم أساليبه بجميع الأنشطة التي تتم ممارستها داخل وخارج المنشأة، ويتم كل ذلك من خلال الاعتماد التام على نظم تكنولوجيا المعلومات، لذلك يمكن اعتبار الإدارة عن بعد جزء من الإدارة الإلكترونية، لكنها لا تتساوى معها في المعنى والوظائف والأهداف.

³⁰ محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص. 47، 48، 49.

و يمكن توضيح أبعاد المعاملات التي تتم من طرف الحكومة الالكترونية إلى ثلاثة أبعاد (أشكال)³¹:

- معاملات تتم من الحكومة إلى الحكومة، أي داخل أجهزة الدولة: وتتعلق مثلا باستخدام البريد الالكتروني بين العاملين في المؤسسات والهيئات العمومية وتبادل التعليمات والقرارات والمناشير وغيرها، وذلك بهدف التوجه العملي نحو المكاتب الالكترونية وبذلك نصل إلى جودة العمل الوظيفي وتحسين الانتاجية الادارية³².

- المعاملات التي تتم بين الحكومة وقطاع الاعمال (إدارية أو تجارية..): وترتكز على تحسين مناخ الاعمال في مجال التجارة الالكترونية على الخصوص بتقليص الروتين وتبسيط الإجراءات كتلك المتعلقة بالتراخيص مثلا وشفافيتها في مجال الصفقات العمومية مثلا و إثراء التشريعات المتعلقة بالعمل والهجرة والاقامة والرقابة على خدمات المؤسسات³³.

- المعاملات التي تتضمن تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين من طرف الحكومة (سياسية، إدارية، تجارية..): وترتكز على تحسين الخدمات المقدمة لهؤلاء بما يبرز الدور الحيوي للحكومة في حياة المواطنين مثل التسجيل المدني، التعليم، الخدمات الاجتماعية والصحية...³⁴.

2- أهداف الحكومة الالكترونية

تعتبر الحكومة الالكترونية إحدى الوسائل الوقائية في مواجهة تفشي الفساد ومكافحته سواء كان فسادا إداريا أو مالي، وهو ما تطلبته مقتضيات الإصلاح الاداري من ضرورة الزام المؤسسات الحكومية باتباع مبدأ الشفافية في عملها وما يقتضيه من إيصال المعلومة للمواطنين، زيادة على تقديم الخدمات الالكترونية وتطويرها، مما يؤدي إلى تسهيل التعاملات مع وبين القطاعات الحكومية باستخدام الرقمنة وتبسيط الإجراءات والتنسيق بين الاجهزة الحكومية³⁵، كما يؤدي تطبيق الحكومة الالكترونية إلى تطوير كافة النشاطات والتدابير والمعاملات الحكومية وتبسيطها وتسهيلها وتحقيق كفاءة العمل الاداري وجودة الاداء الحكومي³⁶.

³¹ مسعود دراوسي، آدم بين مسعود، الحكومة الالكترونية -متطلباتها ومعوقات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ص. 292؛ الهام غالم، مزايا وتحديات الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية، تجارب بعض الدول بما فيها الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصائيات التطبيقية، عدد22، ديسمبر 2014، ص.153؛ سيد احمد مسبردي، خديجة سعدي، مشروع الجزائر الالكترونية: واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ص. 265.

³² منال قدواح، المرجع السابق ص.46.

³³ المرجع نفسه.

³⁴ المرجع نفسه، ص.45.

³⁵ سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص.309.

³⁶ ابتسام خطاف، شريف غياط، المرجع السابق، ص.341-342.

ويمكن تلخيص أهدافها فيما يلي³⁷:

- رفع مستوى الأداء وخلق الفعالية في الإدارة وتحسين مستوى العمليات الادارية، إعادة تنظيم العمل الاداري وترشيد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي وتقليص الازدواجية في الاجراءات المعقدة.
- زيادة دقة البيانات ومنه الثقة في صحتها، تبادل الوثائق والمعلومات الكترونيا، حل النزاعات والشكاوى بأسلوب مرن وسريع، ومنه تخفيف القيود البيروقراطية والورقية وتكريس الشفافية.
- تلخيص الاجراءات الادارية وتبسيطها، بعد التخلص من الاعمال الورقية وكسر الحواجز الجغرافية
- الاستخدام الامثل للطاقات البشرية، وإعادة هندسة إدارة الموارد البشرية، ومنه زيادة فرص الابتكار والابداع، ومنه التنافس.
- مواكبة التطور التكنولوجي.
- تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية الالكترونية؛
- خلق بيئة عمل افضل باستخدام تقنيات الاتصال
- على مستوى قطاع الاعمال: تحقيق اقتصاد متوازن يعتمد على مجموعة من القطاعات، جذب الاستثمار، تحقيق المنافسة وتخفيض التكاليف.

3/ مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية

تتمثل في اربع مراحل³⁸:

- المرحلة الاولى: توصف بمرحلة النشر وتتعلق بالتواجد على شبكة الانترنت، وذلك بتقديم أو اتاحة المعلومات الملائمة والمطلوبة للمستخدم، وتقديم وصف للعمليات والخدمات والوسائل المقدمة والوثائق المطلوبة³⁹، بالاطلاع على نشرات هذه المؤسسات والوزارات والادارات وعلى اعلاناتها وبياناتها بالدخول الى بوابتها الالكترونية ويقتصر دور الحكومة هنا على حفظ البيانات وتحديثها.
- المرحلة الثانية: توصف بمرحلة التبادل وتعبر عن بداية التفاعل والتواصل بين الحكومة والمتعاملين بطرح أسئلة عبر البريد الالكتروني واستعمال محركات البحث المتاحة واستخراج الوثائق والاستمارات⁴⁰، لكن يقتصر دور الحكومة هنا على تقديم خدمات بسيطة للمواطنين.

³⁷ محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص.82-84؛ عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2008، ص.37؛ مسعود دراوسي، آدم بن مسعود، المرجع السابق، ص ص 292-293، محمد بن عدة ، طهراوي دومة ، المرجع السابق، ص.51-52؛ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص. 188-189.

³⁸ فهد بن ناصر العبود، المرجع السابق، ص. 41-43.

³⁹ غالم الهام، المرجع السابق، ص. 153-154.

⁴⁰ سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص. 313.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التكامل والاندماج وتتضمن اعمال التصرفات وإنجاز المعاملات عن بعد، وتشمل مثلا استخراج بطاقة الهوية الشخصية وجوازات السفر ورخص السياقة وتجديدها والحصول على تصريحات البناء والترميم وتقديم الاقرارات الضريبية وتحصيل الرسوم الخاصة بها، وتتخذ هذه المعاملات شكلا ثنائيا في الاتصال، لكن تبقى الصعوبة كامنة في التعرف على المستخدم⁴¹.

المرحلة الرابعة: تحدث في حالة تكامل نظم المعلومات وتمكين المتعاملين من مواطنين ومؤسسات من الحصول على الخدمات بواسطة البوابات. وتواصل الحكومة معهم عن طريق الرسائل القصيرة (أو الوسيلة الملائمة) لدفع مستحقات فاتورة، تجديد رخصة السياقة. ومنه تتمكن الحكومة الالكترونية من تحقيق أداء رقمي بشكل مطلق⁴². والذي يعني تواجد الحكومة على شبكة الانترنت من خلال بوابة الكترونية واحدة مدمجة تربط جميع الهيئات العمومية وتضم كل الخدمات الحكومية الالكترونية⁴³.

ثالثا: متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية، وظائفها ومعوقاتهما

1/ متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية

هناك مجموعة من المتطلبات لبناء حكومة الكترونية تتمثل في الآتي:

متطلبات تقنية: تتعلق بتزويد الادارات والمواطنين بأجهزة الحاسوب لإتاحة الدخول لشبكة الانترنت، تطوير شبكات الاتصالات الهاتفية السلكية واللاسلكية، تطوير شبكة الالياف البصرية، توفير أجهزة الهاتف الثابت و المحمول⁴⁴، إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب، بما في ذلك اعداد الخطط والبرامج والاساليب التعليمية لتكوين الموارد البشرية الحكومية الكفاءة المؤهلة للعمل أو التعامل مع التقنيات الجديدة⁴⁵ لانجاز المعاملات بواسطة التدريب وبناء القدرات، والذي يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق

⁴¹ عادل غزال، مشاريع الحكومة من الاستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013 أنموذجا، cybrarians journal، العدد 34، مارس 2014، متوفر على الموقع:

http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=663:ghazal&catid=267:researches&Itemid=97

⁴² عادل غزال، المرجع السابق؛ المختار ولهي، الإدارة الالكترونية في الدول العربية: المتطلبات والتحديات، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2019، ص ص.7-8.

⁴³ رمضان عبان، المرجع السابق، ص.40.

⁴⁴ الطاهر شليحي وربحية قرينعي، الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلدية – عرض لمشروع البلدية الالكترونية في الجزائر-، مجلة افاق وعلوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص.189.

⁴⁵ وهي تقنيات تستخدم داخل الدائرة الحكومية وعلى الانترنت وعلى أي شبكة تتيح خدمة خارج الدائرة الحكومية. تتمثل التقنيات المستخدمة داخل الدوائر الحكومية في 1- نظم المعلومات الإدارية: وهي النظم المصممة لأداء وظيفة أو وظائف محددة، غالبا ما تتمثل في الاعمال اليومية التي تقوم بها الدوائر الحكومية مثل: إدارة الملفات الطبية في المستشفيات، الاتصالات الإدارية، نظم المحاسبة ونظم شؤون الموظفين. و2- تقنيات الارشفة الالكترونية وتتمثل في استخدام المساحات الضوئية السريعة لتحويل الوثائق الورقية إلى شكل رقمي يمكن

استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات اللازمة للعمل على الإدارة والتوجيه (في معاهد ومراكز تدريب متخصصة)⁴⁶.

- توفير شبكة حديثة للاتصالات السلكية واللاسلكية قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الادارية فيما بينها وبين هذه الأخيرة والمواطن⁴⁷، ومن الأمثلة عليها:

- الانترنت: هي تقنية تسمح بوضع نظام لا يصلح للبيانات على شكل شبكة (الشبكة العنكبوتية)، وهي مفتوحة للجميع وغير مقيدة لا جغرافيا ولا مكانيا تمكن من استغلال امثل للمعلومات في بيئة رقمية

- الانترنت: يعرفها مهندسو الالكترونيات والكهرباء بانها "نظام اتصال للبيانات يسمح لعدد من الأجهزة المستقبلية بالاتصال كل مع الآخر في حيز معتدل من خلال قنوات اتصالية وبمعدل مرور معتدل للبيانات هي شبكة خاصة للمؤسسة تطلق تسميتها على التطبيق العملي لاستخدام تقنيات الانترنت والويب في الشبكة الداخلية للمؤسسة بغرض رفع كفاءة العمل الإداري وتحسين اليات تشارك الموارد والمعلومات وتقدم شبكة الانترنت خدمة الولوج للانترنت مع منع العكس (أي لا يمكن لغير المسجلين في شبكة الانترنت الولوج اليها عن طريق الانترنت، وبذلك تؤمن جدارا منيعا يسمى جدار النار حول محتوياتها مع

تخزينه وتبادلته عبر الشبكات المحلية والانترنت، عادة ما ترتبط بنظام للارشفة الالكترونية على غرار: ARABDOX – LASER FICHE – PROJECT WISE) الذي يقوم بتخزين الوثائق وفهرستها بطريقة تمكن من استرجاعها عند الحاجة اليها. أما التقنيات المستخدمة على الانترنت فتتمثل في: 1- نظم إدارة المحتويات: هي برامج تتركب في مواقع الانترنت تسهل عملية إدارة المحتويات (المعلومات) تستخدم قواعد بيانات لتخزين المعلومات لانتاج صفحات ويب تكون موقعا متكاملًا، بحيث يمكن إضافة محتويات تتمثل في معلومات يراد اتاحتها على غرار: وثائق نماذج صور، فيديو، اخبار، ملفات صوتية، ملفات فيديو... للموقع بسرعة بواسطة اشخاص ليس لديهم خلفية عن تقنيات الويب. 2- البوابات: هي مواقع تستخدم نظام أو عدة نظم لإدارة كمية كبيرة من المحتويات، تمكن الشخص الزائر من الولوج عن طريقها الى اغلب الخدمات التي تتيحها مباشرة وهو في بيته أو من مكتبه مثل بوابة حكومة دبي الالكترونية: <http://www.dubai.ae>. 3- محركات البحث: هي أدوات يمكن بواسطتها البحث في كامل الموقع واسترجاع المعلومات، وتعتبر احد نماذج نظم الاسترجاع الحرة تعتمد على الكلمات المفتاحية للدلالة على موضوع البحث وتختلف قدرات محركات البحث من البحث البسيط بواسطة الكلمات المفتاحية الى البحث المتقدم بالروابط والمقيدات. 4- واجهات المستخدم التفاعلية وتصميم الموقع: تؤدي دورا كبيرا في نجاح الموقع تساعد المستفيد في الوصول للمعلومات المطلوبة، من اهم متطلبات التصميم توافقه مع طبيعة المستفيدين مثل الفئة العمرية، الفئة محددة أو مفتوحة للجميع، المعرفة بتقنيات الويب... أنظر: الياس شاهد، الحاج عرابية، عبد النعيم دفرور، المرجع السابق، ص. 127-128.

⁴⁶ الطاهر شليحي وربحية قرينعي، المرجع السابق، ص. 189؛ مسعود دراوسي وادم بن مسعود، المرجع السابق، ص. 299. يجب توفر خمس مهارات لتفعيل وتطوير الحكومة الالكترونية وهي مهارات إدارة المعلومات تضمن نقل وصول وأمن المعلومات، مهارات تقنية تضمن إدارة قواعد البيانات، تصميم وتنفيذ الأنظمة، انشاء مستودعات للبيانات، تكوين وتدريب لاستعمال الحاسوب الويب، البريد الالكتروني، البرمجة، برامج الأمان، مهارات الاتصال والعرض تضمن اتقان روابط العرض على الشبكات، مهارات إدارة المشروع تضمن التخطيط والتنظيم وتقديم الحلول، مهارات التحليل وتضمن تحديد المشاكل ووضع السياسات والحلول. انظر، باري عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 63-64، سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص. 314-315، موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 11، جوان 2017، ص. 90.

⁴⁷ الطاهر شليحي وربحية قرينعي، المرجع السابق، ص. 189.

المحافظة على حق وصول العاملين الى مصادر المعلومات الخارجية على الانترنت.48. فهي شبكة داخلية في المؤسسة تتيح للأفراد تكنولوجيا تبادل المعلومات بواسطة الانترنت مثل البريد الإلكتروني وصفحات الويب والمؤتمرات المرئية. وعموما هي أداة تسهل عملية الاتصال والتنسيق وتسيير العمل بين جميع المستخدمين في المؤسسة، فهي بمثابة موقع ويب (site web) داخلي لمؤسسة يمكن الوصول اليه فقط من طرف الموظفين، وفي بعض الأحيان من طرف بعض الشركاء الخارجيين، له نفس خصائص شبكة الانترنت ونفس البروتوكولات، ويوجد على مستواها تطبيقات خاصة تختلف حسب احتياجات كل مؤسسة، إذ تتوفر على واجهة واحدة، يمكن للمستخدم من خلالها الدخول للشبكة مهما كانت محطة العمل التي يستغلها داخل المؤسسة⁴⁹.

- الأكسترنانت: هي شبكة المؤسسة الخاصة المصممة لتلبية احتياجات المستخدمين من خارج المؤسسة من المجهزين والزيائن وحملة الأسهم مثلا، حيث يحدد حجم الدخول على حسب نوع المعلومات والمستخدم، فمثلا في البنوك نجد الأكسترنانت لخدمة عامة الناس وجزء مخصص للزيائن للدخول وتصفح حساباتهم، كما تؤمن لهم تبادل المعلومات والمشاركة فيها دون المساس بالانترانت المحلية لكل مؤسسة، وتطبيقات الأكسترنانت في المجالات التالية: نظم تدريب وتعليم العملاء - نظم المشاركة في قواعد البيانات بين الجامعات - شبكات مؤسسات الخدمات المالية والمصرفية - نظم تسيير شؤون الموظفين والموارد للشركات العالمية المتعددة المراكز والفروع⁵⁰.

متطلبات إدارية تنظيمية: ان تبني نظام الحكومة الإلكترونية يتطلب بالضرورة:

- وضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس والتنفيذ، وذلك بتشكيل هيئة للتخطيط ومتابعة التنفيذ، مع الاستعانة بالخبراء والاستشاريين⁵¹.

- تراجع البيروقراطيات المركزية الهرمية لصالح الشبكات وتنظيمات الخلايا المرتبة بنسيج الاتصالات، ومنه أحداث تغيير في الهيكل الإداري وهيكل العمليات والمعاملات والاجراءات للسماح بانسياب البيانات والمعلومات⁵².

⁴⁸ راجع بتفصيل أكثر: وسيلة هني، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة نماذج بعض البلدان العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس، 2017-2018، ص. 57-62.

⁴⁹ فاروق حريزي، أثر استخدام الانترنت على الاتصال الداخلي بين الموارد البشرية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة لافارج بالمسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 16/2016، ص. 142.

⁵⁰ وسيلة هني، المرجع السابق، ص. 53-54.

⁵¹ موسى عبد الناصر، محمد قريشي، المرجع، ص. 90.

⁵² موسى عبد الناصر، محمد قريشي، ص. 90.

- وصف كل الخدمات الحكومية بالتفصيل والقائمين بها، وتحديد المسؤوليات خصوصا فيما يخص القيادات السياسية والتنفيذية، وتحديد علاقات العمل بين مختلف الوزارات.
- إعادة تصميم الاجراءات التي لا تناسب والرقمنة.
- تغيير أنماط وأساليب التسيير الاداري واتخاذ القرارات الادارية على نحو يتلاءم واستخدام التكنولوجيا الرقمية.
- تعديل الهياكل التنظيمية وتفويض السلطات فيما يتعلق بالعمليات الالكترونية.
- متطلبات اقتصادية:** بتوفير وتسخير المبالغ المالية اللازمة لهيئة البنية التحتية في الادارات المركزية والمحلية.
- توفير أسعار معقولة لاقتناء أجهزة الكمبيوتر⁵³ وتوفير التمويل المناسب للصناعة والتدريب على تقديم الخدمات.
- متطلبات قانونية:** وضع وسن القوانين الملزمة لإعمال الحكومة الالكترونية وتطبيق مختلف التقنيات الالكترونية كالدفع الالكتروني والتوقيع الالكتروني⁵⁴، وهو ما يوصف بالبناء القانوني لإرساء معالم الحكومة الالكترونية، والذي يتضمن التشريعات الخاصة بالتعامل بدليل الاثبات الالكتروني، تكريس حق الخصوصية وتجريم الافعال المتعلقة باقتحام المواقع الالكترونية وانتهاك التوقيع الالكتروني⁵⁵.
- متطلبات إجتماعية:** تتعلق بالبعد التوعوي الذي يرتبط بتكوين وتهيئة افراد المجتمع لاستخدام التكنولوجيا بادماجها في أنظمة التعليم في جميع المستويات⁵⁶. باعتبار الفرد هو الهدف الاساسي من هذا التحول، فتطوير الحكومة الالكترونية يجب ان يتوافق مع تطوير مهارات المواطنين وقدراتهم، والا فلا فائدة من حكومة الكترونية من دون جمهور الكتروني.
- متطلبات بشرية:** وتتعلق الامر بتوفير الخبراء والعاملون في حقل المعرفة التقنية⁵⁷، ومنهم المديرون والوكلاء والمساعدون والمبرمجون...
- متطلبات امنية:** تتعلق بضمان الخصوصية، سلامة الرسائل ووصول الرسالة للمعني بها مباشرة والتحقق من هوية الاطراف لمنع عمليات التزوير، ويكون ذلك بعدة تقنيات منها التشفير والتوقيع الرقمي والشهادات الرقمية⁵⁸.

⁵³ سحر قدوري الرقاعي، المرجع السابق، ص. 313.

⁵⁴ أسامة احمد المناعسة وجلال محمد الزعبي، المرجع السابق، ص. 43؛ الطاهر شليحي، ربحية قرينعي، المرجع السابق، ص. 190.

⁵⁵ محمد بن عدة، دومة علي طهراوي، المرجع السابق، ص. 52.

⁵⁶ المرجع نفسه، ص. 53؛ مسعود دراوسي، آدم بن مسعود، المرجع السابق، ص. 301.

⁵⁷ أسامة احمد المناعسة وجلال محمد الزعبي، المرجع السابق، ص. 44.

2/ وظائف الادارة الالكترونية

تشمل وظائف الإدارة الالكترونية وظيفه التخطيط الالكتروني (أ)، والتنظيم الالكتروني (ب)، والرقابة الالكترونية (ج)، والقيادة الالكترونية (د).

أ/ التخطيط الالكتروني

يعتمد التخطيط الالكتروني على التركيز على استخدام التخطيط الاستراتيجي والسعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، حيث تتم القرارات التي تستخدم النظم الالكترونية في تخطيط أعمالها بالشمولية لخدمة مختلف أقسام المنظمة وإدارتها. وبهذا فإن التخطيط الالكتروني يختلف على التخطيط التقليدي في ثلاث سمات:

- أن التخطيط الالكتروني يمثل عملية ديناميكية في اتجاه الأهداف الواسعة والمرنة والآنية وقصيرة الأمد والقابلة للتجديد والتطوير المستمر والمتواصل.
- أنه عملية مستمرة بفضل المعلومات الرقمية دائمة التدفق.
- أنه يتجاوز فكرة تقسيم العمل التقليدية بين الإدارة وأعمال التنفيذ، فجميع العاملين يمكنهم المساهمة في التخطيط الالكتروني في كل مكان وزمان.

وبذلك فإن البيئة الرقمية تعطي القوة للتخطيط الالكتروني انطلاقا مما يميّزها من التغير بسرعة عبر الشبكات المحلية والعالمية، وهو ما شأنه أن يساهم في الوصول إلى الجديد من الأفكار والخدمات والمنتجات، وهذا ما يعطي ميزة وأفضلية لعملية التخطيط الالكتروني على حساب التخطيط التقليدي⁵⁹.

ب/ التنظيم الإداري

يعد التنظيم الالكتروني الإطار الفضفاض لتوزيع السلطة والمهام والعلاقات الشبكية الأفقية التي تحقق التنسيق الآني وفي كل مكان، من أجل انجاز الهدف المشترك لأطراف التنظيم⁶⁰. وبالتالي فهو تنظيم

⁵⁸التشفير: يسمح بمنع أي جهة غير مسموح لها بفهم محتوى الرسالة، وهناك نوعين من التشفير: التشفير المتماثل، حيث يكون هناك مفتاح تشفير واحد يستخدم لدى المرسل والمستقبل، وهو غير آمن لأنه قد يقع في يد أحد آخر غيرهما والثاني هو التشفير غير المتماثل ويعتمد على وجود مفتاحين أحدهما علني وعام والآخر سري خاص يحتفظ به الشخص وحده ولا يعطيه لغيره أما العلني فيعطيه لمن يريد ان يرسل له رسالة. أما التوقيع الرقمي فهو العملية التي يتم من خلالها التأكد من هوية المرسل بواسطة استخدام مفتاح خاص لتشفير الرسالة من طرف المرسل، والذي يتم عبر التشفير غير المتماثل، فيتم فك التشفير من طرف المستقبل بواسطة المفتاح العام. أما الشهادات الرقمية فهي عبارة عن وثائق الكترونية تصدرها هيئات خاصة تملك صلاحية ذلك (سيتم التطرق إليها لاحقا) تتيح التحقق من هوية الشركة التي تتعامل معها عبر الانترنت. انظر، الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، المرجع السابق، ص.128-129.

⁵⁹عبد القادر عبان، المرجع السابق، ص.82.

مصنوفي يقوم أساسا على الوحدات الصغيرة والشركات دون هيكل تنظيمي، أي أن التنظيم الإداري أصبح قائما على أساس الفرق، بدلا من التقسيم الإداري على أساس الوحدات والأقسام، والانتقال من سلسلة الأوامر الإدارية الخطية إلى الوحدات المستقلة والسلطة الاستشارية، ومن التنظيم الإداري الذي يبرز دور الرئيس المباشر إلى التنظيم متعدد الرؤساء المباشرين، ومن اللوائح التفصيلية إلى الفرق المدارة ذاتيا، ومن مركزية السلطة إلى تعدد مراكز السلطة⁶¹.

ج/الرقابة الالكترونية

يعتمد النظام الرقابي الالكتروني على الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة، بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر⁶². حيث تكون الرقابة الالكترونية رقابة آنية، تسمح بتقليص الفجوة الزمنية بين عملية اكتشاف الانحراف أو الخطأ، وعملية تصحيحه، كما أنها عملية متجددة تكشف عن الانحراف، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، فالجميع يعمل في وقت واحد، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الالكترونية، والولاء الالكتروني سواء بين العاملين والإدارة، أو بين المستفيدين والإدارة، مما يعني بأن الرقابة الالكترونية تكون أكثر اقترابا من الرقابة القائمة على الثقة.

د/ القيادة الالكترونية

يؤدي التحوّل إلى نظام الإدارة الالكترونية إلى تكوّن قيادة ذات حس تكنولوجي، ووجود قائد قادر على تحسُّس أبعاد هذا التطور والعمل على تطوير مزاياه، وتنقسم القيادة الالكترونية إلى ثلاثة أقسام⁶³.

- القيادة العملية التقنية

حيث تركز في نشاطاتها على استخدام تكنولوجيا الأنترنت، وتتسم بزيادة استخدام تكنولوجيا الأنترنت، وتحسين جودتها، إضافة إلى سرعة الحصول عليها، وهي التي تعرف بقيادة الإحساس بالثقة، والبرمجيات، وتمكن القائد الالكتروني من امتلاك قدرة على تحسين مختلف أبعاد التطور التقني في الأجهزة والبرمجيات والشبكات والتطبيقات، إضافة إلى أنها تتصف بأنها قيادة الإحساس بالوقت، بمعنى أنها تجعل القائد

⁶⁰ فضيلة خلفون، رياض بوريش، "تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر على ضوء مشروع الإدارة الالكترونية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 8، العدد 16، جانفي 2020، ص. 373.

⁶¹ عبد القادر عبان، المرجع السابق، ص. 82.

⁶² فضيلة خلفون، رياض بوريش، المرجع السابق، ص. 373.

⁶³ عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص. 31.

الإلكتروني يتسم بمواصفات جديدة هي سرعة الحركة والاستجابة والمبادرة على تسيير الأعمال واتخاذ القرارات.

- القيادة البشرية الناعمة

تقتضي هذه القيادة ضرورة وجود قائد يمتاز بالحرفية، والزاد المعرفي وحسن التعامل مع العملاء، الذين يبحثون عن سرعة الاستجابة لمطالبهم، كما تتصف القيادة الناعمة بالقدرة العالية على إدارة المنافسة، بالتركيز على عنصر التجديد في توفير الخدمات للمتعاملين.

- القيادة الذاتية

ترتكز هذه القيادة على جملة من المواصفات يجب أن يتصف بها القائد ضمن إدارة الأعمال على الأنترنت، وهو ما يجعل قيادة الذات تتصف بالقدرة على تحفيز النفس، والتركيز على انجاز المهمات، والرغبة في المبادرة، إضافة إلى المهارة العالية، ومرونة التكيف مع مستجدات البيئة المتغيرة. ومع ذلك فإن التحول في وظائف الإدارة الإلكترونية على حساب الوظائف التقليدية للإدارة، يؤدي إلى القضاء على إبداعات الفرد داخل المنظمة الإدارية، والتخلي على روح العمل الجماعي الذي ينتج عن الاتصال المباشر بين المرتفقين وأجهزة الإدارة، لذلك فمن الضروري أن تتم مراعاة هذا الجانب، لا سيما وأن هناك نظريات تركز على الجانب العامل في المنظمة.

3/ معوقات التحول نحو الحكومة الإلكترونية

توجد العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق الحكومة الإلكترونية، لكن بشكل متفاوت بين الدول، ويمكن تصنيفها إلى⁶⁴:

معوقات إدارية: تتعلق بضعف التخطيط والتنسيق للبرامج على مستوى الإدارة العليا، عدم القيام بالتغييرات التنظيمية المطلوبة، عدم القدرة على التخلص من مبادئ وأساليب الإدارة التقليدية بسبب مقاومة الموظفين للتقنيات والأساليب الجديدة.

معوقات سياسية: تتعلق بغياب الإرادة السياسية الفاعلة، غياب رؤيا استراتيجية واضحة بشأن استخدام التكنولوجيا، غياب التشاور مع الأطراف الفاعلة في الواقع.

⁶⁴ محمد سمير احمد، المرجع السابق، ص. 74: توفيق غفصي، المرجع السابق، ص. 346-347؛ شافية جاب الله، ملامح وأبعاد نجاح التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الدول النامية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص. 559.

معوقات قانونية: تتعلق بغياب بيئة عمل الكترونية محمية وفق أطر قانونية بسبب تعطل صدور القوانين اللازمة أو غموض هذه الأخيرة أو عدم تفعيلها في الواقع وتأخر تنصيب الهيئات القائمة على ذلك.

معوقات مالية: تتعلق بارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية قلة الموارد المالية للتدريب والصيانة واقتناء الحواسيب والهواتف النقالة العالية التقنية.

معوقات تقنية: تتعلق بصعوبة الوصول إلى شبكة الانترنت.

معوقات بشرية: تتعلق بنسبة الامية الالكترونية المرتفعة خصوصا في الدول النامية، غياب الدورات التكوينية، انتشار الفقر وانخفاض الدخل الفردي، البطالة الناجمة عن حلول الآلة محل الانسان. التهديدات الامنية: تتعلق بتهديدات الرقمنة في مواجهة الحقوق والحريات منها الحق في الخصوصية، فقدان الامان اتجاه التعاملات الالكترونية خصوصا في المجالات المالية .

المحور الثاني: مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 (المحاور- الاهداف - البرامج)

انطلاقاً من الهدف الذي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقه وهو إرضاء طلبات المواطنين وتطلعاتهم نحو خدمات جيدة وخدمات أفضل، ومادامت هذه الأخيرة متطورة ومتجددة باستمرار، فإن عمل الحكومة في هذا الإطار لا بد أن يكون كذلك لإحداث التكيف، وهو ما انبثق عنه ميلاد الحكومة الالكترونية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الإدارة الالكترونية، ذلك الفضاء الرقمي الشامل لمجموعة الاعمال الالكترونية .

وهكذا تبنت الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 الذي تضمن مجموعة من الاهداف والمحاور ونظام متكامل للآليات التنفيذية، تمحورت كلها حول عصنة الادارة ورقمتها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. فما هو مضمون هذا المشروع؟ ما هي محاوره؟ ما هي أهدافه؟ ما مدى جاهزية الجزائر لانجازه؟ ونحن في سنة 2020 أي بعد تقريبا 6 سنوات من المدة التقديرية لانجاز المشروع، ماهي نسبة التقدم فيه؟ ما هي المعوقات التي واجهتها وتواجهها الجزائر في سبيل إنجازه؟ خصوصاً وأن مؤشر الامم المتحدة في قياس أداء الحكومة الالكترونية أظهر تأخر المؤسسات الوطنية الجزائرية في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث احتلت في تصنيف سنة 2018 المرتبة 130 عالمياً، بسبب تدني مستوى الخدمات الالكترونية المقدمة وتخلف البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية. كيف يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب دول عربية رائدة في المجال كقطر والامارات العربية⁶⁵؟

عناصر المحور:

- أسباب ظهور الحكومة الالكترونية في الجزائر
- محاور مشروع الجزائر الالكترونية، أهدافه وبرامجه تنفيذه
- مؤشرات الجاهزية الالكترونية في الجزائر

أولاً: أسباب ظهور الحكومة الالكترونية في الجزائر

ظهرت فكرة الحكومة الالكترونية في الجزائر من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال واتجهت جهود الدولة مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة بهدف تحسين والارتقاء بالخدمة المقدمة للمواطن متأثراً بباقي الدول العربية وفي

⁶⁵ خصوصاً وأن المتداول عموماً أن فكرة الحكومة الالكترونية لم تصل الى النضج الكامل في المجتمعات العربية، فما يوجد منها لا يتعدى كونه تطبيقات أولية في رقمنة بعض الخدمات. انظر بتفصيل أكثر: مسعود دراوسي، آدم بن مسعود، المرجع السابق، ص.288.

مقدمتها الامارات العربية ومصر والاردن و جارتها المغرب، خصوصا بعد مصادقتها على اعلان الالفية الثالثة لهيئة الامم المتحدة الصادر خلال الدورة ال55 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة خلال الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000⁶⁶.

وتتعدد أسباب تبني مشروع الجزائر الالكترونية على المستوى الوطني، والتي يمكن تصنيفها إلى:

1/ أسباب سياسية: تتعلق ب⁶⁷:

- ظهور العولمة التي ساهمت في الترابط والتكامل والانفتاح في مختلف المجالات والابعاد الاقتصادية والاجتماعية والادارية، حيث وفرت الادوات والوسائل اللازمة لربط المجتمعات عبر شبكات الاتصال وبالخصوص شبكة الانترنت العالمية.

- حتمية توجه الإدارة السياسية للحكومة الجزائرية للانفتاح نحو الخارج مع بداية سنوات التسعينيات بعد صدور دستور 1989، وتصديق الجزائر على الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان .

- تنافس رجال السياسة نتيجة تطبيق التعددية السياسية، وسعى كل منهم لكسب رضى المواطنين بتقديم أفضل الخدمات.

دعم البنك الدولي لمشاريع الحكومة الالكترونية في الدول النامية، ومنها الجزائر.

2/ أسباب إدارية: تتعلق ب:

- تفشي سلبيات البيروقراطية الادارية ومنه تفاقم الاوضاع الاجتماعية واستياء جمهور المواطنين من سوء الخدمات الادارية المقدمة على جميع المستويات وفي جميع المجالات تقريبا.

- تفشي الفساد الاداري والمالي بكل اشكاله (الرشوة المحسوبة استغلال النفوذ والوساطة...)

- السعي نحو تقريب الإدارة من المواطن

3/ أسباب اقتصادية:⁶⁸ : تلخص في:

- تبني الجزائر لنظام الاقتصاد الحر وبداية الانفتاح نحو التجارة الخارجية.

- التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي والنظام الدولي، والمتمثل بالخصوص في المؤسسات المالية الدولية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (سياسة القروض المشروطة).

⁶⁶ ويهدف هذا البرنامج النهوض بالدول النامية على الخصوص، حيث جاء في البند رقم 20: " يقرر الأعضاء ما يلي: الاستفادة من المزايا الحديثة لتقنيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة بين الجميع وذلك استنادا للإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000".

⁶⁷ توفيق غفصي، المرجع السابق، ص.344؛ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.184.

⁶⁸ المرجع نفسه؛ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.184.

- توجه الجزائر نحو تبني سياسة الخصوصية وما تتطلبه من تواصل مع مختلف الفواعل الاقتصادية (مؤسسات وقطاعات) الداخلية والدولية.

4/ أسباب اجتماعية: تتعلق ب:

-- تزايد الضغط الشعبي على الحكومة وتطلعاته للحصول على خدمات أفضل ومطالباته المتكررة التي أخذت أشكال متعددة (احتجاجات، إضرابات...) برفع مستوى الخدمات المقدمة. إذ لم يعد المواطن يرضى بمجرد تقديم الخدمة بل يطمح للجودة .

5/ أسباب تكنولوجية: تتعلق ب:

- ظهور شبكة الانترنت وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الرقمية

- انخفاض أسعار الوسائل التكنولوجية نسبيا

- تطوير عملية التشفير أو الترميز ومنه زيادة الامن الالكتروني والثقة بشبكة الانترنت

- ابتكار تقنية التوقيع الالكتروني

إذا كانت هذه بعض أسباب تبني الجزائر مشروع الجزائر الالكترونية، فما هي محاور المشروع الجزائري الالكترونية 2008-2013؟

ثانيا: محاور مشروع الجزائر الالكترونية، أهدافه وبرامج تنفيذه

خضع مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 لعمليات واسعة للتشاور مع المؤسسات والادارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والجامعات والنقابات مراكز البحث العلمي والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي.

وقد اتبعت الجزائر النموذج المركزي كنموذج لتنفيذ هذا المشروع، حيث تتولى القيادة الحكومية العليا اتخاذ القرارات المتعلقة ب الحكومة الالكترونية، ويتم تفويضها عند الحاجة وحسب الضرورات التطبيقية الإجرائية والتفصيلية وتحمل جميع النفقات اللازمة لتنفيذ المشروع⁶⁹. كما تم تشكيل لجنة إلكترونية تتكون من مجموعة من الخبراء، تحت وصاية رئيس الحكومة كلفت بصياغة المحاور الكبرى للمشروع والاهداف المسطرة وبرامج التنفيذ⁷⁰.

⁶⁹ إلى جانب النموذج المركزي، يوجد النموذج اللامركزي، والذي يتبع في حالة نضج تجارب الدولة واكتسابها الخبرة الالكترونية وقدرتها على ابتكار تقنية المعلومات واستخدامها وتوفير خدمات للمواطنين ورجال الاعمال، كثرة هيكلها الحكومية وتضخم كثافتها السكانية، مع اعتماد الدوائر والمؤسسات الحكومية لاتباع معايير موحدة في تطبيق استراتيجية الرقمنة وبرامجها. وتتبع هذا النموذج الدول المتطورة كالولايات المتحدة الامريكية، استراليا، هولندا وكندا، وهو يصلح عموما للدول الاتحادية. أنظر: سليمان بوقاسة، رشيد سعيداني، المرجع السابق، ص 17-18.

⁷⁰ سمية بهلول، المرجع السابق، ص. 85.

تضمن هذا المشروع مجموعة من المحاور والاهداف المسطرة وبرامج التنفيذ، وقد استهلكت اللجنة مطبوعة المشروع بمدخل بينت فيه أهمية الاستثمار في المعرفة وفي التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال مبينة بالأرقام حجم الاستثمارات التي حققتها الدول المتقدمة في مجال الرقمنة.

1/ محاور مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013: تمثلت في ثلاثة عشر محورا هي على التوالي⁷¹:

- المحور الاول: يتعلق بتسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الادارات العمومية: مما سيحدث تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها، وتحديث الخدمة العمومية وتجويدها. ومن أجل ذلك تم وضع أهداف خاصة وزارية أو وزارية مشتركة: وهي تتعلق أولا بعصرنة الادارة من خلال ادخال تكنولوجيات الاعلام والاتصال واستكمال البنى التحتية الاساسية المعلوماتية – نشر تطبيقات قطاعية متميزة - تنمية الكفاءات البشرية، وثانيا تقريب الادارة من المواطن عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية سواء للمواطنين أو الشركات أو الادارات الاخرى. كما حددت اللجنة 477 خدمة الكترونية مقررة من قبل الهيئات والدوائر الوزارية موزعة كما يلي: 295 خدمة الكترونية موجهة للمواطنين، 86 خدمة موجهة للموظفين، 66 خدمة موجهة للشركات⁷².

- المحور الثاني: يتعلق بتسريع استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الشركات: ويتعلق بادماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال في القطاع الاقتصادي وامتلاك الشركات لها، من خلال تطوير المصرفة الالكترونية والاعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، حيث أصبح استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات.

- المحور الثالث: يتعلق بتطوير آليات وحوافز تسمح باستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الاعلام والاتصال: ويتطلب الامر دعم كل المشاريع الهادفة لتطوير استعمال التكنولوجيا لدى الاسر والافراد، والزيادة في عدد الفضاءات الرقمية العمومية ومحلات الانترنت.

- المحور الرابع: يتعلق بدفع تطوير الاقتصاد الرقمي: وذلك بتحفيز وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو قطاعات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، أي نشاط الاستثمار في إنتاج وسائل الاعلام والاتصال.

- المحور الخامس: يتعلق بتعزيز البنية الاساسية للاتصالات ذات الدفع السريع والفائق السرعة: وذلك بتأهيل البنية التحتية للاتصالات وتأمين الشبكات.

- المحور السادس: يتعلق بتطوير الكفاءات البشرية: ويتطلب ذلك ضرورة إعادة النظر في البرامج التعليمية في جميع المراحل وتلقين تكنولوجيات الاعلام والاتصال لجميع الفئات المجتمعية.

⁷¹ راجع مشروع الجزائر الالكترونية 2013 على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة:

⁷² عبد الحكيم حططاش ، المرجع السابق، ص. 221-222.

- المحور السابع: يتعلق بتدعيم البحث – التطوير والابتكار: والذي يضمن تطوير الخدمات والمنتجات في مجال تكنولوجيايات الاعلام والاتصال.

- المحور الثامن: يتعلق بضبط مستوى الاطار القانوني الوطني في مجال الاعلام والاتصال: لمسايرة المتطلبات الرقمية الدولية والوطنية.

- المحور التاسع: يتعلق بالاعلام والاتصال: وذلك يتطلب اعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات.

- المحور العاشر: يتعلق بتطوير التعاون الدولي: بإقامة اتفاقيات وشراكات استراتيجية لتملك التكنولوجيا.

- المحور الحادي عشر: يتعلق بآليات التقييم والمتابعة: بالاستناد على مؤشرات ملائمة تضعها اللجنة.

- المحور الثاني عشر: يتعلق بإجراءات تنظيمية: تم تحويل وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سابقا إلى وزارة البريد وتكنولوجيايات الاعلام والاتصال ثم الى وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيايات والرقمنة، وهدفت اللجنة لإحداث التنسيق وطنيا وبين القطاعات بإنشاء مجلس أعلى لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، لجنة ما بين القطاعات لتقييم ومتابعة مشروع مجتمع المعلومات، انشاء وكالة لتكنولوجيايات الاعلام والاتصال ومديريات مكلفة بالعصرنة على مستوى الهياكل الوزارية

- المحور الثالث عشر: يتعلق بالموارد المالية: يجب توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروع على مراحل، وذلك بتأكيد اللجنة على ضرورة تقييم وتحديد الموارد المالية لتنفيذ جميع العمليات المسجلة في برنامج المشروع وتحديد مصادر وأجهزة التمويل والمتمثلة في: ميزانية الدولة بعنوان التجهيز والتسيير، صناديق دعم التنمية الاقتصادية مثل صندوق دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموارد الخاصة للمؤسسات.

2/ أهداف مشروع الجزائر الالكترونية

تتمثل أهداف المشروع⁷³ فيما يلي:

- ضمان الفعالية والجودة في تقديم الخدمات الادارية للمواطنين على قدم المساواة بتسهيل وتبسيط وتسريع المراحل والاجراءات الادارية.

- ضمان التنسيق وربط الشبكات بين مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العمومية أثناء تطبيق البرامج.

- القضاء على ظاهرة البيروقراطية بتخفيف الإجراءات وتبسيطها وتحقيق الانضباط والقضاء على الروتين. ومكافحة الفساد الإداري والمالي لما تحمله الإدارة الالكترونية من وضوح وشفافية، باعتبار

⁷³ راجع مشروع الجزائر الالكترونية 2013 على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيايات والرقمنة: المرجع السابق.

الخدمات الإدارية أصبحت تؤدي عن طريق الانترنت ومنه تجنب الاتصال المباشر بين المواطن والإدارة ومنه تفادي عمليات الابتزاز والضغط.

- تطوير وعصرنة الإدارة العمومية عن طريق اتخاذ الإجراءات والتدابير الرامية الى تنظيم احسن للمرافق العامة من اجل تكيفها مع المستجدات وتحقيق النجاعة.

- شمولية البرنامج لمختلف المجالات والخدمات الادارية

- ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية التشاركية والجوارية بتقريب الادارة من المواطن والتخفيف من معاناته. انطلاقا من النص الساري المفعول والمنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن والذي يلزم الإدارة باطلاع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها باستعمال أي سند مباشر للنشر والاعلام⁷⁴، وأن تسعى لتبسيط الإجراءات وطرقها ودوائر تنظيم عملها، وتطوير الإجراءات بما يتماشى والتقنيات الحديثة في التنظيم والتسيير⁷⁵. وقد تفرع الهدف العام الذي جاء من أجله مشروع الجوائز الالكترونية: تقرب الإدارة من المواطن بتطوير الخدمات الإدارية، إلى هدفين خاصين: الهدف الأول: تطوير تطبيقات حكومية في شكل خدمات الكترونية موجهة للإدارات والهدف الثاني: تقديم خدمات الكترونية تجاه المواطنين والعمال والشركات⁷⁶.

- استقطاب الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة في تكنولوجيات الاعلام والاتصال باعتباره الحرك الرئيسي في مسار التحول الالكتروني، وذلك بتغيير شروط التوظيف والترقية والتكوين⁷⁷.

- استخدام التكنولوجيا الحديثة في القضاء على الجريمة الالكترونية والجريمة المنظمة العابرة للحدود بتبني إجراءات صارمة فيما يتعلق بوثائق الهوية.

3/ برامج تنفيذ المشروع

لتنفيذ مشروع الجوائز الالكترونية تطلب الامر وضع برامج تنفيذية⁷⁸ تتمثل في:

⁷⁴ بناء على نص المادتين 8 و9 من المرسوم رقم 131-88 المؤرخ في 1988/07/04، المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن، ج.ر عدد 27 المؤرخة في 1988/07/06.

⁷⁵ وفقا لنص المادة 21 والمادة 22 التي ألزمت الإدارة أيضا على ان تحرص لأن تكون الأوراق التي تطلب من المواطنين محدودة العدد وتقتصر على الوثائق اللازمة لدراسة الملف...

⁷⁶ سمية بهلول، المرجع السابق، ص ص. 104-105.

⁷⁷ حيث قامت الدولة بعقد شراكات خاصة مع كل من المعهد المتخصص في التسيير والتخطيط لتكوين موظفي الادارات المحلية، مع المدرسة الوطنية للإدارة لتكوين رؤساء الدوائر، مع جامعة التكوين المتواصل لتكوين رؤساء البلديات. انظر: سمية بهلول، المرجع السابق، ص ص. 110-109.

⁷⁸ راجع مشروع الجوائز الالكترونية 2013 على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة: المرجع السابق.

- برنامج تطوير التشريعات: يتضمن إعداد قانون تنظيم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات فيما يخص الهوية الالكترونية، التوقيع الالكتروني، حماية المعطيات الشخصية ومحاربة الجرائم الالكترونية...

وقد قامت الجزائر في هذا الاطار بإصدار التشريعات المناسبة ولو أنها جاءت متأخرة، ومن الامثلة عليها:

- القانون رقم 04-09 مؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها⁷⁹؛

- القانون رقم 10-11 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية⁸⁰؛

- القانون رقم 07-12 مؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية⁸¹؛

- القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يتعلق بعصنة العدالة⁸²؛

- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني⁸³؛

- القانون رقم 04-18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية⁸⁴؛

- القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية⁸⁵؛

- القانون رقم 07-18 مؤرخ في 10 جوان 2018 يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي⁸⁶؛

بالإضافة إلى العديد من المراسيم التنفيذية والتعليمات الوزارية التطبيقية .

- برنامج تطوير البنية المالية: يعمل على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.

- برنامج التطوير الاداري والتنفيذي: يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.

⁷⁹ ج.ر عدد 47 مؤرخة في 2009/08/16.

⁸⁰ ج.ر عدد 37 مؤرخة في 2011/07/03.

⁸¹ ج.ر عدد 12 مؤرخة في 2012/02/29.

⁸² ج.ر عدد 6 مؤرخة في 2015/02/10.

⁸³ ج.ر عدد 6 مؤرخة في 2015/02/10.

⁸⁴ ج.ر عدد 27 مؤرخة في 2018/05/13.

⁸⁵ ج.ر عدد 28 مؤرخة في 2018/05/16.

⁸⁶ ج.ر عدد 34 مؤرخة في 2018/06/10.

- **برنامج التطوير الفني:** الذي يركز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية وتحسين الكفاءة التشغيلية التي تتضمن استخدام أحدث الاجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الاساسية للاتصالات والمعلومات.

- **برنامج الاعلام والتوعية:** لتوعية المجتمع بمزايا التحول الرقمي، وذلك من خلال استغلال وسائل الاعلام والاتصال في التحسيس بأهمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال .

يتوجب أن تبنى هذه البرامج التنفيذية للحكومة الالكترونية، لكي تنجح، على مجموعة من الاعتبارات من بينها⁸⁷:

- تحديد عناصر القوة المعول عليها في مرحلة الشروع في التنفيذ، بمعنى تحويل الاستراتيجية إلى مرتكزات القدرة الفعلية والمتوقعة إلى الأداء المستهدف.

- تجزئة قدراتها التنظيمية والبشرية والتكنولوجية ومقابلتها مع القدرات السابقة، ومنه مقابلة الطموح مع الواقع الفعلي.

- وضع افتراضات تتناسب وإعادة هندسة العمليات ضمن المهام التي تواجه الحاجات الجديدة وطموح المواطنين والدولة.

إذا كانت هذه هي محاور مشروع الجزائر الالكترونية، فإنه يجب على الدولة ان تضع في الاعتبار⁸⁸:

- القيام بدراسات شاملة لكافة المجالات والقطاعات واشراك جميع الفواعل، وعدم الاهتمام بالجانب التقني فقط واغفال الجوانب الإدارية والإنسانية.

-اعتماد الأساليب العلمية المدروسة لوضع هذه البرامج والمتعلقة عموما بالتخطيط وتوفير الإمكانيات والوقت اللازم.

تطوير أنماط التعامل في إطار العلاقات ما بين الإدارات والاقسام والفروع وبينها وبين المواطن.

-وضع الخطط الجزئية والتفصيلية

-مراعاة الأوضاع الاجتماعية ومدى نضج المجتمع من الجانب المعلوماتي والتكنولوجي والتنظيم الإداري من الناحية العضوية (مدى وجود قدر ادنى من الموظفين الكفاء) والوظيفية (القدرة على التعامل عن بعد).

فما مدى جاهزية الجزائر لتبني وتنفيذ هذا المشروع؟

⁸⁷ سليمان بوفاسة ، رشيد سعيداني ، المرجع السابق، ص.17.

⁸⁸ سمية بهلول، المرجع السابق، ص.198-205.

ثالثا: مؤشرات الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر

قبل تحليل مؤشرات الجاهزية للسنوات التي تقدمت فيها الجزائر في تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية، أي من سنة 2010، نقدم مؤشرات الجاهزية قبل سنة 2008:

1/ مؤشرات الجاهزية الالكترونية قبل سنة 2008

اعتبرت الجزائر من بين الدول التي توفرت فيها متطلبات إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية، بالنظر للمؤهلات الالكترونية التي كانت تحوز عليها كشبكات الهاتف الثابت والنقل وتوفير شبكة الانترنت، لكن هذه المؤهلات لم تكن مكتملة، حيث أدرج التصنيف الاممي لسنة 2001 الجزائر فيما يتعلق بمؤشرات جاهزيتها لمشروع الحكومة الالكترونية في أواخر ترتيب الدول⁸⁹. والسبب في هذا التأخر انشغال الجزائر خلال تلك الفترة بمخلفات الازمة السياسية والامنية التي عاشتها. يتوقف تحديد مدى جاهزية الجزائر لاستقبال هذا النوع من التكنولوجيا الرقمية على مجموعة من المؤشرات يمكن اجمالها في⁹⁰:

- مؤشر الوصول إلى الشبكة: أو التواجد الحكومي الرسمي على الويب، حيث عملت الجزائر على تهيئة الأرضية المناسبة للتحويل الالكتروني بالتوجه بداية نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمدخل رئيسي لها. ويمثل انتشار الانترنت مرحلة هامة في الانتقال نحو هذه التكنولوجيا وإتاحة الشبكة للمواطنين. وبدأت بالدخول للشبكة الرقمية العالمية (internet.dz) في مارس 1994، عن طريق مركز البحث العلمي والتقني الذي أنشئ من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 1986، وكان تبين من مهامه الاساسية إقامة شبكة وطنية وربطها بشبكات إقليمية ودولية. ثم تزايد عدد المشتركين بالانترنت سنة 1996 إلى حوالي 130 هيئة، وفي سنة 1999 بلغ عدد المشتركين في الشبكة 800 هيئة منها 100 في القطاع الجامعي، 50 في القطاع الصحي، 500 في القطاع الاقتصادي و150 في قطاعات أخرى. لكن كان عدد مشكري الانترنت من الافراد ضعيفا عكس المؤسسات ونوادي الانترنت، والسبب في ذلك ارتفاع تكاليف الربط بالشبكة بالنسبة لهم⁹¹، وانحصار استفادة الافراد من خدمات الانترنت داخل نطاق المراكز العلمية والبحثية.

⁸⁹ حيث كان ترتيبها 91 من 192 دولة سنة 2003، 118 سنة 2004، 123 سنة 2005 و121 سنة 2008 و131 سنة 2010. انظر، عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص.161-162.

⁹⁰ وفقا لما جاء في دليل الجاهزية الالكترونية المعتمد في مركز التطوير الدولي في جامعة هارفرد، والذي يحدد مؤشر الجاهزية للتحويل الالكتروني في 5 مؤشرات. انظر: المرجع نفسه، ص.125.

⁹¹ عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص.117-118.

وقد عملت الجزائر على تطوير شبكة الانترنت ببروز مزودين جدد في قطاعات عامة وخاصة⁹²، حيث ابرمت مؤسسة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية اتفاقيات تفويض مرفق عام في شكل امتيازات رخص سمحت بموجها لخواص بتقديم خدمات الانترنت عن طريق النوادي لانترنت، كما تم تطوير استعمال الهاتف الثابت والنقال، حيث بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت ما يقارب 35 بالمائة سنة 2013 و42 بالمائة في الهاتف النقال، حسب احصائيات وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال. كما اتجهت الجزائر ضمن سياستها الوطنية إلى تأهيل الشبكة الوطنية على محورين: عصنة الشبكة الوطنية للاتصالات بإنجاز شبكة تراسل وطنية ذات الياف بصرية واستعمال كابل بحري بالياف بصرية وإدخال الرقمنة في مجال الادارة العامة.

- مؤشر التعليم عبر الشبكة: ونعني به اثر التكنولوجيا في مجال التعليم ومحدداته ومدى الاستفادة منه، فعن طريق شركة SWAN informatique، التي تم انشاؤها سنة 1991، في اطار تعزيز دور اكثر للانترنت في تقديم الدعم لميدان التعليم والجامعة، من خلال التكفل بوضع أنظمة رقمية للاتصال تعمل عن طريق شبكات مدمجة. وكمحاوله مهمة في هذا المجال يمثل مشروع شبكة البحوث الاكاديمية أحد التوجهات التي توفر خدمات التكوين والتعليم والبحث العلمي، وهو ما يمهد لإقامة مشروع الجامعة الافتراضية بالجزائر⁹³.

- مؤشر سياسة الشبكة: يظهر هذا المؤشر من خلال برنامج الجزائر الالكترونية 2008-2013 الهادف إلى دعم التحول الالكتروني في مختلف المجالات بما يحقق حرية المواطن في استعمال الشبكة دون قيود حكومية، حيث نصت المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المؤرخ في 25/08/1998⁹⁴ على مسؤولية مزودي خدمات الانترنت عن المادة المنشورة والمواقع التي يقومون باستضافتها، بخلاف السنوات الاولى لاستخدام الانترنت، حيث عرفت بعض النوادي رقابة مشددة من طرف الحكومة⁹⁵.

⁹² وجدت بعض التوجهات لفتح المجال امام القطاع الخاص لدعم التحول الالكتروني، والذي يقدم مزايا الجودة والتمويل الكافي وأسلوب التدخل المرن، والبداية كانت مع قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 03-2000 لأول مرة في تقديم خدمات الاتصالات، وهو ما انهى مرحلة الاحتكار القطاع العام لسوق الاتصالات في الهاتف النقال على غرار حصول شركة اوراسكوم المصرية على اول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شبكة " جيزي" ومنح الاعتماد للشركة الكويتية نجمة.

أما ما يتعلق بمزودي خدمات الانترنت فقد جاء المرسوم التنفيذي لسنة 1998، الذي انهى احتكار الدولة في مجال التزود بالانترنت، التي كانت في بداية الامر تتم عن طريق مركز Serist،. والنتيجة كانت ارتفاع عدد مقدمي الخدمة الى 18 شركة سنة 2000، بالرغم من ذلك ما يزال استعمال الانترنت ضعيفا مقارنة بدول الجوار. انظر: عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص ص.162-163.

⁹³ سيد أحمد مسيردي، خديجة سعدي، المرجع السابق، ص.277.

⁹⁴ المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 2000-307 المؤرخ في 14/10/2000 الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات انترنت واستغلالها، ج.ر عدد 60 مؤرخة في 15/10/2000.

⁹⁵ عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص ص.127-128، سيد احمد مسيردي، المرجع السابق، ص.278.

- مؤشر انتشار الشبكة في المجتمع: يتعلق بمدى مبادرة الحكومة في نشر تكنولوجيا المعلومات ومدى تمكين المواطن من الوصول إلى المعلومة عبر الانترنت والتزود بتكنولوجيا المعلومات، إذ يمثل برنامج كمبيوتر لكل عائلة في الجزائر أحد المنطلقات الرئيسية التي تمكن الاسرة الجزائرية من استخدام الشبكة، ومن ثم الولوج للخدمة الالكترونية إضافة إلى محاولة تعميم الربط بالانترنت في المنازل والمكاتب الخاصة وتعميم استخدام الحاسوب الشخصي برنامج "كمبيوتر لكل اسرة" OSRATEC ، ويتحقق ذلك في حالة وصول عدد المشتركين إلى 700 ألف مستفيد واستيراد 50000 كمبيوتر و 250000 نسخة سنويا⁹⁶.

وقد تضمن تقرير وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصال مع مطلع سنة 2009 ان الوزارة عجزت عن انتاج استراتيجية واضحة ومنسجمة لتجسيد المشروع. وحدد التقرير مكنم الضعف والمتمثل في ضعف استخدام الانترنت وتكنولوجيا الاعلام والاتصال عبر كامل تراب الدولة⁹⁷.

- مؤشر انتشار الشبكة في عالم الاقتصاد والاعمال: عملت الجزائر على محاولة الاستفادة من شبكة الانترنت في المجال الاقتصادي، وحسب رأي العديد من الباحثين وبالاعتماد على مؤشرات البيئة الرقمية أن الجزائر لا تزال بعيدة حتى على الدول العربية في مجال ادماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال في مجال الاقتصاد، فالتكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال باقية في نطاق ضيق (عدد محدود من القطاعات والاشخاص مما لا يفي بإقامة اقتصاد معرفي فعال، ومن بين المبادرات اليوم في الجزائر مشروع الدفع الالكتروني⁹⁸ .

النتيجة التي يمكن أن نصل إليها بخصوص تقييم سياسة الوصول للشبكة، فهي متدنية بسبب سوء الخدمات المقدمة الناتجة عن الانقطاع المتكرر فيها.

2/ مؤشرات الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر بعد سنة 2008

في إعلان الألفية الثالثة حول برنامج الحكومة الالكترونية، وضعت هيئة الامم المتحدة مؤشر قياس تطور الحكومة الإلكترونية EGDE، وهو مؤشر مركب يقيس مدى استعداد وقدرة الدول وإداراتها ومؤسساتها الوطنية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الخدمات العمومية. ويقيم هذا المؤشر الخصائص التقنية للمواقع الوطنية الالكترونية على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى

⁹⁶ عبد الكريم عشور ، المرجع السابق، ص ص. 126-127.

⁹⁷ المرجع نفسه، ص ص. 161-162.

⁹⁸ المرجع نفسه، ص. 127.

سياسات الحكومة الالكترونية المتبعة واستراتيجيات تطبيقها، وبالخصوص قطاعات تقديم الخدمات الاساسية المتمثلة في الصحة، المالية، العدالة، الخدمات الاجتماعية، التربية والتعليم⁹⁹.

ويعبر هذا المؤشر عن متوسط مرجح لثلاثة ارقام قياسية موحدة حول الابعاد (المعايير) الأكثر أهمية للحكومة الالكترونية. تتمثل هذه المؤشرات الأساسية في ثلاثة¹⁰⁰ هي:

المؤشر الأول: مؤشر الخدمة الالكترونية ويمثل نطاق ونوعية الخدمات عبر شبكة الانترنت

المؤشر الثاني: مؤشر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية

المؤشر الثالث: مؤشر رأس المال البشري

2-1/ المؤشر الأول: مؤشر الخدمة الالكترونية

يقيس مدى تطور الخدمات الالكترونية من حيث الوفرة والجودة وتنوع القنوات ومدى استخدام الجمهور لها. يتم تقييم مدى تطبيقه في الدولة بالنظر لأربع مؤشرات:

المؤشر الأول: يتعلق بتعداد البوابات الالكترونية المفتوحة أو الظاهرة، سواء تعلق بالإدارة المركزية ونعطي المثال ببوابة المواطن أو على المستوى المحلي مثال: بوابة الصفقات العمومية الولائية، التي تم انشاؤها بالقرار الوزاري المؤرخ في 2013/11/17 المتعلق ببوابة الصفقات العمومية¹⁰¹.

⁹⁹التقييم الذي تعده دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (وهي المنظمة الوحيدة من نوعها ذات الامتداد العالمي التي تعنى بتطوير الحكومة الالكترونية). هو دراسة استقصائية، تقيس معدلات أداء الحكومة الالكترونية في البلدان مقارنة بدول أخرى، يتم فيها تقييم البوابات الحكومية للدول الأعضاء على شبكة الانترنت مع التركيز على مدى توفر المعلومات والخدمات الالكترونية التي تشتمل على معاملات تفاعلية وميزات المشاركة الالكترونية التي تربط بين الحكومات والمواطنين. حيث يتم جدولة النتائج مع مجموعة من المؤشرات التي تترجم قدرة الدولة على المشاركة في مجتمع المعلومات. وبالرغم من وجود مؤشرات دولية أخرى تهتم بقياس تقدم تطبيق الحكومة الالكترونية، إلا أن مؤشر الأمم المتحدة يعد في نظر الكثير من أفضلها وأدقها وغالبا ما تعتمد الدول المشاركة فيه على نتائجه في وضع السياسات وأطر التنفيذ. وقد بدأت الأمم المتحدة في العمل بهذا القياس السنوي لخدمات الحكومة الالكترونية منذ سنة 2001 للدول الاعضاء (193 دولة)، واعتبارا من سنة 2008 أصبحت تجري القياس كل سنتين وقد اختير لهذا التقرير شعار من الحكومة الالكترونية الى الحكومة المتصلة او المترابطة "connected governance" كدلالة على طبيعة المرحلة التي تقتضي ان تكون الحكومة الالكترونية أداة للحكومة المبنية على إدارة المعرفة، وما يميز هذا التقرير عن سابقه تناوله بشكل مفصل العلاقة حكومة - مواطن والعلاقة حكومة - اعمال والعلاقة حكومة - حكومة. من بين أهداف التقرير: تصنيف الدول بشكل يبين ان الحكومات توظف سياسات الحكومة الالكترونية؛ إصدار توصيات من اللجنة بان تضع الحكومات مزيدا من التركيز على الحكومة الالكترونية لتطوير وترسيخ التماسك المؤسسي ودعم إدارة تقديم الخدمات؛ تعزيز التعاون في مجال التنمية الشاملة لسد الفجوة الرقمية. انظر: عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص. 78-79، 105؛ عبان رمضان، المرجع السابق، ص. 77-79؛ توفيق غفصي، المرجع السابق، ص. 348؛ حاج قويدر قورين، احمد بن يوسف، تقييم مسار التحول نحو الحكومة الالكترونية بالجزائر في ظل تجارب عربية وعالمية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 20، العدد 1، جامعة باتنة، جوان 2019، ص. 219.

¹⁰⁰توفيق غفصي، المرجع السابق، ص. 348-351.

المؤشر الثاني: بوابة الخدمات الالكترونية، حيث يتم التقييم النوعي للخدمات المعروضة على الانترنت (كيفية تنظيم المرفق وكيفية التواصل بين المرفق والمنفعين، أو تقييم العلاقة الخدمائية بين الادارة والمواطن (تعداد الخدمات المقدمة الكترونيا مثل استصدار شهادة ميلاد.

المؤشر الثالث: يتعلق ببوابة المشاركة الالكترونية (المعلومات الالكترونية، الاستشارات الالكترونية وآليات صنع القرار)، وتتعلق بتقييم مشاركة المواطن في الحياة العامة (التعليق، الاستشارة، تقديم طلبات الولوج للموقع، المشاركة في السياسة وصنع القرار، ويتجاوز الامر التصويت الالكتروني في الانتخابات إلى السياسات العامة وطرق إيصال الخدمات (102) والتواصل بينه وبين الادارة.

2-2/ المؤشر الثاني: مؤشر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية

يقيس مدى تقدم البنية التحتية للاتصالات في الدولة باعتماد مجموعة من المؤشرات الفرعية، وهو مركب المتوسط الحسابي لخمس مؤشرات وهي:

- مؤشر عدد المشتركين في الهاتف الثابت (لكل 100 نسمة).
- العدد المقدر لمستخدمي الانترنت (نسبة مئوية).
- عدد المشتركين في الهاتف النقال الخليوي (لكل 100 نسمة).
- عدد الاشتراكات في الانترنت عريض النطاق الثابت (لكل 100 نسمة)،
- عدد الاشتراكات في الانترنت عريض النطاق الثابت اللاسلكي (لكل 100 نسمة).

2-3/ المؤشر الثالث: مؤشر رأس المال البشري

يقيس مؤشرات الامية في الدولة ومعدلات الانتظام الدراسي، يتكون مؤشر رأس المال البشري من أربع مؤشرات:

- معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين؛ النسبة الاجمالية للمسجلين في الاطوار التعليمية الثلاث الابتدائي والمتوسط و الثانوي؛ السنوات المتوقعة للدراسة؛ متوسط سنوات الدراسة.

¹⁰¹ ج.ر عدد 21 المؤرخة في 2014/04/09.

¹⁰² اعتبرت الأمم المتحدة معيار أو مؤشر المشاركة الالكترونية ومؤشر الانضمام أو الادراج الالكتروني كمعيارين تكمليين يتضمنان تقديم رؤيا حول كيفية استخدام الدولة للتكنولوجيا الرقمية لتوسيع وتدعيم العلاقة التفاعلية بين الإدارة والمواطن بواسطة ثلاثة عناصر: استخدام الانترنت كوسيلة لتسهيل تقديم المعلومات للمواطن (تقديم المعلومة الالكترونية للمواطن والحصول عليها عند الطلب- الشفافية-)، مدى التفاعل بين المعنيين (التشاور الالكتروني: بمعنى استشارة المواطنين حول السياسات والخدمات العامة)، مدى مساهمة المواطن في صنع القرار (صنع القرار الالكتروني بتمكين الافراد من خلال التصميم المشترك للخيارات السياسية ومقومات الخدمة وطرق تقديمها) ويندرج هذا المؤشر ضمن ما يعرف بالديمقراطية الالكترونية. أما مؤشر الانضمام الالكتروني فيتعلق بتقييم مدى مشاركة فئات خاصة في القرار الالكتروني كفئة النساء، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، المواطنين في الأرياف. والهدف من هذه المعايير تضيق الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتحقيق المساواة في الوصول للتكنولوجيا ومنه المعرفة لجميع الفئات في الدولة. وفاء معاوي، نحو تفعيل أداء الإدارة المحلية في الجزائر في ظل مقارنة الحوكمة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 10، جانفي 2015، ص. 98، حاج قويدر قورين، بن يوسف أحمد، المرجع السابق، ص. 219.

ويمكن تقييم مؤشر جاهزية الجزائر الالكترونية بناءا على المؤشر العالمي للأمم المتحدة لمدى تطور الحكومات الالكترونية، ومدى استخدام الجزائر لتكنولوجيا الاعلام والاتصال لتوفير مختلف الخدمات للمواطن خلال السنوات من 2010 إلى 2018 حسب الجدول الموالي:

السنة مع الترتيب	مؤشر الجاهزية الالكترونية أو تنمية الحكومة الالكترونية EGD	مؤشر الخدمة الالكترونية OSI	مؤشر البنية التحتية للاتصالات الالكترونية TII	مؤشر راس المال البشري HCI
131-2010	0.3181	0.0355	0.0412	0.2435
132-2012	0.3608	0.2549	0.1812	0.5463
136-2014	0.3156	0.0787	0.1989	0.6542
150-2016	0.2999	0.0652	0.1934	0.6412
130-2018	0.4227	0.2153	0.3889	0.6640
120-2020	0.5173	0.2765	0.5787	0.6966

يوضح هذا الجدول المستخلص من التقرير الاممي لسنة 2018¹⁰³ و التقرير الاممي لسنة 2020¹⁰⁴ أن ترتيب الجزائر ضعيف جدا، بحكم احتلالها المرتبة الثانية عشر (12) عربيا ومائة وثلاثون (130) عالميا، حيث سجل مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) لسنة 2018: 0.4227 ، وهو مؤشر متوسط مقارنة بما كان عليه من قبل، حيث لم يتغير الترتيب تقريبا في السنوات السابقة أي بداية من سنة 2010 وهي المرحلة الاولى من بداية مشروع الجزائر الالكترونية إلى غاية سنة 2016، بل بقي متذبذبا صعودا ونزولا بنسب طفيفة، ويعد مؤشر سنة 2016 هو الاضعف، بما يدل أن مؤشرات الجاهزية لدى الجزائر كانت منذ بدايات المشروع ولا زالت غير كافية بل ضعيفة جدا، ولم تعرف أي تحسن ملحوظ بالرغم من كل الاصلاحات المعلنة. وهو ما يعكس عدم تحقيق تحسن في متطلبات مشروع الحكومة الالكترونية.

¹⁰³ تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2018، متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2018>, (23/09/2020)

¹⁰⁴ الدول العربية في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2020. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://01gov.com/un-egovment-2020-arab-states>, (23/09/2020).

وقد سجل مؤشر الخدمة الالكترونية (ESI) 0.2153، وهو معدل أقل بكثير من المعدل العالمي الذي بلغ في السنة نفسها أي سنة 2018: 0.5691، وهو ما يعكس تخلفها في هذا المجال عالميا وحتى عربيا وإفريقيا ومغاربيا، ومن أسباب هذا التخلف:

- ضعف الحكومة في مجال توفير المعلومات على الانترنت للجمهور ولاسيما في مجال السياسات العامة والقوانين واللوائح والتقارير والنشرات القابلة للتحميل.

- تدني مستوى الخدمات الاجرائية التي يكون التفاعل فيها ثنائي الاتجاه بين الحكومة والمتعامل، بالإضافة إلى نوعية الخدمات المقدمة¹⁰⁵.

وسجل مؤشر البنية التحتية (TII) 0.3839 سنة 2018 وهو أقل من المتوسط العالمي المقدر خلال السنة نفسها ب 0.4155. ويبدو من خلال المؤشرات الخمسة المكونة لهذا المؤشر المذكورة أعلاه، أن الجزائر متقدمة في مجال استخدام شبكة الهاتف النقال ب 115.8 بالمائة، أما تخلفها فيأتي أساسا من الضعف المسجل في مجال استخدام السكان للهاتف الثابت، حيث قدرت النسبة ب: 8.4 بالمائة والانترنت الثابت عريض النطاق ب: 7 بالمائة، والسبب يتعلق بالتوجه للهاتف النقال¹⁰⁶. أما المؤشرات الباقية فقدت على التوالي بالنسبة لمستخدمي الانترنت بنسبة 42.95 بالمائة¹⁰⁷، مشتركوي الانترنت عريض النطاق اللاسلكي ب: 65.70 بالمائة¹⁰⁸.

أما مؤشر رأس المال البشري (HCI) فسجل 0.6640 سنة 2018، وهي نسبة تجعله قريبا من المعدل العالمي المقدر خلال السنة نفسها ب: 0.6627، وهو يدل على تقدم جهود الجزائر في مجال التعليم للاطوار الثلاث ومحاربة الامية، حيث قدرت نسبة الاشخاص المتدربين والذين يفوق سنهم 15 سنة ويعرفون القراءة والكتابة بنسبة 75 بالمائة¹⁰⁹.

أما التقرير الاممي لسنة 2020¹¹⁰، فقد خلص الى ارتفاع متوسط مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية إلى 0.60 في مقابل 0.55 عام 2018، بالمقارنة مع تصنيف عام 2018 (متوسط)، ارتقى تصنيف الجزائر الى الفئة المرتفعة وقد حققت المركز 13 إفريقيا و120 عالميا.

¹⁰⁵ توفيق غفصي، المرجع السابق، ص.355.

¹⁰⁶ إلى غاية 2019/10/01 بلغ عدد مشتركوي الهاتف الثابت: 4615866، عدد مشتركوي الهاتف النقال: 45522938. انظر موقع مزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، (2020/04/07)

¹⁰⁷ بلغ عدد مشتركوي الانترنت الثابت الى غاية 2020/10/01: 3569145 مشترك، عدد مشتركوي الجيل الثالث: 14139844 مشترك وعدد مشتركوي الجيل الرابع: 22256700 مشترك. انظر: موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، (2020/04/07).

¹⁰⁸ المرجع نفسه

¹⁰⁹ المرجع نفسه، ص.354

¹¹⁰ الدول العربية في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية 2020. متوفر على الموقع الالكتروني:

وقد حققت الجزائر في إطار مؤشر الخدمات الرقمية (0.2765) المرتبة 17 عربيا، حيث صنفت ضمن الفئة المتوسطة التي يتراوح بين 0.25 و 0.50 مع سوريا، المغرب، لبنان، الاردن والعراق واليمن والسودان والصومال، بينما حلت تونس، قطر مصر والسعودية ضمن الفئة المرتفعة. وقد اتفق ترتيب الدول العربية وفقا لهذا المؤشر الى حد كبير مع ترتيبها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية .

أما في إطار مؤشر رأس المال البشري والذي يتضمن عدد من المؤشرات الفرعية: نسبة القراءة والكتابة بين البالغين، معدل التسجيل الاجمالي في المدارس، عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومتوسط عدد سنوات الدراسة، فقد احتلت الجزائر المرتبة الثامنة (8) عربيا بمؤشر 0.6966 مع كل من السعودية، البحرين، عمان، الكويت، ليبيا، الامارات وتونس. وقد تباين ترتيب الدول العربية مقارنة مع ترتيبها في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية.

بالنسبة لمؤشر البنية التحتية للاتصالات، فكان بالنسبة للجزائر 0.5787، حيث احتلت المرتبة التاسعة عربيا بعد كل من الامارات، السعودية، البحرين، قطر، الكويت، عمان، تونس، المغرب، وصنفت ضمن الفئة المرتفعة. وبشكل عام اتفق ترتيب الدول العربية مع ترتيبها وفقا لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية على الصعيد العربي.

بالنسبة لمؤشر المشاركة الالكترونية فقد حققت الجزائر مؤشر 0.1548، حيث احتلت المرتبة 13 عربيا بعد كل من الامارات العربية المتحدة، الكويت، عمان، البحرين، السعودية، تونس، قطر، المغرب، سوريا، مصر، الصومال، الاردن، لبنان، العراق، اليمن، جيبوتي و السودان وصنفت في الفئة المنخفضة و183 عالميا.

أما مؤشر تنمية الحكومة المفتوحة: الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات وهي توافر السياسات وإطار العمل المؤسسي وتوفر المنصات أو تقييم البوابات للبيانات المفتوحة على الانترنت، بالإضافة الى توافر بيانات مفتوحة حول قطاعات مختلفة مثل التعليم والصحة والوظيف والامن الاجتماعي والبيئة والعدالة والاستفادة العملية من البيانات الحكومية.

ويرتبط مؤشر تنمية الحكومة المفتوحة الذي بدأ التقرير رصده في تقرير 2018 لتطور الحكومة الالكترونية، وفقا لنتائج المؤشر جاءت أغلب الدول العربية ضمن الفئة المنخفضة باستثناء السعودية والامارات اللتان ترتبتا ضمن الفئة المرتفعة جدا، بينما احتلت الجزائر المرتبة 13 عربيا بمؤشر 0.1177 لتأتي بعدها لبنان موريتانيا، السودان، جيبوتي بنفس المؤشر 0.0688 وليبيا، جزر القمر، اليمن والعراق بمؤشر واحد: 0.0000.

وهناك أيضا مؤشر الخدمات الرقمية المحلية حسب المدن، حيث حققت الجزائر العاصمة مؤشر 0.2875 وصنفت ضمن الفئة المتوسطة واحتلت المرتبة السابعة عربيا بعد كل من مدينة دبي، الرياض، تونس العاصمة، عمان، القاهرة والدار البيضاء والمرتبة 56 عالميا.

وقد شمل تقرير الامم المتحدة لسنة 2020 تقييم تنمية الحكومة الالكترونية على المستوى المحلي مائة مدينة حول العالم جرى اختيارها بحسب الموقع الجغرافي وتوزيع السكان، بالإضافة إلى 40 مدينة سنة 2018. ويزداد اهتمام الدول بالمدن المحلية بالنظر لصلتها الوثيقة بمجالات التعليم والخدمات الاجتماعية وإدارة المدينة وشعور المواطنين بالانتماء لمدنهم واستشعارهم نتائج مشاركتهم في الواقع. ويشمل مؤشر الخدمات الرقمية المحلية ثمانين مؤشرا فرعيا ترتبط بأربعة معايير هي: التكنولوجيا (يهتم بالسمات الفنية لبوابات المدن على الانترنت مثل سهولة الوصول والتصفح والتوافق مع المعايير القياسية التكنولوجية)، تقديم المحتوى (تقييم مدى توفر المعلومات والموارد العامة الأساسية على الانترنت)، تقديم الخدمات (يقيم تقديم الخدمات الحكومية المستهدفة) والمشاركة والانخراط (مدى توافر آليات ومبادرات التفاعل وفرص المشاركة العامة في البنى التحتية الحكومية المحلية).

وقد صنفت مدينة دبي ضمن الفئة المرتفعة، حيث احتلت المركز 16 عالميا وصنفت الجزائر ضمن الفئة المتوسطة، حيث يتراوح مؤشر الخدمات الرقمية المحلية فيها بين 0.25 و 0.50 في المرتبة 56 عالميا.

المحور الثالث: أنماط (تطبيقات) الإدارة الالكترونية في الجزائر

تم تعميم تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على جميع القطاعات تقريبا بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وبوظائف المؤسسات العمومية والمرافق العمومية والاجهزة الحكومية. وقد شمل مشروع الجزائر الالكترونية الجماعات الإقليمية والخدمات الرقمية على مستوى القطاعات الوزارية. ويعد مشروع البلدية الالكترونية من بين أهم المشاريع التي حظيت باهتمام الحكومة على المستوى المحلي وبالخصوص خدمات الحالة المدنية نظرا لحجم ونوعية الخدمات التي تقدمها للمواطن ولأن مطلب التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين الخدمات العمومية المحلية والاعتناء بوجودتها.

أولا: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية:

(البلدية الالكترونية المشروع الأكثر نجاحا في الجزائر)

تماشيا مع تبني الجزائر لمشروع الجزائر الالكترونية 2013، عملت هذه الأخيرة على تغيير منظومتها القانونية لجماعاتها الإقليمية، فأصدرت القانونين: القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية والقانون رقم 12-07 المتعلق بالولاية، والذين كرسا ضمن نصوص العديد من المواد على غرار المواد 17-18-31-33-77-81 من قانون الولاية والمواد من 11 إلى 30 من قانون البلدية ادخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الممارسات الالكترونية وتعاملات البلدية مع المواطن واحلال التطبيقات الحديثة الرقمية محل التطبيقات الكلاسيكية.

لكن البارز في تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية على المستوى المحلي وهو مشروع البلدية الالكترونية "الذكية"، والتي تعرف على انها نمط متطور وجديد من الادارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الادارية وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والاعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية للمواطنين، وتحت هذا النمط يتمكن المواطن من إنجاز كافة المعاملات الحكومية وحتى اصدار الوثائق الرسمية عبر الوسائل الالكترونية كالانترنت والهواتف الذكية والأرضية بسرعة وفعالية عالية¹¹¹؛ أو هي "نمط عصري ومتطور من الإدارة الرقمية، يتسم بالكفاءة في تقديم الخدمة والتفاعل مع المواطنين وطالبي الخدمة باتاحة الحصول على الخدمات والمعاملات باستعمال الانترنت"¹¹².

وهي تمثل الانتقال نحو نوع جديد من الخدمات الادارية العصرية وهي الخدمات عن بعد بما يتطلب استخدام تكنولوجيا المعلوماتية لعصرنة نشاط البلدية في إطار عملية إصلاح هيكل الجماعات المحلية،

¹¹¹سمية بهلول، دور الادارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2017-2018، ص. 259.

¹¹² بلقاسم بومعزة وكمال العقريب، المرجع السابق، ص. 106.

حيث سيستغني بواسطتها المواطن عن الاحتكاك مع أي طرف كان، وإبعاد التدخل البشري عن أداء الخدمة العمومية، ومنه القضاء على الممارسات البيروقراطية السلبية باعتماد آلية التوقيع الإلكتروني عن بعد للوثائق الإدارية¹¹³. وهو الذي سيساهم في تحسين وترقية نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها من خلال محاوره الثلاث¹¹⁴:

- الاستغلال الأمثل للبرمجيات والانظمة المعلوماتية بمرافقة كل الموظفين والاعوان لحسن استخدامها
- أداء الخدمات الإلكترونية باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العمل الإداري وتسهيل عملية وصول المواطنين للخدمة الإلكترونية (المواقع الإلكترونية، البريد الإلكتروني، البوابات...)
- وضع معايير للتسيير وتوحيد تطبيقها ووضع الاجراءات اللازمة لحماية الانظمة من الاختراق وتجديد طرق العمل وطرق تسيير الوثائق (الارشيف الإلكتروني..)، وهو ما يحقق في النهاية التنمية الشاملة والمستدامة بكل ابعادها من خلال ترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية
- تم اطلاق هذا المشروع في الثلاثي الاول من سنة 2018 وتمثلت أهدافه¹¹⁵ في ما يلي:
- القضاء على سلبيات النظام البيروقراطي الذي تحكم بمعظم المعاملات الادارية وغيرها.
- تقريب الإدارة من المواطن، وتسهيل حياته الادارية والاجتماعية بتقليص الجهد والوقت والمال واسترجاع ثقته في هيئته المحلية.

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية وتثمين تسيير الموارد البشرية.

- تحسين مستوى الخدمات بتوفير السرعة والمرونة والكفاءة.

- خفض التكاليف من خلال تقليل تكاليف المعاملات الإدارية وتوفير الإنفاق وترشيده.

- تبني الشفافية من خلال الاعلام الإلكتروني للمواطنين بالقرارات والتدابير البلدية.

- تحقيق التنمية الشاملة وترشيد النفقات.

1- آليات تجسيد المشروع وتنفيذه

تمت تهيئة وتطوير الشبكة المحلية والتجهيزات والبرامج المختلفة على مستوى بلدية الجزائر الوسطى كمرحلة تجريبية من خلال¹¹⁶:

الشبكات الوحيد الذي يضمن واجهة وحيدة بالنسبة للمواطن وخدمات سريعة متواصلة ومرنة.

¹¹³ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، مشروع البلدية الإلكترونية سيحدث ثورة حقيقية في نظام تسيير البلدية وطريقة تعاملها مع محيطها، متوفر على الموقع:

interieur.gov.dz/, (20/02/2020).

¹¹⁴ بلقاسم بومعزة وكمال العقريب، المرجع السابق، ص.107.

¹¹⁵ الطاهر شليحي وربحية قرينعي، المرجع السابق، ص.197؛ بلقاسم بومعزة وكمال العقريب، المرجع السابق، ص.107.

¹¹⁶ المرجع نفسه، ص.197-198.

متابعة ومراقبة تحضير وتنفيذ الميزانية وإنجاز الحساب الإداري للبلدية.

وضع نظام لتسيير النفايات والوقاية والصحة العمومية والبيئة.

نظام إدارة التراث المحلي ونظام إدارة التخطيط العمراني والطرق والمساحات الخضراء.

نظام تسيير الجمعيات ونظام إدارة الشؤون الاجتماعية.

نظام إدارة الاجتماعات ونظام لإدارة المنازعات.

ليتم بعد ذلك، تطوير أنظمة أخرى مثل منصة الخدمات الإلكترونية، تسيير الشؤون الثقافية

والرياضية، التشغيل والتمهين، إدارة الصفقات العمومية، الموارد البشرية... الخ.

ومن أجل تنفيذ مشروع البلدية الإلكترونية تم وضع خطة عمل تتكون من ثلاثة مراحل¹¹⁷:

المرحلة الأولى: الانطلاقة كانت من بلدية الجزائر وسط¹¹⁸

المرحلة الثانية: تحليل تأثير التكنولوجيات الجديدة على تنظيم الخدمات

المرحلة الثالثة: تجريد المعاملات داخل البلدية من الطابع المادي الى الطابع الإلكتروني (بلدية دون ورق).

ولتنفيذ هذا المشروع، اتخذت المديرية العامة لعصرنة الوثائق والأرشيف عدة إجراءات تسمح ببناء

البلدية الإلكترونية تمثلت في الآتي¹¹⁹:

تشديد البنية التحتية للشبكة الداخلية وفق المعايير الدولية.

تشديد مركز بيانات متطور على المستوى المركزي.

تجريد خدمات البلدية من الطابع المادي والاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا.

¹¹⁷ الطاهر شليحي وربحية قرينعي ، المرجع السابق، ص. 198.

¹¹⁸ وقد بدأت التجربة الجديدة، من بلدية الجزائر الوسطى، حيث شرع الموظفون في استقبال ملفات توجه بشكل مباشر و عبر موقع إلكتروني خاص إلى المصالح المعنية، من أجل استخراج الوثائق التي يطلها المواطن ومنها المتعلقة بالحالة المدنية والسكن، و حتى رخص البناء والتصاريح بالأشغال ، و كل ذلك يمر عبر شبكات موحدة ، بعد أن تم تكوين عدد من الموظفين على الإدارة الإلكترونية، قصد مواكبة الاستراتيجية الجديدة المنتهجة و التي يفرضها التطور المتسارع الذي يشهده العالم في هذا المجال كما اختارت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و الهيئة العمرانية، بلدية الجزائر الوسطى أيضا ، لإطلاق تجربة نموذجية أخرى تعتبر الأولى من نوعها في بلادنا ، و ذلك من خلال إطلاق تطبيق "ألو بلديتي" قبل أيام ، حيث يسمح للمواطنين بالتواصل مع أعوان مؤهلين مهمتهم استقبال استفساراتهم و الرد عليها ، سواء تعلق الأمر بالملفات المطلوبة لاستخراج الوثائق، أو تقديم شكاوى حول نقاط رمي الردوم و أنظر: النفايات بطريقة عشوائية ، و غيرها من الانشغالات التي لن يضطر المعني إلى التوجه لغاية مقر البلدية لترحها ياسمين بولجديري، البلدية الإلكترونية...تجربة تنطلق من العاصمة، جريدة النصر اليومية، 6 فبراير 2019، متوفر على الموقع، annasonline.com/ (26/02/2020).

¹¹⁹ Direction générale de la modernisation de la documentation et des archives disponible sur, disponible sur : interieur.gov.dz.gov.dz.images.Efiche.-projet_ECOMUNE_jan2018_site-web. (26-02-2020).

وضع الشباك الموحد لتقديم كل خدمات البلدية.

التكليف بعد الوظيفة: بدراسة سير موظفي البلدية المعنيين بالتنظيم الجديد، ونتائج ادماج التكنولوجيات الحديثة، من أجل تحضير برامج تكوين ملائمة تسمح بتحسين الخدمات التي يقدمونها وبالتحكم فيها.

دراسة واقتراح إجراءات جديدة وبسيطة.

اقتراح خطة اتصال للبلدية الإلكترونية الجديدة.

أصبح بإمكان البلديات وفق هذه الاجراءات إتمام العديد من معاملات المواطنين عبر الانترنت، كما سيكون ممكنا التواصل بين البلدية والمستفيد من الخدمة لتقديم الاستفسارات عبر البريد الإلكتروني، إمكانية تحميل الاستثمارات المتاحة على الموقع واجراء عمليات التسجيل وهي سارية الآن(كالتسجيل للحج عبر منصة إلكترونية بلدية باستغلال السجل الوطني الإلكتروني، في انتظار القيام بإجراء القرعة إلكترونيا، كما سيتم لاحقا ادراج عملية التصويت الإلكتروني.

- وقد تم بالفعل تعميم اعتماد السجل الآلي للحالة المدنية، والذي كان قد تم البدء فيه سنة 2010، وذلك بربط جميع البلديات والملحقات الادارية والبعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به، طبقا للقانون الجديد للحالة المدنية رقم 14-08¹²⁰. وطبقا للمادة 25 مكرر 1 من هذا القانون، فإن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية يحتوي على الوثائق التالية: عقود الميلاد، عقود الزواج، عقود الوفيات، التعديلات والاعفالات والسجلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها.

وقد مكن هذا الانجاز من تبني النظام البيومتري واستخراج جميع الوثائق البيومترية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر ولاية الاقامة القانونية للمواطن، وذلك بالاستناد في وجوده للرقم التعريفي للمواطن دون اشتراط التنقل الى بلدية مسقط راسه، وبعد تحويل المصالح البيومترية من الدوائر للبلديات، كما تم تمكين طالب الوثيقة من الحصول عليها عبر الانترنت بعد طلبها الكترونيا، حيث تتمتع الوثيقة المقدمة الكترونيا بنفس الحجية والصحة التي تتمتع بها الوثيقة الاصلية. كما مكن هذا الانجاز وزارة الداخلية من القيام بجمع وحفظ كل المعطيات المتوفرة لدى مصالح الحالة المدنية ل 1541 بلدية، فاصبحت حالة مدنية واحدة وموحدة وتم من خلال هذه العملية تصحيح العديد من الازخام التي تعود لسنوات ماضية، كما مس التصحيح السجلات القاعدية والاساسية، وبذلك انتقل الارشيف الوطني من الصفر إلى 95 مليون وثيقة مسجلة ومحفوظة ، وللاحتياط تم الاحتفاظ بنسخة قاعدية الكترونية في الادارة المركزية، كما تم ربط أكثر من 18 قطاع منها الوزارات بالسجل الوطني للحالة المدنية التابع لوزارة

¹²⁰ مؤرخ في 09/08/2014، ج.ر عدد 49 مؤرخة في 20/08/2014، المعدل والمتمم للقانون رقم 70-20 المؤرخ في 19/02/1970 المتضمن قانون الحالة المدنية.

الداخلية، وبناء على المادة 63 من القانون رقم 08-14، تم اصدار قرار بتاريخ 17-10-2010 تعلق بتمديد عمر وثيقة شهادة الميلاد من عام الى 10 سنوات¹²¹. وشكلت شهادة الميلاد S12 أساس طلب الوثائق البيومترية، منذ بداية العمل بالنظام البيومتري إلى غاية سنة 2019، حيث تم إلغاء العمل بها بتطبيق نظام الشباك الموحد الالكتروني¹²².

- كما تم مؤخرا تعميم نظام الشباك الالكتروني، حيث قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بجملة من الاجراءات بهدف تعميم الشباك الالكتروني الموحد على مستوى المصالح البيومترية للبلديات بتاريخ 25 فيفري 2019 تركز في البداية على مستوى بلديات مقرات الدوائر، ثم أعقبتها بلديات الوطن بتاريخ موحد هو: 25 مارس 2019 وهو الإجراء الذي سمح بحذف كل الملفات الادارية لحاملي الوثائق البيومترية، بمعنى إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة بواسطة السجل الوطني¹²³. كما تم تقليص وثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية والمستعملة ما بين المصالح المختصة من 28 إلى 14 وثيقة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 2014/02/17¹²⁴، حيث أصبحت متوفرة على السجل الوطني.

بدأ هذا النظام في التطبيق على مستوى ثلاث بلديات رائدة هي الجزائر الوسطى، بابا احسن والدار البيضاء وتم تعميمها فيما بعد، وهو ما سمح في إطار استراتيجية ترشيد النفقات بتخفيض تكاليف طباعة مختلف الوثائق والاستمارات وتخفيف العبء على المواطن.

وتظهر إيجابيات أو مزايا هذا النظام في : - تقليص مراحل معالجة ملف طلب الوثيقة من 6 مراحل (التدقيق، حجز البيانات، المصادقة، اخذ المعلومات البيومترية، تحويل الملفات لمركز الانتاج وتسليم الوثيقة) إلى 3 مراحل (التدقيق، اخذ المعلومات البيومترية في حالة الطلب لأول مرة والتسليم). - الغاء مراحل الحجز والمصادقة، بينما مراحل حجز المعلومات والمصادقة عليها تتطلب على الاقل ثلاثة مناصب أعوان حجز مع ثلاثة أعوان تدقيق (معالجين)، - الغاء شهادة الميلاد الخاصة S12 في الملف مع الزاميتها

¹²¹ يحدد هذا القرار المواصفات التقنية لمستخرج عقد الميلاد الخاص باستصدار بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، ج.ر عدد 69 مؤرخة في 2010/11/15. وكانت أول بلدية طبقت فيها مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية هي بلدية باتنة بتاريخ 04-03-2010. انظر: الياس شاهد، الحاج عرابة وعبد النعيم درفور، المرجع السابق، ص. 133.

¹²² والتي كانت قد تسببت في تعقيد إجراءات استخراج الوثائق البيومترية، إما بسبب تأخر إصدارها أو الأخطاء الواردة فيها اثناء حجز البيانات الشخصية لطلبها، أو عدم تطابق البيانات الشخصية فيها مع السجل الاصلي، وهو ما يستدعي طلب استخراج شهادة ميلاد خاصة جديدة. انظر: نسيم بورقعة، دور الادارة الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية : المصلحة البيومترية أنموذجا، مذكرة مكاملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد ملين دباغين، 2018-2019، ص. 66.

¹²³ المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204، مؤرخ في 2015/07/27، يتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة

ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر عدد 41 المؤرخة في 2015/07/29.

¹²⁴ الذي يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج.ر عدد 11 المؤرخة في 2014/02/26.

في النظام القديم والقيام بعملية مسحها بالماسح الضوئي. - الغاء عملية حجز المعلومات بسبب استقبال المعلومات من المصدر أساسا ومنه تم تفادي الاخطاء الناجمة عن العملية كما كانت في النظام القديم. - الغاء استمارة المعلومات، بتحريرها آليا من طرف النظام وتسليمها لطالب الوثيقة بعد مراجعتها والتوقيع عليها من طرفه بعدما كان يتم الزاميا ملؤها وايداعها وتوقيعها من طرف الطالب. - تقليص عدد الوثائق ماعدا وصل الرسوم ، بعدما كان الملف يسلم كاملا بوثائقه كاملة في كل مرة. -الاكتفاء باخذ المعلومات البيومترية لطالب الوثيقة مرة واحدة، بعدما كانت تؤخذ في كل مرة يقدم فيها طلب الوثيقة الالكترونية. - تحويل الملفات في نظام الشباك الالكتروني يتم آليا وفي نفس وقت الايداع بعد التحقق من الطلب، بعدما كان تحويل الملفات لمركز الانتاج يتم في نهاية كل يوم عمل، وأحيانا بعد عدة أيام حسب ظروف مهندس الارضية البيومترية وكذا توفر الشبكة. - تقليص الوقت المخصص لمعالجة الملف بكل مراحل إلى ما لا يتجاوز 5 دقائق، بينما معالجة طلب الوثيقة البيومترية وحدها يمكن ان تستغرق اكثر من دقيقة¹²⁵. - كما وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية موقع إلكتروني على شبكة الأنترنت لاستخراج بطاقة التعريف وجواز السفر الإلكترونيين البيومترين، ورخصة سياقة بيومترية، على أن يتم استبدال البطاقة الرمادية ببطاقة إلكترونية لتليها عملية دمج جميع وثائق المركبة (التأمين والمراقبة التقنية) في البطاقة المذكورة.

- إصدار جواز السفر البيومتري (PSP): جواز السفر البيومتري هو وثيقة مؤمنة قابلة للقراءة آليا ومطابقة للمعايير العالمية الجديدة ومتطلبات المنظمة العالمية للطيران المدني، بهدف مكافحة الجريمة العابرة للحدود والتزوير والارهاب، لما توفره جوازات السفر الجديدة مستوى افضل من الامن وفعالية كبيرة في مكافحة التزوير ويكون صالحا لمدة 10 سنوات للبالغين و5 سنوات بالنسبة للقصر¹²⁶. كانت بداية تداوله بموجب القرار المؤرخ في 26-12-2011، الذي حدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الالكتروني¹²⁷، والذي اتبع بصدور القانون رقم 03-14 المؤرخ في 23/03/2014 المتضمن

¹²⁵ دليل عرض الشباك الالكتروني لوزارة الداخلية، الملتقى الجهوي لولاية بومرداس يومي 02 و03 ديسمبر 2018، المتعلق بالتعميم التدريجي للنظام الجديد لمعالجة طلبات الوثائق المؤمنة عبر البلديات. أنظر: نسيم بورقعة، المرجع السابق، ص.67.

¹²⁶ عرفت المادة 6 من القانون رقم 03-14 مؤرخ في 24/02/2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر، ج.ر عدد 16 مؤرخة في 23-03-2014، كالآتي: " جواز السفر سند فردي يمنح بدون شرط السن لكل مواطن ما لم يكن محكوما عليه نهائيا في جناية ولم يرد اعتباره"، وقد حدد القانون أنواع جوازات السفر الجزائرية كما يلي - جواز السفر لمجموع المواطنين بلون اخضر داكن، يسلم من قبل المصلحة البيومترية للبلديات. - جواز السفر الدبلوماسي ذو لون أحمر وهو وثيقة رسمية تسلم من قبل وزير الخارجية في الدولة لأعضاء الحكومة والموظفين الدبلوماسيين والفنصليين ومن في حكمهم. - جواز سفر المصلحة ذو لون ازرق يسلم من قبل السلطات المختصة لوزارة الشؤون الخارجية للدولة. - جواز سفر خاص للمكلفين بمهمة يصدر من الجهة الرسمية المختصة في الدولة.

¹²⁷ ج.ر عدد 1 مؤرخة في 14/01/2012.

سندات ووثائق جواز السفر البيومتري¹²⁸، حيث يضم شريحة الكترونية من دون صلة تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية وعلى معلومات الحالة المدنية لصاحب الجواز ومعلوماته البيومترية الرقمية من ضمنها صورته الشمسية وتوقيعه وبصماته.

وقد خصصت وزارة الداخلية أهمية بالغة لهذه الوثيقة وخصصت لها حيزا خاصا على موقعها الالكتروني <http://passeport.interieur.gov.dz>، حيث يتضمن كل المعلومات اللازمة كالوثائق المطلوبة، معايير الصور اللازمة ويختص بتتبع طلب جواز السفر من خلال البوابة الالكترونية ضمن موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية باتباع الخطوات التالية: - ملاء وطباعة استمارة جواز سفر بيومتري المتوفرة على الموقع بعد تحميلها¹²⁹، تحميل الصورة الرقمية البيومترية، اختيار مركز التقاط المعلومات وأخذ موقع لإيداع ملف طلب جواز السفر البيومتري. كما يمكن لطالب الوثيقة تتبع مراحل معالجة طلبه واصبح في امكان كل من يملك هذه الوثيقة الاستغناء عن تقديم أي ملف فيما بعد من اجل استخراج وثيقة بيومترية أخرى، ماعدا ما يتعلق بالرسوم الواجبة الدفع. ويتم اليوم اعلام المواطن طالب الوثيقة البيومترية بتمام إنجازها من طرف المركز الوطني للوثائق المؤمنة والعصرنة بموجب رسالة قصيرة نصية SMS، حتى يتقدم أمام مصلحة تسليم الوثائق البيومترية بالبلدية لتسلمها.

وقد سمح اصدار هذه الوثيقة البيومترية بتفادي الاخطاء التي كانت تحدث في جوازات السفر الورقية، تبسيط الاجراءات وتوفير الوقت اللازم لاداء المعاملات المتعلقة بالدخول والخروج من الدولة ومكافحة الجريمة العابرة للحدود بواسطة المصادقة الالكترونية لهوية المسافرين بما يسمح باجراء مراقبة عالمية لحركة تنقل الاشخاص.

وقد وضع سنة 2015 حيز الخدمة موقعا الكترونيا داخليا يربط المركز الوطني للمستندات والوثائق المؤمنة بكل الدوائر المتواجدة عبر ولايات الوطن بهدف تسهيل عملية متابعة مراحل انجاز جواز السفر البيومتري¹³⁰.

-إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية (CNIBE)

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بإقرار جملة من الاجراءات وكذا التقنيات لتمكين الحصول على بطاقة التعريف الوطنية¹³¹ البيومترية، وذلك من خلال تطبيق الكتروني موحد

¹²⁸ وقد صدر أول جواز سفر بيومتري على مستوى الجزائر العاصمة سنة 2007 ثم تم تعميمه على خمس ولايات نموذجية إلى حين تمت عملية تعميمه على جميع الولايات.

¹²⁹ يمكن ارسال الاستمارة المملوءة قانونا عن طريق الانترنت الى موقع الويب للإدارة المختصة طبقا لنص المادة 5 من قرار وزير الداخلية والجماعات المحلية المؤرخ في 2011/05/25، المتعلق بملف طلب بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، ج. ر عدد 31 المؤرخة في 2011/05/05.

¹³⁰ نقلا عن حكيم تبينة، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر - قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية -، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد الخامس، العدد 3، سبتمبر 2020، ص. 543

يمكن المواطن من القيام باجراءات الحصول على هذه الوثيقة بداية من استظهار واجهة طلب الوثيقة ومتابعة مراحل معالجتها وموعد استلامها، وبذلك يوفر هذا التطبيق على المواطن مشقة التنقل للبلدية إلا لآخذ الصور والبصمات، وهو ما يسهل العملية على الجميع سواء كان مواطنا أو موظفا.

ومما يزيد في تبسيط الاجراءات، إمكانية حصول الشخص الذي يملك جواز السفر البيومتري على بطاقة التعريف البيومترية آليا من دون تقديم طلب وبأسرع وقت وأقل جهد ودون التنقل للبلدية، وذلك بواسطة بوابة خاصة لذلك، بحكم كون المعلومات التي سيتم طبعاها على بطاقة التعريف البيومترية هي نفسها الموجودة على جواز السفر البيومتري. مع تحديد عنوان الإقامة بدقة وإدخال رقم الهاتف المحمول (من أجل تلقي الرسالة النصية القصيرة التي تعلمه بتاريخ ومكان استلام البطاقة البيومترية)، حيث تم تأكيد الدولة على ضرورة توفير الوسائل العصرية للاتصال والاعلام وتوجيه المواطنين (الرقم الاخضر، الموقع الالكتروني، البريد الالكتروني) من اجل تجنب المواطن التنقل¹³².

أصبحت بطاقة التعريف البيومترية مرتبطة برقم السري (CODE PIN)، على ان يتم تسليمه للمواطن صاحب البطاقة¹³³، لكن في الواقع لم يتم ذلك بعد.

كما استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية فرق تقنية مجهزة بحقائب بيومترية متنقلة لتمكين المرضى والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على جوازات سفر بيومتري أو بطاقة التعريف البيومترية في مقر اقامتهم، مع اخذ البصمات والصور البيومترية¹³⁴.

وتكمن أهمية هذه البطاقة البيومترية في كونها مؤمنة وقابلة للاستغلال آليا، حيث تحضى هذه الوثائق (البطاقة وجواز السفر البيومتريين) بتأمين خاص، بالاعتماد على تكنولوجيا تضمن حماية المعطيات التي لا يمكن الوصول اليها بسهولة، بواسطة شريحتين الاولى مرئية والثانية مخفية، أما الشريحة الأولى فتتضمن معلومات إدارية ومعلومات تخص صاحب البطاقة وأما الشريحة الثانية فتتضمن تطبيق من أجل التحقق من صاحبها¹³⁵. وقد استحدثت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بوابة الكترونية تمكن مستعملها سواء كان إدارة عمومية أو خاصة أو صاحب البطاقة من قراءة البيانات المخزنة في البطاقة (لقب الزوج للمرأة المتزوجة والعنوان)، باستخدام كمبيوتر وجهاز قارئ آلي للبطاقات الذكية ذي

¹³¹ المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18/04/2017 المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج.ر عدد 25 المؤرخة في 19/04/2017.

¹³² البرقية رقم 82: م.و.إ.خ.ع/11/11/2013 الصادرة عن الوزير المكلف بإصلاح الخدمة العمومية لدى الوزير الأول.

¹³³ الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية:

interieur.gov.dz (22/02/2020)

¹³⁴ نسيم بورقعة، المرجع السابق، ص. 72.

¹³⁵ المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143.

المواصفات القياسية¹³⁶. وتكون بطاقة التعريف الوطنية البيومترية صالحة لمدة 10 سنوات للأشخاص البالغين 19 سنة فأكثر من تاريخ إصدارها وخمس سنوات للقصر الذين يقل عمرهم عن 19 سنة¹³⁷. كما أطلقت وزارة الداخلية تطبيق «إجراتي» الذي يمكن تحميله على الهواتف المزودة بنظام «أندرويد»، إذ يوفر للمستخدمين المعلومات المتعلقة بالإجراءات الإدارية الخاصة بمصالح الجماعات المحلية و من بينها الحالة المدنية و وثائق الهوية و الانتخابات و الأنشطة القانونية ، و كذلك دفن و نقل الجثامين و لوحة ترقيم المركبات. على أن يتم تعميمه على كل بلديات الوطن من خلال نظام معلوماتي للبلدية انطلق في 2017، حيث أصبحت كل مصالح البلدية مسيرة بشكل آلي وفي شفافية تامة، بما يسمح بمعالجة كل الوثائق الإدارية والمشاريع التنموية خاصة مع انتهاء وزارة الداخلية من تعميم اعتماد السجل الآلي للحالة المدنية¹³⁸.

- إصدار رخصة السياقة البيومترية PCBEP

تم اصدار النموذج الجديد لرخصة السياقة البيومترية بموجب المنشور الوزاري المشترك بين وزير النقل ووزير الاشغال العمومية رقم 03-18 المؤرخ في 04 جوان 2018 يتعلق بوضع حيز التداول رخصة السياقة من النوع البيومتري الالكتروني¹³⁹.

وقد تم انجاز رخصة السياقة البيومترية وفق معيار المنظمة الدولية للتقييس رقم 18013 المتعلق بوثائق الهوية. وهي بطاقة ذات شريحة مصنوعة من البوليكاربونات، ذات خلفية مؤمنة وملونة باللون الوردي والاخضر والابيض، مستطيلة الشكل طولها 85.6 مم وعرضها 54 مم وسمكها 0.76 مم، تحتوي على شريحة الكترونية تحتوي على المعلومات الخاصة بهوية صاحب الرخصة ومعطياته البيومترية المرقمنة بما فيها صورته وامضاؤه وبصمات أصابعه إضافة إلى المعلومات الادارية الخاصة برخصة السياقة، تقسم المعلومات الظاهرة بالعين المجردة إلى:

- معلومات تظهر على الوجه الامامي وتتمثل في رقم رخصة السياقة، سلطة الاصدار بالأحرف العربية، تاريخ الاصدار، تاريخ نهاية الصلاحية، لقب واسم صاحب الرخصة بالأحرف العربية واللاتينية، تاريخ

¹³⁶ خدمة القراءة الآلية لبطاقة التعريف الوطنية البيومترية راجع الموقع:

<http://macnibe.interieur.gov.dz>

¹³⁷ المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 17-143.

¹³⁸ مصطفى عبد اللطيف، زواويد لزهاري، حجاج نفيسة، "البلدية الإلكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة، تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث، جوان 2018، ص. 139، 140. ياسمين بولجدري، المرجع السابق.

¹³⁹ نسيم بورقعة، المرجع السابق، ص. 73.

الميلاد، مكان الميلاد بالأحرف العربية، رقم التعريف الوطني، صنف أو أصناف رخصة السياقة المتحصل عليها، صورة صاحب الرخصة، توقيع صاحب الرخصة، الجنس.

- معلومات تظهر على الوجه الخلفي: وتتمثل في جدول يحتوي على جميع أصناف رخصة السياقة والرموز المقابلة لها وتاريخ النجاح في امتحان الحصول على الصنف وتاريخ نهاية الصلاحية لكل صنف والمعلومات المتعلقة بالقيود المحتملة على قيادة المركبات، صورة صاحب الرخصة ظاهرة مرئيا والمطبوعة بواسطة تقنية خاصة، زمرة الدم، منطقة للقراءة الآلية لمحتوى الرخصة.

تحتوي الشريحة الالكترونية على عنوان صاحب الرخصة ومعلومات أخرى متعلقة به، رصيد النقاط، الوضعية القانونية للرخصة...¹⁴⁰.

من هم المعنيون باستصدار رخصة السياقة البيومترية؟

في مرحلة أولى تم اصدار رخص السياقة البيومترية حصريا بالنسبة للملفات الواردة من مديرية النقل والخاصة، طبقا للمنشور الوزاري رقم 06-18¹⁴¹ ، ب:

- السائقون الجدد الناجحون في اختبارات الحصول على رخصة السياقة النظرية والتطبيقية، والذين كانوا سابقا يستلمون رخصة السياقة الاختبارية (الزرقاء).

- السائقون المتحصلون على صنف جديد يضاف إلى الصنف المتحصل عليه سابقا.

تتم معالجة ملفات هاتين الفئتين من السائقين بواسطة التطبيقية المعلوماتية الخاصة بالشباك الالكتروني، ويسلم للمعني بالأمر مقابل اخذ جميع معلوماته وصل استلام يدعى " شهادة تاهيل مؤقتة".

واستمرت المصالح المكلفة بإصدار رخص السياقة في تسليم رخصة السياقة النهائية (الوردية) للأشخاص الذين يتقدمون بطلبات تجديد رخص سياقتهم سواء بالنسبة للسائقين أصحاب رخص السياقة المؤقتة (

الزرقاء) الذين انتهت فترتهم الاختبارية المقدره بسنتين، أو أصحاب رخص السياقة النهائية منتهية

الصلاحية وفق النظام العادي، حيث ستتم بمعالجة طلبات هذه الفئة من الاشخاص مستقبلا وبصفة تدريجية وفق مخطط مرحلي.

وضع هذا التطبيق الخاص¹⁴² لمعالجة الطلبات الواردة من مديرية النقل التي تشمل الفئتين المذكورتين في

المتن أعلاه. وتعتمد هذه التطبيقية على الربط المباشر بقاعدة بيانات مركزية عبر الشبكة عالية التدفق

لوزارة الداخلية والجماعات المحلية ، وكذا السجل الوطني الآلي للحالة المدنية. وتعتمد على خمسة (5)

أدوار مقسمة على المهام التالية:

¹⁴⁰ طبقا للمنشور الوزاري رقم 03-18 المذكور أعلاه في المتن.

¹⁴¹ مؤرخ في 05 نوفمبر 2018 يتعلق بالترتيبات التنظيمية المؤطرة للتحديثات المضافة للشباك الالكتروني، لاسيما المتعلقة بإصدار رخصة

السياقة البيومترية. أنظر: نسيم بورقعة، المرجع السابق، ص. 74.

¹⁴² نسيم بورقعة، المرجع السابق، ص. 75.

- تدوين معلومات جدول الارسال الوارد من مديرية النقل.
- حجز معلومات الملفات الموجودة في جدول الارسال.
- المصادقة على البيانات المحجوزة.
- رئيس المصلحة.
- المشرف التقني.

تحتوي واجهات هذه التطبيقية على الاصناف الجديدة المذكورة أعلاه، طبقا لاحكام القانون رقم 05-17 المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها¹⁴³.

وبعد تجسيد مشروع البلدية الإلكترونية، الذي أرادت بواسطته الدولة عصرنه الإدارة المحلية بواسطة انشاء البوابات الإلكترونية، تسعى المديرية العامة لعصرنه الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية على المدى البعيد إلى التركيز على محورين هما المعطيات والمواطن، ولأجل ذلك يجب الذهاب أبعد من البلدية الإلكترونية إلى البلدية الذكية، وهي البلدية المتصلة (connectée) الفعالة والمرنة، القريبة من المواطنين والتي تركز على تعزيز جودة الحياة لكل الفاعلين المتعاملين معها من مواطنين وزوار وعمال ومؤسسات. لكن الملاحظ أن هناك العديد من الصعوبات التي مازالت تواجهها البلديات لتنفيذ هذا المسعى منها تخلف البنية التحتية وعدم تعميم الربط بشبكة الانترنت.

¹⁴³ مؤرخ في 2017/02/16، يعدل ويتم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 2001/08/19، ج.ر عدد 12، مؤرخة في 2017/02/22.

ثانيا: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى القطاعات الوزارية

ركزت استراتيجية الجزائر الالكترونية على تجسيد تطبيقات حكومية أفقية وتطبيقات قطاعية.

1/ تجسيد تطبيقات حكومية أفقية: تشمل خدمات إلكترونية موجهة للإدارات بهدف تسيير مختلف الاجراءات الالكترونية التي تربط مختلف الإدارات العمومية وبين مختلف مستويات الحكومة، لذلك استدعت الحاجة إلى إقامة شبكة بين الادارات، مع اعتمادها على بنية تحتية للاتصالات ذات تدفق سريع ومؤمنة، للتمكن من ضمان التبادل الخاص بالبيانات والمعلومات، وقد تم تحديد بعض العمليات الواجب اتباعها لبلوغ هذا الهدف منها¹⁴⁴:

- إقامة مخطط توجيهي للإدارة الالكترونية وخلق محيط تنظيمي قانوني مناسب للتوقيع الالكتروني على وثائق الادارة العامة.

- إقامة بوابة الحكومة الالكترونية كنقطة اتصال فعالة بين المواطن والادارات.

- تأمين شبكة انترنت وضبط مستوى التدفق.

- وضع قواعد مرجعية للموائمة تشمل مجموعة من قواعد ومعايير ومقاييس لها إمكانية فرض جميع نظم المعلومات في الادارات العمومية.

- وضع قواعد مامنية مرجعية تهدف الى ضمان الثقة في التعاملات الادارية، وذلك بإيجاد تأمين تام للمعلومات أثناء القيام بعمليات التبادل والمعالجة والتخزين.

2- التطبيقات القطاعية في القطاع العمومي:

تشمل خدمات الكترونية اتجاه المواطنين وخدمات اتجاه العمال والشركات، تشمل هذه الخدمات تشكيلة مهمة من الانشطة والوظائف التي يتم تنفيذها عن بعد وتأخذ هذه الخدمات اربع مستويات هي¹⁴⁵:

- إعلامية: هدفها التأكيد على تواجد الادارة واضفاء الشفافية على عملها.

- تفاعلية: يوجد تواصل عن طريق هذه الخدمات بين الادارة والمواطنين عن طريق البريد الالكتروني، وعرض وتحميل الاستمارات.

- معاملاتية: تسمح للمواطنين بأداء الخدمات عبر الانترنت دون التنقل.

- التحول: إعادة تصور الاجراءات الادارية لصالح المواطن (الاولوية للمواطن) وليس الادارة.

¹⁴⁴ عبد الكريم عشور ، المرجع السابق ، ص.167.

¹⁴⁵ عبد الكريم عشور ، المرجع السابق ، ص.168-169.

خضعت العديد من القطاعات لنظام الرقمنة سنركز على بعضها وهي: قطاع البريد والاتصالات، قطاع الصحة، قطاع العدالة، قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع البنوك والتجارة.

- قطاع البريد والاتصالات

بدأت التعديلات التنظيمية في هذا القطاع بصدور قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 03-2000 الذي فتح القطاع نحو المنافسة معززا الفصل بين الضبط واستغلال وتسيير الشبكات ورسم سياسة القطاع، وتطبيقا لذلك أنشئت سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (والتي تحولت بموجب القانون رقم 04-18 إلى سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية)¹⁴⁶. كما تم فصل مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري¹⁴⁷ ومؤسسة اتصالات الجزائر كمؤسسة عمومية اقتصادية¹⁴⁸. كما تم انشاء مؤخرا مؤسسة دعم تطوير الرقمنة EADN كعامل محفز لتنظيم تكنولوجيا الاعلام والاتصال والرقمنة في الجزائر بغرض توحيد الموارد البشرية والبنى التحتية والمنصات المعلوماتية بهدف توفير خدمات عمومية ذات جودة لفائدة المواطنين¹⁴⁹.

عرف مجال الاتصالات تطورا ملحوظا منذ سنة 2000، حيث تم :

- استبدال كل المراكز الهاتفية التماثلية بمراكز رقمية.

¹⁴⁶ حدد القانون تشكيلتها و مهامها .

¹⁴⁷ مؤسسة بريد الجزائر هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تأسست بعد إعادة هيكلة قطاع البريد و تكنولوجيايات الإعلام والاتصال بموجب القانون 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية. بحيث تم إنشاء بريد الجزائر بموجب المرسوم 43/02 المؤرخ في 14 جانفي 2002. كما أن مؤسسة بريد الجزائر ملزمة بتقديم خدمات عمومية عبر كامل التراب الوطني، و هي مطالبة بضمان استغلال و توفير الخدمات البريدية والمالية

¹⁴⁸ مؤسسة اتصالات الجزائر هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات. كما أن المؤسسة مطالبة بأداء مهام الخدمة العمومية بحيث تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر، المتعامل الوحيد المستغل لشبكة الهاتف الثابت و شبكة الانترنت " ADSL " في الجزائر برأسمال اجتماعي يقدر ب 61.275.180.000 دج.

¹⁴⁹ صدرت بموجب مرسوم رئاسي رقم 19-317 مؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2019، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسياره، ج.ر عدد 74 مؤرخة في 2019/12/01. تتمثل مهامها في الاتي:

عصرنة الإدارات العمومية من خلال إنشاء منصات معلوماتية هيكلية - رقمنة الإجراءات الإدارية ورفعها على الإنترنت - ترشيد الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالدولة من خلال سياسة توحيد الاستثمارات ومواءمة التكنولوجيا - مراقبة إنجاز مركز البيانات الحكومي ووضعه حيز الخدمة - إنشاء نظم اتخاذ القرار من أجل مراقبة أنجع للإجراءات الحكومية - تقليص الفجوة الرقمية وتسهيل بروز مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة - تزويد المواطنين والجهات الفاعلة الاقتصادية بقنوات لامركزية للوصول إلى الإدارات - إنشاء وصلات اتصال من الحكومة إلى الحكومة (G2G) والحفاظ على ديمومتها وأمنها - تحديد مؤشرات أداء الأنظمة الموضوعة مع ضمان متابعتها وتقييمها - تقييم تأثير الاستثمارات التي تمت في المجال الرقمي - عصرنة نظم المعلومات الخاصة بالبيئات العمومية وتحديثها وتطويرها - ضمان قابلية التشغيل البيئي لنظم معلومات الهيئات العمومية - انجاز وتنفيذ منصات الإدارة المتكاملة "تخطيط موارد المؤسسة (ERP)" للبيئات العمومية. راجع موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيايات والرقمنة،

- تعميم الربط بالهاتف لكافة البلديات في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي.

- انشاء قواعد لربط الانترنت وتحسينها في إطار التدفق تدريجيا¹⁵⁰.

من أهم التطبيقات التي أطلقها القطاع:

- خدمة الشباك الالكتروني، وتتمثل في الأجهزة الآلية لسحب الاوراق النقدية آليا¹⁵¹.

- بطاقة السحب الالكترونية: هي بطاقة يتم استعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، تعمل مع وجود الشباك الالكتروني. يتمكن المواطن بواسطتها من سحب النقود من أي شباك بريدي أو موزع اتوماتيكي عبر الوطن، وتوفر عناصر الأمن، التوفر، السرعة¹⁵².

وقد باشرت مصالح بريد الجزائر في توزيع هذه البطاقات في جانفي 2007 على مستوى العاصمة ليتم تعميمها لاحقا في كل الولايات، وقد عملت مؤسسة البريد على توفير نفس الخدمات على شبكة الانترنت لتخفيف الضغط على الشبايبك البريدية وتقريب الادارة من المواطن وتقديم خدمات عن بعد¹⁵³.

- البطاقة الذهبية للدفع الالكتروني: وهي بطاقة خصم صادرة عن مؤسسة بريد الجزائر، مطابقة لمعيار الامان الدولي (يوروباد - ماستر كارد - فيزا) (EMV)، تمكن الزبون من سحب الاموال نقدا من الشبايبك الآلية البنكية؛ تحويل الاموال؛ القيام بالخدمات البنكية الذاتية وعمليات دفع الاموال على نهائيات الدفع الالكتروني؛

وتقدم مؤسسة البريد بعض الخدمات الأخرى الالكترونية الأخرى:

كخدمات الاطلاع على الرصيد وطلب نموذج الصك البريدي والحصول على كشف على الحساب: فعبر موقع www.eccp.poste.dz يمكن لزبائن بريد الجزائر الاطلاع على الحساب البريدي الجاري؛ طلب دفتر الصكوك؛ كشف بيان العمليات المالية لفترة معينة؛ طلب تغيير الرقم السري. بالإضافة الى خدمة رصيدي وهي خدمة الاطلاع على الحساب البريدي الجاري بواسطة شريحة الهاتف النقال للمتعامل موبيليس.

- الاشراف على البوابة الرسمية للحكومة الالكترونية التي تم اطلاقها سنة 2010 تحت اسم بوابة المواطن www.elmouwatine.dz متوفرة بنسختين العربية والفرنسية، شاملة لكل ما يحتاجه المواطن من خدمات

¹⁵⁰ عبد اللطيف باري، المرجع السابق، ص ص. 184-185.

¹⁵¹ عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص. 139.

¹⁵² مريم زان، دور الحكومة الالكترونية في عصنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها (نماذج قطاعية من مشروع الجزائر الالكترونية - الإنجازات والتحديات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، ص. 85.

¹⁵³ مريم زان، المرجع السابق.

ومعاملات تنشر دوريا معلومات متعلقة بالإجراءات المتخذة والمعلنة عنها، مع إمكانية تحميل استمارات رسمية. وتقدم هذه البوابة:

- مجموعة من الخدمات للمواطن تتمثل أهمها في: تقديم مجموعة من الروابط المفيدة للمؤسسات الرسمية الجزائرية (وزارات ودوائر) ودوائر فرعية هي بوابة الحالة المدنية، بوابة الحياة المهنية وبوابة الصحة وبوابة السياحة والاسفار. وقد قدر عدد المواقع على الانترنت لسنة 2015: 7148، عدد مواقع المؤسسات (الوزارات والهيئات التابعة لها: 587، عدد الاستمارات المتوفرة: 265، عدد الاجراءات المتوفرة على الانترنت: 29، عدد الاكشاك متعددة الخدمات: 24065، عدد نوادي الانترنت: 5548¹⁵⁴.

- الخدمات عن بعد وتتمثل في : موقع التسجيلات الجامعية، خدمة الجريدة الرسمية، خدمة فاتورة الهاتف الثابت والنقال، خدمة مسابقات الوظائف العمومي، صحيفة السوابق العدلية.

- اطلاق البوابة الالكترونية للصفقات العمومية: يهدف المشروع الى وضع حيز التنفيذ نظام رقمنة إجراءات الصفقات العمومية، يتعين على الهيئات المركزية والمحلية والهيئات العامة دمج المراحل المختلفة المتعلقة بعملية ابرام الصفقات العمومية فيما يخص (الاعلام والمناقصات والترشيحات وارسال عناصر الملف وعملية الانتقاء والارساء¹⁵⁵.

- قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

من بين تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية رقمنة قطاع التأمينات الاجتماعية، حيث استحدثت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أنظمة حديثة على غرار البطاقة الالكترونية للضمان الاجتماعي "بطاقة الشفاء"، بموجب القانون رقم 01-08 المؤرخ في 2008/01/23 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية¹⁵⁶ ضمن نص المادتين 6 مكرر و65 منه، وقد اتبع بالمرسوم التنفيذي رقم 10-116¹⁵⁷، وهي بطاقة ذات شريحة الكترونية مدمجة. تسمح هذه البطاقة بتحديد هوية المؤمن لهم اجتماعيا على مستوى صناديق الضمان الاجتماعي في ظل شبكة رقمية وطنية، تتضمن معطيات شخصية وطبية وإدارية.

¹⁵⁴ راجع موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

¹⁵⁵ راجع موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة.

¹⁵⁶ ج.ر عدد 4 مؤرخة في 2008/01/27.

¹⁵⁷ المؤرخ في 2010/04/18، المحدد لمضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن لهم اجتماعيا والمفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج ولمهنيي الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها، ج.ر عدد 26 مؤرخة في 2010/04/21.

يأتي مشروع نظام الشفاء¹⁵⁸، الذي يعتمد على إستعمال التكنولوجيات "الدقيقة" والذي ينتج بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء، في إطار العصرية الشاملة لقطاع الضمان الاجتماعي، إذ تعتبر الجزائر السباقة في العمل به قارياً وعربياً. فهو نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير الصندوق وبيئته. يجمع هذا النظام بين تقنيات الإعلام الآلي والإلكترونيك والاتصالات السلكية واللاسلكية مرتكزا على أحدث التكنولوجيات وأدقها، مشكلا بذلك همزة وصل بين هيئة الضمان الاجتماعي والمؤمن له اجتماعيا ومهني الصحة.

وقد تم تجسيده عبر مرحلتين اثنتين:

المرحلة الأولى وتمثلت في وضع الأسس التي يركز عليها نظام الشفاء، والتي انطلقت في 2007 لتنتهي في 2012 عكف خلالها القطاع، على وضع كافة الأدوات والآليات التي تكفل السير الحسن للنظام، انطلاقا من التجهيز، مروراً بإقامة شبكة معلوماتية وصولاً إلى التطبيقات المعلوماتية.

أما المرحلة الثانية، والتي شهدت تعميم استعمال بطاقة الشفاء عبر جميع ولايات الوطن، بدءاً من الـ 03 فيفري 2013، بحيث أصبح بمقدور أي مؤمن له اجتماعيا استعمال بطاقة الشفاء لاقتناء الدواء من أي صيدلية متعاقد معها، داخل الولاية التي يقيم فيها أو خارجها، في أي ولاية من ولايات الوطن.

من أهداف نظام بطاقة الشفاء

تحسين نوعية الأداءات المقدمة عن طريق تبسيط الإجراءات المنتهجة في الحصول على الأداءات،

¹⁵⁸ قام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بإنجاز مركز للشخصنة، على مستوى المركز العائلي لابن عكنون، ذي الطابع الوطني والأول من نوعه قارياً وعربياً، ونظراً لأهمية المشروع، قام وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتدشينه بتاريخ 19 ابريل سنة 2007.

يتكفل مركز الشخصنة بإنتاج بطاقات "الشفاء" ومفاتيح مهني الصحة، حيث تم تجهيزه بأحدث المعدات الرقمية لتتم فيه عمليات للتشخيص الكهربائي والبياني للبطاقات الالكترونية "الشفاء" ومفاتيح مهني الصحة وأعوان الصندوق. كما أنشئ المركز الاحتياطي لشخصنة بطاقة الشفاء بالأغواط: يتولى مهمة إنتاج بطاقات الشفاء مركز وطني لشخصنة البطاقة الالكترونية "الشفاء" والذي يستجيب لأحدث المعايير الدولية في المجال، تابع للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء على مستوى المركز العائلي بين عكنون وهو مزود باليات وتجهيزات تمكن من إنتاج 500 بطاقة في الساعة الواحدة. وقد كانت سنة 2013 بداية لنشاط مركز احتياطي داعم للمركز الأساسي والمنجز على مستوى ولاية الأغواط، ليضمن بذلك استمرارية الخدمات في حال توقف عمل مركز الشخصنة الرئيسي بسبب أي طارئ والذي يعمل بصفة متوازنة مع المركز الرئيسي.

فضلا عن حماية وتأمين المعطيات التي تخزن به يوميا وبانتظام، يقوم هذا الأخير بحماية وتأمين معطيات القاعدة المركزية (الشبكة المعلوماتية المدعمة بالألياف البصرية وكل المعطيات التي ترسل مباشرة عبر الشبكة المعلوماتية الداخلية للصندوق). راجع موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء:

<https://www.mtess.gov.dz/ar/> ; (<https://cnas.dz/?q=ar/espace-chifa/systeme-chifa#>)

التعويضات المنتظمة و السريعة، تحسين العلاقات فيما بين مقدمي الخدمات الصحية : وهم الصيادلة، الأطباء والهيكل الصحية
التحكم في التسيير: عن طريق القوة الإنتاجية، الدقة في المراقبة ومكافحة كل أشكال الغش و التجاوزات¹⁵⁹.

- الخصائص التقنية لبطاقة الشفاء :

- تعتبر تقنية رقمية من الجيل الأخير ذات سعة تخزينية بقدرة استيعاب : "32 كيلوبايت".

- هي بطاقة مطابقة لمقاييس إيزو 7810 , 7816

- تمتاز بالمرونة وقوة تأمين وحفظ البيانات

- تسمح باستعمال الرمز السري

- بطاقة من البلاستيك المقوى.

- قابلة للعمل البيئي عن طريق نظام تسيير الملفات¹⁶⁰.

- مختلف استعمالات البطاقة الإلكترونية الشفاء: تسمح البطاقة ب¹⁶¹ :

- مراقبة مدة صلاحية البطاقة؛

- مراقبة حقوق المؤمن لهم اجتماعيا في أداءات الضمان الاجتماعي؛

- مراقبة استهلاك المنتجات الصيدلانية،

- الإعداد الأتوماتيكي للفاتورة الإلكترونية (ورقة العلاجات)، وذلك لتسيير الإحصاء الرقمي لعدد المرضى

وتسيير تقديم الاداءات؛

- التأكد من هوية حامل البطاقة؛

- التوقيع الإلكتروني للفاتورة؛

- إنتاج وإرسال الفواتير الإلكترونية من قبل مهني الصحة إلى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

للعمال الأجراء.

المعلومات المقررة ببطاقة الشفاء : تحتوي بطاقة الشفاء على المعلومات التالية¹⁶² :

¹⁵⁹ محمد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحديث وسائل الدفع لخدمات التأمين في الجزائر – حالة بطاقة الشفاء في التأمينات الاجتماعية-،

revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, ESC, n°11-2011, p. 102.

¹⁶⁰ محمد بن جاب الله، المرجع السابق، ص. 102.

¹⁶¹ نوال عجالي : بن حمودة محبوب، نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بين حتمية العصرية وتقديم الخدمة الاجتماعية بعرض بطاقة الشفاء، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 2، 2017، ص ص.

-المعلومات الإدارية : وتتعلق بالمؤمنين اجتماعيا من اسم ولقب وتاريخ الميلاد والعنوان والجنس والرقم التسلسلي للتسجيل في الضمان الاجتماعي وذوي حقوقهم المسجلين على البطاقة.

-المعلومات حول المعطيات المتعلقة بالانتساب لصندوق الضمان الاجتماعي: وتشمل اسم هيئة الضمان الاجتماعي التي ينتسب اليها المؤمن له اجتماعيا والمستخدم وطبيعة الأداءات .

-المعلومات الطبية: تتمثل في فصيلة الدم، رمز المرض او الامراض التي تخول الحق في نسبة التعويض 100 بالمائة، العلاج الخاص بكل مرض،الحالات الاستعجالية والأمراض طويلة الأمد - معلومات حول الأعمال الطبية المعوضة من قبل الضمان الاجتماعي ومعلومات تقنية وتأمينية.

المستعملين الأساسيين للبطاقة: ويتمثلون في: الأطباء الصيادلة، مخابر التحاليل الطبية، مكاتب الدخول بالمستشفيات،صانعي زجاج النظارات الطبية ،الأطباء المستشارين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء،مختلف أعوان الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (التنشيط و التحيينالخ).

قارئ بطاقة الشفاء: يسمح جهاز قارئة البطاقة الالكترونية الشفاء موجه إلى المستعملين، بقراءة البطاقة، طبقا لنص المادة 42 من المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

تحيين بطاقات الشفاء: حتى يتمكن المؤمن له اجتماعيا من أداءات الضمان الاجتماعي، يجب عليه التقرب من مركز انتسابه، مرفوقا بالوثائق الضرورية التبريرية حتى يتم تحيين وضعيته وتلك الخاصة بذوي حقوقه، في حال كانت بطاقة الشفاء غير محينة، أو عند تغيير في وضعية ذوي حقوقه.

يتعرف النظام على المريض مقدم الوصفة، عندما يقوم الصيدلي بإدخال بطاقة الشفاء للمؤمن له اجتماعيا بقارئة البطاقة، كما يبين فيما إذا كانت هذه الوصفة قابلة للتسوية في مجال نظام الدفع من قبل الغير.حيث يقوم الصيدلي بحجز قائمة الادوية الموصوفة لمعرفة مبلغ الوصفة، وتحرير الفاتورة، ثم بعد ذلك تقديم الأدوية. بعد نزع القسيمات وإصاقها على الوصفة الطبية، يقدم الصيدلي المواد الصيدلانية إلى المؤمن له اجتماعيا. يعيد الصيدلي بطاقة الشفاء إلى المؤمن له اجتماعيا، ويطلبه بتسديد نسبة الـ 20 % التي تبقى على عاتقه، وذلك في حال كان متكفلا به بنسبة 80%¹⁶³

إذا كان المؤمن له اجتماعيا منتسبا لدى إحدى التعاضديات المتعاقد معها، فيتم إعفاؤه من نسبة 20 % . يجب على المؤمن له اجتماعيا أن يسدد مبلغ الأدوية غير القابلة للتعويض، وعند الاقتضاء الفرق بين سعر البيع والتسعيرة المرجعية. إذا تضمنت الوصفة الطبية دواء لا يمكن تعويضه إلا وفق بعض

¹⁶² الحاج عرابة؛ زرقون محمد، عصرنة نظام الضمان الاجتماعي – تجربة بطاقة الشفاء-، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2-2014، ص ص 128-129.

¹⁶³ نوال عجالي، واقع نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر مع وقفة على استخدام بطاقة الشفاء، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد 2-2013، ص ص.145-146.

التوجيهات العلاجية، أو كان الدواء معني بشروط تطبيق التسعيرة المرجعية، يقوم الصيدلي بدعوة المؤمن له اجتماعيا للتقرب من مصالح الرقابة الطبية، التي يمكن ان تكون غير تلك التابعة لمركز الدفع الأقرب أو لمركز انتسابه.

أما عن إيجابيات نظام بطاقة الشفاء، فهي تسمح بتسريع تعويض المؤمن لهم مباشرة وتفادي الاجراءات الادارية الروتينية المعقدة، وقد دعمت عصنة قطاع الضمان الاجتماعي.

هناك تطبيق ثان يسمى مفاتيح ممي العلاج ومهني الصحة: يصدر في شكل مفتاح ناقل البيانات لفائدة مختلف المؤهلين لاستعمال نظام الشفاء، وتسمح هذه المفاتيح بـ:

- إعداد الفواتير الإلكترونية وتوقيعها،
- تشغيل البرمجيات الالكترونية المهنية،
- الدخول إلى المعلومات الموجودة ببطاقة المؤمن له اجتماعيا، (بطاقة الشفاء)
- تشفير الرسائل واستخراج وإرسال الحصص الخاصة بالفواتير.
- قراءة ادماج وادراج كل عمل او نشاط وكل أداء تعويضي تم منحه للمؤمن له اجتماعيا أو لذوي الحقوق.

قطاع التربية الوطنية والتعليم العالي

-بالنسبة لقطاع التربية:

ومن الاصلاحات التي شرعت فيها الدولة تزويد المؤسسات التربوية بأجهزة الاعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت وتخصيص حصص للتلاميذ في الاعلام الآلي في الطورين المتوسط والثانوي، ولو أنها في الطور المتوسط غير معممة على كل المتوسطات.

- اعتماد نظام التسجيل في شهادة البكالوريا عبر موقع وزارة التربية الوطنية والاطلاع على نتائج شهادة البكالوريا والتعليم المتوسط¹⁶⁴ وشبكة متعامل الهاتف النقال موبيليس.

- تقديم خدمة الكترونية من خلال الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، كالتسجيل وسحب الاستمارات وتحميل الدروس والامتحانات الخاصة¹⁶⁵، وقد شهدت وزارة التربية تعزيزا لهذا الفضاء خصوصا بعد انتشار فيروس كورونا "COVID19"، واضطرارها لتمديد العطلة وفقا لمقتضيات الحجر

¹⁶⁴ راجع موقع وزارة التربية الوطنية،

¹⁶⁵ راجع موقع وزارة التربية الوطنية،

المنزلي في إطار مكافحة الوباء، حيث تم الاعلان عن بوابة الالكترونية تعليمية تتضمن دروسا على الشبكة لجميع الاطوار والسنوات عبر موقع التعليم والتكوين عن بعد.

-بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تقديم نموذج اداري للارتقاء بأداء هذا القطاع بالارتكاز على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

من أهم المشاريع التي طبقت في هذا المجال مشروع Avicenne للجنة الاوربية، الذي يهدف لدعم مشروع الجامعة الافتراضية والارتقاء بمستوى جامعات البحر المتوسط، من خلال انشاء روابط شبكية بينها بهدف تطوير نظام التعليم عن بعد الذي تعزز بفضل الممون (LEEPAD) الذي يقوم بدور هام في التغطية الشبكية وضمن التوجه نحو انفتاح الشبكة على الزبائن ومؤسسات التكوين، حيث تتوفر على بناء قاعدي للموارد البيداغوجية تسمح بتسهيل عملية التعليم عن بعد وترقيتها¹⁶⁶.

وقد صدر القانون رقم 11-98¹⁶⁷، حيث بموجبه تم ربط كل الجامعات والمراكز الجامعية المنتشرة عبر التراب الوطني بشبكة وطنية واحدة هي الشبكة الأكاديمية للبحث.

إن أهمية التحول للإدارة الالكترونية وتوفير فرص النجاح لأساليب وطرق عمل الجامعة، قد أصبح مطلبا ضروريا تمليه ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتحضرة، خاصة في ظل التحول نحو مفاهيم التعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد، أحد المسارات التي سَطُرَت من قبل الدول المتقدمة، سعيا إلى تجسيدها في الواقع العملي داخل جامعاتها¹⁶⁸.

وقد تم الاعتماد على شبكة الأنترنت لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف المجالات، إذ تتوفر العديد من المخابر ومراكز البحث والجامعات على التغطية الكاملة من طرف الشبكة، وهذا تماشيا مع حاجة القطاع الملحة إلى مواكبة التطور التقني والتكنولوجي، وبالتالي البحث عن أساليب تطوير هذا القطاع في ظل مفاهيم ومدائل جديدة لتحسين نوعية خدماته، وتطوير مردوديته، وهو ما أصبح يعبر عنه بجودة التعليم العالي.

- جودة التعليم العالي وأهدافه

¹⁶⁶ عبد القادر عبان، المرجع السابق، ص. 97.

¹⁶⁷ المؤرخ في 1998/08/22، المتعلق بالقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ج.ر عدد 62 مؤرخة في 1998/08/24.

¹⁶⁸ عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، "دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص. 100.

تعتبر جودة التعليم العالي من بين الآليات الأساسية لضمان محافظة جميع الأنظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من قبل الجامعات ومعاهد التعليم العالي على مستوى المعايير والجودة وتحسينه، وتشمل التدريس وكيفية تعلّم الطلاب والمنح الدراسية والبحوث.

ويتطلب تحسين جودة التعليم العالي توفير نظام الجودة الذي يعرف بأنه نظام عالمي موحد لمعايير الجودة المتفق عليها عالمياً، ليكون وثيقة دولية لضمان جودة الإدارة، والمقصود بهذا النظام في التعليم العالي جودة عناصر العملية التعليمية، المكونة من الطالب والأستاذ والمادة التعليمية (برامج، كتب، طرق التدريس) ومكان التعلّم (قاعات، مخابر، مراكز حاسوب) والإدارة (تشريعات، سياسات) والهياكل التنظيمية وتقنيات التمويل وجودة التقييم الذي يلبي احتياجات سوق العمل. كما يمكن وصف ضمان جودة التعليم العالي كنظام أساسه منع وقوع الخطأ والعمل على تحسين جودة الخدمة التعليمية ومنع ظهور الخدمات التعليمية غير المطابقة¹⁶⁹.

ويهدف نظام جودة التعليم العالي إلى ما يلي:

- إيجاد نظام شامل لضمان الجودة يمكن الجامعة من مراجعة مناهجها وتطويرها.
- توحيد الهياكل التنظيمية التي تركز على الجودة في الجامعة.
- تطوير المهارات الإدارية والمهنية مع إعطاء الموظف فرصة لتطوير إمكانياته.
- تشجيع التحسين المستمر وتقديم الخدمة الأفضل.

وتتمثل أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي فيما يلي:

- تنمية الإداريين علمياً وثقافياً ومهنيًا لمسايرة التطورات العصرية في تسيير القطاع والتقدم العلمي وتحقيق جودة الإدارة الإلكترونية التعليمية في ضوء المعايير الدولية.
- تفوق وتمييز الإدارة باستثمار كل الطاقات والقوى البشرية عالية المهارة والتحفيز.
- النظر للإدارة التعليمية الإلكترونية نظرة شاملة.

ويهدف تطبيق الإدارة الإلكترونية في التعليم العالي إلى ما يلي¹⁷⁰:

- نشر المقررات الدراسية الخاصة بطلبة الجامعة إلكترونياً على شبكة الأنترنت.

¹⁶⁹ إلهام يحيوي، ليلى بوحديد، "أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية"، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 3، العدد السادس، 2017، ص. 324، 325.

¹⁷⁰ جمال خنشور، تونس عباسية، "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول"،

مجلة آفاق علمية، جامعة تمنغاست، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص. 364، 365.

- الإسهام في تحقيق أهداف التعليم العالي الإلكتروني على مستوى العالم.
 - تسهيل طرق البحث والاطلاع باعتماد أحدث تقنيات الاتصال وتبادل المعارف.
 - استثمار القدرات الكبيرة التي تُتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين جودة التعليم ورفع كفاءة الإدارة.
 - تزويد الطلاب بالتعليم الذاتي والفردي، الخبرات التكنولوجية، التعلم التعاوني، الدافعية الذاتية، التعليم التفاعلي، التدريب والممارسة للمهارات الإبداعية، محاكاة بيئة العمل الحقيقية، حل المشكلات، التعلم مدى الحياة وغيرها.
 - حل مشكلة غياب ومرض القائمين على الإدارة.
 - ربط الأعمال الإدارية للقطاع بشبكة واحدة، لتوحيد البيانات وخدمة متخذي القرار عن طريق إمدادهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار سليم على أسس موضوعية.
 - تمكين حصول الإدارة التعليمية والمديرية ومجلس الإدارة والوزارة على تقارير سريعة ودقيقة للوقوف على حالة النظام التعليمي بصفة مستمرة وحديثة.
 - توفير الوقت والجهد والمال وخفض تكاليف التشغيل مع تقليل العمل المكتبي.
 - تعزيز مصداقية البيانات بالنسبة لهيئة التعليم الجامعي وذلك من خلال سرعة ودقة الحصول على النتائج ونشرها عن طريق الأنترنت وشبكة المعلومات الجامعية.
 - الحصول على أفضل خدمة للأستاذ والموظف والطالب في أسرع وقت ممكن عن طريق إدخال جميع البيانات الضرورية للأفراد المشاركين في العملية التعليمية.
 - استخدام الإدارة الإلكترونية لتحسين مستوى التعليم الجامعي
- تساهم الإدارة الإلكترونية في تحسين مستوى التعليم العالي كما يلي¹⁷¹:
- الاتجاه نحو استخدام وسيلة سريعة وممتعة: حيث انعكست زيادة الطلب على الحاسوب والخدمات المرتبطة به في قطاع التعليم العالي، بازدياد عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وبزيادة اهتمامها بنشر معلومات حول البرامج الأكاديمية ومحتويات المواد العلمية، وهذا يعتبر مؤشرا لمواكبة هذه الجامعات لتطوير مستوى التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - توفير بيئة تعليمية مرنة: إن اعتماد التعليم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يجعل الطالب متصلا مع البرامج التعليمية في الوقت الملائم له، ويؤدي ذلك إلى خلق بيئة تعليمية

¹⁷¹ إلهام يحيواوي، ليلي بوحديد، المرجع السابق، ص. 327.

مستقلة من وجهة نظر الطالب، وذات مرونة زمانية ومكانية، وفتح مجال المساهمة للطلبة، الذين يتصفون بالخجل في المناقشة عبر حلقات المناقشة الالكترونية.

- خلق مجالات جديدة للتعليم: إن طرح البرامج التعليمية عبر شبكة المعلومات، ووجود العديد من مصادر المعلومات وكثافة حجم هذه المعلومات المطروحة من قبل أطراف عدة، والتي تختلف في مصداقيتها وملائمتها، مما يجعل من الضروري قيام مستخدمي هذه التكنولوجيا بحصر ما هو مفيد من المعلومات وتقييم ذو المصداقية والملائم منها وما هو دون ذلك، وهو العمل الذي من شأنه أن يؤدي إلى التفكير الخلاق لدى المستخدم كالتالي مثلا، ويكسبه مهارات حل المشكلات.
- توسيع شبكة الاتصالات: إن استخدام التعليم عبر شبكة المعلومات يفتح المجال لعمل اتصالي نقاشي بين مجموعة قد ينتهي أفرادها لعدة أقطار أو عدة ثقافات، وهذا يوسع مداركهم ويفتح أمامهم آفاقا جديدة للتعليم والحوار ومعرفة الثقافات المختلفة عبر العالم.
- تخفيض تكلفة التعليم العالي: حيث ستخفض التكاليف على المدى البعيد مقارنة بمراحل التأسيس الأولى، خصوصا إذا تم تطوير التكنولوجيا المعمول بها ذاتيا بالاعتماد على الخبرات المتوفرة بالجامعة¹⁷²، وتتمثل تكلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم الجامعي فيما يلي:

- تكلفة البرامج الحاسوبية والمكونات المادية وتكاليف تطوير مهارات الأساتذة والإداريين.
- تكلفة تطوير المواد التعليمية لتطرح من خلال تقنيات تكنولوجيا المعلومات.
- تكلفة صيانة ودعم الموارد التعليمية المطروحة الكترونيا.

حيث أن النوع الأول من التكلفة الذي يتضمن تكلفة الاتصال عبر شبكة المعلومات وتكلفة الحصول على البرمجيات الحاسوبية اللازمة والتقنيات المادية المطلوبة لتوفير خدمة التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى تكاليف تطوير مهارات القائمين باستخدام هذه التقنيات، هي تكاليف محددة يمكن قياسها.

أما معظم تكاليف النوع الثاني وجزء من تكاليف النوع الثالث، فهي تكاليف يصعب قياسها، حيث أظهرت الدراسات أن معظم المواد التعليمية المطروحة الكترونيا، كان قد تم تطويرها داخليا، عن طريق أعضاء هيئة التدريس في الكليات والمعاهد التعليمية. وبالتالي فإن تكاليف التطوير والصيانة ودعم هذه المواقع الالكترونية والتي تستفيد من أعضاء هيئة التدريس لساعات طويلة هي تكاليف يصعب قياسها إلا إذا كانت المواد التعليمية المطروحة الكترونيا مشتراة أصلا.

¹⁷² جمال خنشور، تونس عبايسية، المرجع السابق، ص. 369.

وإذا كان تحليل تكلفة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يمكن قياسه بطرق المحاسبة التقليدية، فإن النتائج الفعلية لبعض الجامعات التي طورت برامج تعليمية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أظهرت وجود تخفيضات واضحة في التكلفة على المدى الطويل، نتيجة الانتقال من التعليم الصفي إلى التعليم الإلكتروني، حيث يرتبط استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم بتكاليف أولية عالية، وفي المقابل هناك ادخارات عالية في التكلفة في الأجل الطويل، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يُساهم في تخفيف الضغط على الامكانيات المادية للجامعة مقارنة بحالة عدم استخدامها، وبالنظر إلى فوائد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السابق توضيحها، فإنها تشكل حافزا رئيسيا للعديد من الجامعات للتوجه نحو التعليم عن بعد باستخدام هذه التقنية¹⁷³.

- تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1998 بوضع القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998، المتعلق بالقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002¹⁷⁴، وبموجبه تم ربط كل الجامعات والمراكز الجامعية المنتشرة عبر التراب الوطني بشبكة وطنية واحدة تخدم نظام التعليم العالي والبحث العلمي، وهي الشبكة الأكاديمية للبحث.

- خدمات الإدارة الإلكترونية الموقرة للأساتذة

تُوفّر الإدارة الإلكترونية في الجامعة الجزائرية عدة خدمات للأساتذة¹⁷⁵:

- الاستعلام عن كافة النشاطات والمؤتمرات والمحاضرات عن طريق الموقع الإلكتروني للجامعة.
- ارسال واستقبال المقالات والأبحاث العلمية للمجلات الجامعة المحكمة عن طريق الأنترنت.
- يمكن تقييم إنتاج علمي عن طريق الأنترنت.
- متابعة شؤون النقابات وغيرها عن طريق الموقع الإلكتروني للجامعة.
- التقديم للمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية بحيث تمر على المجالس العلمية المختصة لأخذ الموافقة واستكمال إجراءات السفر وما يتبع ذلك عن طريق الموقع الإلكتروني.
- تقديم استمارات الترقية العلمية والتقديم للإجازات المختلفة أو البعثات الخارجية أو للتفرغ للبحث العلمي عن طريق الأنترنت.
- تقييم مذكرات الماجستير ورسائل الماجستير والدكتوراه الكترونيا، مع امكانية حضور جلسات المناقشة عن بعد.

¹⁷³ إلهام يحيوي، ليلي بوحديد، المرجع السابق، ص. 328.

¹⁷⁴ المرجع السابق

¹⁷⁵ جمال خنشور، تونس عابسية، المرجع السابق، ص. 370، 371.

- متابعة الطلبة عن طريق المنصة الافتراضية موودل ووضع جميع المحاضرات والمراجع الاضافية على الموقع.

- توفر دليل الجامعة والكليات ودليل لبوابات الخدمات الالكترونية.

- خدمات الإدارة الالكترونية الموفرة للطلبة

عملت مختلف الجامعات الجزائرية على محاولة تفعيل تقنيات الإدارة الالكترونية لصالح الطلبة كما

يلي¹⁷⁶:

- التسجيلات الجامعية: حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وتمنحهم فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولي عن طريق الأنترنت بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية، يتم اتاحتها بمجرد الاعلان عن نتائج البكالوريا عبر مواقع الكترونية.

- خدمات الكترونية عامة: تتيح مواقع التسجيل الأولي على شبكة الأنترنت خدمات الكترونية عامة تمكن الطالب من الاطلاع على شروط الاستفادة من الخدمات الجامعية المتمثلة في المنحة والإطعام والنقل، بالإضافة إلى الخدمات التي توفرها بوابات الجامعات والمراكز الجامعية، من إتاحة الإعلان عن فتح المسابقات وإعلان نتائجها عن طريق موقع الجامعة¹⁷⁷، بالإضافة إلى إعلان البرنامج السنوي ومواعيد وبرامج الامتحانات ونتائجها والإعلان عن تواريخ انعقاد اللجان والمجالس العلمية والمجالس التأديبية، وعن تواريخ القيام بحملات التشجير وغير ذلك.

وفي ظل جائحة كورونا كوفيد 19 وجدت الجامعة الجزائرية نفسها ملزمة على التعامل مع الطلبة عن بعد، فليجأت إلى توفير الدعائم البيداغوجية على مواقع الجامعات والكليات، كما وضعت العناوين الالكترونية لكل الأساتذة تحت تصرف الطلبة، حتى يتسنى لهم الاتصال بأساتذتهم وطرح انشغالاتهم، وتقديم الأعمال المطلوب منهم تقديمها.

- الإدارة الالكترونية وجودة البحث العلمي في الجزائر

للإدارة الالكترونية أثر على أداء الجامعة لوظيفة البحث العلمي من خلال¹⁷⁸:

- الدخول إلى نظم البيانات والمطبوعات والمجلات الرقمية عبر المكتبة الالكترونية.

- تحسن فرص الاتصال بين الأقسام العلمية.

¹⁷⁶- عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، المرجع السابق، ص.101.

¹⁷⁷- عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، المرجع السابق، ص.101.

¹⁷⁸- جمال خنشور، تونس عبابسية، المرجع السابق، ص.372، 373.

- تقليل الزمن المقرر للدراسات العليا وللرسائل العلمية حيث أن جزء كبيرا من هذا الوقت يستخدم في البحث عن المادة العلمية.
- التشجيع عن النشر الإلكتروني عبر شبكة المعلومات مما يحقق سمعة أكاديمية للجامعة.
- زيادة فرص التعاون الدولي بين الباحثين على المستوى الوطني والعالمي.
- تحقيق استقلالية الجامعة من خلال إيجاد فرص لتمويل الأبحاث من الجهات المتخصصة، وهو ما يتفق مع فكرة الجودة.
- إيجاد فرص أكبر للتعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية.
- ربط مكاتب الكليات ببعضها البعض ومع المكتبة المركزية أو المكتبات الخارجية، الشيء الذي من شأنه أن يسهل عملية البحث والمطالعة. بالإضافة إلى إمكانية الدخول إلى المواقع الإلكترونية وتحميل الكتب والوثائق الإلكترونية¹⁷⁹.

بالإضافة إلى ما سبق وخدمة للطلبة وللأساتذة وللبحث العلمي قامت شركة SWAN "INFORMATIQUE" التي أنشئت سنة 1991 في إطار تعزيز أكثر لدور الأنترنت في تقديم الدعم لميدان التعليم والجامعة بتبني مشروع « ACADEMIC RESEARCH WORD »، وهو أحد التوجهات التي توفر خدمات التكوين والتعليم والبحث العلمي¹⁸⁰.

- الإدارة الإلكترونية وجودة النظم الإدارية والمالية في الجامعة

أدت الأنترنت دورا كبيرا في ربط الجامعات ببعضها البعض، بالإضافة إلى إنشاء رقم تسلسلي إلكتروني خاص بكل طالب على مستوى الوطن، فبمجرد الضغط على ذلك الرقم يظهر ملف إلكتروني به كل الوثائق اللازمة بطريقة الماسح الضوئي، وفي حالة انتقال طالب من جامعة إلى أخرى يكون الأمر سهلا على مسؤولي الجامعات، كما يمكن استخدامه داخل الجامعة في حد ذاتها من خلال ربط الكليات ببعضها البعض، كما تسهل الأنترنت عملية اتصال الجامعات الوطنية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال بعض المقترحات أو دراسة ملفات ترقية وتعيين وعروض التكوين وغير ذلك.

كما أدت الأنترنت دورا مهما في الجامعات، من خلال إيصال المعلومات والإعلانات لهيئة التدريس والطلبة والموظفين والعمال عن طريق البريد الإلكتروني أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات، بحيث يتم تبليغ كل شخص بالمعلومة التي تخصه من اجتماعات وجداول التدريس والاستدعاءات والتكليف

¹⁷⁹ غنية نزي، دور الإدارة الإلكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمة لخضر

الوادي، العدد 12، جانفي 2016، ص. 186.

¹⁸⁰ سيد أحمد مسيردي، خديجة سعدي، المرجع السابق، ص. 277.

بالحضور وغير ذلك، أو حدث يخص الجامعة كالملتقيات والاحتفالات والأيام الإعلامية، مما سرّع وسهّل عملية إيصال المعلومات والإعلانات لكل من له علاقة بالجامعة¹⁸¹.

- قطاع العدالة

يمثل مشروع اصلاح قطاع العدالة ، من أهم المشاريع الاصلاحية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1990 بهدف عصرنه قطاع العدالة و تحقيق دولة القانون، في مجال استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال والتحول نحو النظام الرقمي وقد تضمن هذا المشروع الانجازات التالية¹⁸²:

- 1- الانظمة المعلوماتية الموجهة لخدمة المواطن والمتقاضي بهدف تحسين الخدمات العمومية وشملت:
 - الانظمة الآلية لتسيير الملف القضائي من بداية تسجيل القضية إلى غاية صدور الحكم أو القرار.
 - الاطلاع على القضية التي تهمة من خلال تقنية الشباك الالكتروني.
 - النظام الآلي لتسيير صحيفة السوابق القضائية تسمح تسليم صحيفة السوابق القضائية رقم 3 للمواطن و2 للإدارات العمومية وشهادة الجنسية ممضاتين الكترونيا عبر الانترنت وعبر الممثلات القنصلية والدبلوماسية بالخارج.
 - اتاحة الامكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الاحكام والقرارات القضائية الموقعة الكترونيا، عبر الانترنت.
 - توفير خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية.
 - مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحلها، بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.
 - توفير إمكانية تتبع مآل القضايا والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الالكترونية لوزارة العدل.
 - اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الالكتروني في المجال القضائي وفقا للقانون رقم 15-03 المؤرخ في 01/02/2015 المتعلق بعصرنه العدالة، وتمكين كافة المتدخلين في القطاع من إهمار الوثائق الإدارية والمحركات القضائية بتوقيع الكتروني موثوق بهدف اتاحة الخدمات عن بعد.
 - النظام الآلي لتسيير المسجونين بوضع بطاقة لكل مسجون منذ لحظة دخوله السجن .

2- الانظمة المساعدة على اتخاذ القرارات ورسم السياسيات على غرار:

- الخريطة القضائية (موظفين – أمناء ضبط – قضاة).

¹⁸¹ - غنية نزلي، المرجع السابق، ص. 186، 187.

¹⁸² راجع موقع وزارة العدل:

- نظام تسيير المسار المهني للقضاة والموظفين.

- نظام تسيير ملفات مساعدي القضاء (خبراء، موثقين، محامين، محافظي بيع بالمزايدة ومترجمين..).

- خدمة الشباك الالكتروني عبر الانترنت.

3- اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي.

- استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع لضمان انسجام وتوافق المعطيات بغرض تسهيل استغلالها وتفاذي تكرار البيانات.

- اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد على الصعيدين الوطني والدولي. مما سهل وسرع الإجراءات القضائية والفصل في القضايا من خلال سماع الشهود والأطراف والخبراء واجتناب تحويل المحبوسين.

- استخدام تقنية المحادثة المرئية لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية خصوصا في مرحلة انتشار وباء كورونا.

4- تطوير أساليب تسيير الإدارة القضائية

- اعتماد نظام التسيير الالكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وكذا سجلات الحالة المدنية المسوكة على مستوى المجالس القضائية، قصد الاستغلال الأمثل لأرشيف القطاع والمساهمة في تجسيد مبدأ الإدارة الالكترونية

- ارسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الالكتروني الداخلي للقطاع.

- تكريس آلية ارسال تقارير الخبرة ممضاة الكترونيا وتبادل الوثائق بصفة الكترونية بين الجهات القضائية والمصالح العلمية.

- اعتماد آلية ارسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني، قصد تمكين الجهات القضائية من ارسال الاستدعاءات الكترونيا عوض الارسال التقليدي واعلام المتقاضين بمآل قضيتهم وبمختلف المعلومات التي تخصه بواسطة الرسائل النصية القصيرة.

5- تدعيم الحقوق والحريات الفردية

- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاض وتساعدته خلية تقنية، تشرف على عملية انشاء وإدارة قاعدة المعطيات الوطنية للبصمات الوراثية¹⁸³ لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها.

¹⁸³ وفقا للقانون رقم 03-16 المؤرخ في 19/06/2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، ج ر عدد 37 مؤرخة في 22/06/2016.

- استحداث السوار الالكتروني في قانون الإجراءات الجزائية بدلا عن الحبس المؤقت، وقد شهدت المحكمة الابتدائية لولاية تيبازة بتاريخ 2016/12/25 اول استعمال لهذه التقنية، على ان يتم تعميم استعماله مع نهاية سنة 2019¹⁸⁴.

-استحداث نظام معلوماتي بيومتري يقوم على استغلال خصائص البصمة البيومترية وقاعدة معطيات بيومترية وطنية تشمل جميع بصمات المتابعين قضائيا ونزلاء المؤسسات العقابية للتعرف على الهوية في وقت قياسي، واضفاء المرونة والسرعة على الإجراءات القضائية وتسهيل عملية تسيير المؤسسات العقابية وتفادي حالات انتحال الشخصية.

-استحداث نظام آلي لمحاربة ظاهرة اختطاف الأطفال يمكن من الإعلان عن انداز بحالة اختطاف الأطفال عبر مختلف وسائل الاعلام قصد نشر المعلومة بشكل واسع والمساعدة في إجراءات البحث والتحرير من طرف كافة شرائح المجتمع.

- قطاع البنوك

عرف القطاع البنكي في الجزائر على غرار القطاعات الأخرى نظام الرقمنة الذي يشمل:

- بطاقة الخصم carte de débit تستعمل في السداد عن طريق الخصم مباشرة من الحساب البنكي للعميل.

- بطاقة الائتمان carte de credit تتضمن السماح للعميل بالسداد ولو كان حسابه مدينا (قرض).

- البطاقة الذكية: تحتوي على معالج (puce) يسمح بتخزين الاموال من خلال البرمجة الامنية، تحمل مبلغا ماليا ينقص بالاستعمال، ومنه فهي تعد نموذجا للنقود الالكترونية¹⁸⁵.

وقد تبنت الجزائر مشروع RMI الذي يتمثل في إقامة شبكة متخصصة تربط بين مختلف البنوك في الدولة (الشبكة النقدية البنكية المشتركة)، تهدف للتبادل بين مختلف البنوك بشكل مؤمن ومقنن. كما قامت شركة اتمتة الصفقات البنكية "SATIM" مكلفة بتطوير وتوسيع وسائل الدفع الالكتروني وتنظيم العلاقة بين البنوك بتأمين قبول البطاقات بين جميع البنوك المساهمة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي، القرض الشعبي الوطني، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية الصندوق الوطني

¹⁸⁴ كما أكد مدير الاستشراف والتنظيم بوزارة العدل لدى استضافته في برنامج " ضيف الصباح" للقناة الاذاعية الأولى بتاريخ 2017/10/15. أنظر:

www. Echouroukonline.com, (12/10/2020) ; www.djazairess.com, (12/10/2020).

¹⁸⁵ بدأت الجزائر تعرف رسميا النقود الالكترونية سنة 2005، حيث تضمن القانون التجاري رقم 02-05 المؤرخ في 2005/02/02 تعريف بطاقة السحب والدفع واستخداماتها والتزاماتها واعتبرها كالأوراق التجارية الكلاسيكية الشيك والسفتجة. أنظر: عبد الكريم عشور، المرجع السابق، ص. 151.

للتعاون الفلاحي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) ، والتكفل بالهياكل القاعدية التكنولوجية (التجهيز بالموزعات الآلية للنقد وصيانتها) وضمان الانتقال السريع من الموزع الآلي (نهائي الدفع الالكتروني) إلى البنك المصدر للبطاقة¹⁸⁶. لكن المؤسسات المصرفية لم تتمكن من التحكم جيدا في هذه التكنولوجيا الحديثة، لذلك شرعت الجزائر في إصلاحات مصرفية عميقة بداية بتحسين وتحديث وسائل الدفع سنة 2005 لدعم استخدام البطاقات البنكية للدفع على المستوى الوطني وتكفلت شركة SATIM بإصدار البطاقات بين البنكية المختلطة (CIB) والتي تمكن التجار من السحب من الموزعات الآلية. وبعد ستة اشهر تم تعميم البطاقة على جميع انحاء الوطن، وتم سنة 2009 إطلاق عملية الدفع الالكتروني عبر الانترنت بواسطة البطاقات بين البنكية من خلال أرضية الدفع عبر الانترنت المسماة " أوراس " AURES التابعة لشركة SATIM وتعتبر وسيط بين التاجر وحامل البطاقة، وأصبح بإمكان صاحب البطاقة ابرام الصفقات الالكترونية ودفع تكاليف الشراء للمنتجات من التجار المنتمين لهذه الارضية باستخدام رمز دخول شخصي يساعد في التعرف على هوية صاحب البطاقة¹⁸⁷ ، ولكن بقي استعمال هذه البطاقات قاصرا على سحب الاموال فقط من دون الدفع.

من بين البنوك التي طبقت الخدمات الالكترونية القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي...

- الخدمات البنكية عبر الانترنت بواسطة تشكيل مواقع الكترونية للبنوك والمثال على ذلك موقع بنك الجزائر¹⁸⁸ ، والذي تعرض عليه بيانات السياسة المالية والنقدية.

- قطاع الضرائب

قامت إدارة الضرائب في إطار مشروع الجزائر الالكترونية، بتحديث أنظمة المعلومات الخاصة بها، حيث تم¹⁸⁹ في مرحلة أولى توظيف و الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي، قصد مساعدة المديرية العامة للضرائب في إطلاق هذا المشروع، من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية للمديرية العامة للضرائب.

نتج عن المساعي الإدارية و التقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، توظيف متعامل إسباني (إندرا سيستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، حيث يتشكل هذا المشروع من 23 حصة، تبدأ من مرحلة التأطير و تنتهي بمرحلة الصيانة والضمان.

¹⁸⁶ سمية ديمش، المرجع السابق، ص.260.

¹⁸⁷ المرجع نفسه، ص ص266-267.

¹⁸⁸ <https://www.bank-of-algeria.dz/>

¹⁸⁹ راجع موقع المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية على الموقع الالكتروني:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>.

و عليه، فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الآتية:

ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

-تنظيم المشروع:

تم تنظيم المشروع في خمس ورشات:-1ورشة الاندماج الوظيفي و تتشكل من سبعة (7) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:

المجموعة 01: إستقبال المكلف بالضريبة؛

المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛

المجموعة 03: الوعاء و التصفية؛

المجموعة 04: التحصيل و قبض الضريبة؛

المجموعة 05: الرقابة الجبائية ؛

المجموعة 06: المنازعات؛

المجموعة 07: الإشراف؛

أهداف مشروع تشغيل المنظومة المعلوماتية الجبائية :

يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي تتوفر عليها هؤلاء. غير أن هذا التنظيم الجديد يتطلب، اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها و تحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم. و هذا يتطلب أيضا التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها و المتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة و هذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير و النجاحة بصفة عاجلة و آلية.

لا يمكن تجسيد هذه الأهداف إلا من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

لقد اجتازت المديرية العامة للضرائب المراحل الأولية لهذا المسعى من خلال الاستثمار في قطاع التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، وقد تم البدء في:

- تكوين الأعوان الجبائين في كيفية إستعمال الإعلام الآلي و البرامج المعلوماتية القاعدية (MS Office, Word, Excel)؛

- تجهيز كل المصالح بعتاد الإعلام الآلي المناسب؛

- وضع منظومة شبكية من نوع البريد الإلكتروني و الأنترنت؛

- إدخال الأنترنت في المصالح الجبائية.

أما عن النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، فيمكن تلخيصها كما يلي:

-التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التآلية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة

بدراسة -المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات.

-نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة و تأسيس الوعاء

والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، و هذا من خلال تآلية هذه العمليات؛

-ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

-التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال

تطوير الواجهات المتعددة؛

-تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة

مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب و تبعا لكل قطاع نشاطي؛

-تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات إستشرافية و التحليل واتخاذ القرار؛

-مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في -

المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛

-برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة و المحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير

المنسجمة؛

-التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛

-محاربة الاقتصاد الموازي و غير القانوني؛

-مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛

-التقليص في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة؛

-التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

-تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة؛

-إدراج إجراءات التصريح عن بعد؛

وقد تم استحداث مجموعة من التقنيات من بينها:

- البطاقة المناطيسية للتعريف الجبائية: حيث تعد التعريف الجبائية بمثابة بطاقة الهوية للمكلف بالضريبة، والتي تم انشاؤها بموجب المادة 41 من قانون المالية لسنة 2006 لتحل محل التعريف الاحصائية التي كانت تستعمل لاحصاء المكلفين بالضريبة.

يحتوي رقم التعريف الجبائية على خمسة عشر رقما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وعشرون رقما بالنسبة للأشخاص المعنويين ومنها الهيئات والمؤسسات ذات الطابع الاداري، وقد جاء هذا الاجراء في إطار مكافحة التهرب الضريبي وتعتبر أداة تسيير فعالة تشكل الدليل الوطني للسجل الجبائي الوطني وسجلات الضرائب لمجموع المكلفين بالضريبة¹⁹⁰. وقد تمت رقمنة التعريف الجبائية عن طريق بطاقة مغناطيسية تسهل متابعة التجار وانشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك، مصالح السجل التجاري، وقد تم تعميم العمل بها سنة 2015 على غالبية المتعاملين الاقتصاديين.

- إدراج التصريح عن بعد: حيث تم إدراجه بموجب قانون المالية لسنة 2008، كان مقتصرًا على المكلفين التابعين لكبريات الشركات، وهو في طريق التعميم. وهو نظام يمكن من متابعة جميع العمليات التي تمت بين إدارة الضرائب والمكلفين ويحتوي على برنامج آلي لحساب معدلات الضرائب والرسوم. ويتم تجديد التسجيل في خدمة التصريح الالكتروني ضمنيا كل سنة، مالم يتم إلغاؤها من أحد الطرفين، كما يمكن للمكلف الغاء تسجيله في هذه الخدمة، كما يمكن لإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات التوقف عن النشاط أو عدم احترام قواعد التصريح¹⁹¹.

- انشاء موقع الكتروني: حيث تم استحداث نظام معلوماتي على الشبكة وانشاء مصلحة مستقلة للاعلام الالي وتزويد كل الادارات التابعة لها بحواسيب متطورة وربطها بشبكة الانترنت وتصميمها بنظام معلوماتي خاص بها¹⁹².

وقد ساهمت هذه التقنيات في رفع نسبة التطبيقات الالكترونية في مصالح الضرائب ب 53 بالمائة¹⁹³.

- قطاع التجارة

في مواجهة التطورات التي شهدها العالم في مجال التجارة الدولية والعالمية الالكترونية، تحتاج الجزائر إلى وضع خطط لتبني التجارة الالكترونية وتفعيلها وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في

¹⁹⁰ تسمح هذه التقنية ب: ضمان تحديد تعريف موحدة ونهائية للمكلفين - تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر - تحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين - التعرف في الوقت المناسب على التغييرات الطارئة على الوضعية القانونية للمكلفين - المساهمة في محاربة عمليات الغش في التصريح الجبائي. أنظر: نور الدين باربار وفتيحة بلجيلالي، أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 1 (2019)، ص.45.

¹⁹¹ نور الدين باربار وفتيحة بلجيلالي، ص ص . 45-46.

¹⁹² المرجع نفسه، ص. 46.

¹⁹³ نور الدين باربار وفتيحة بلجيلالي، ص.59.

مجال الاعمال، وقد أدرجت ضمن المحور الثاني " تسريع استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الشركات"، و من أجل ذلك يجب تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية لاقامة الاقتصاد الرقمي واتخاذ الاجراءات اللازمة من طرف الشركات، والتي تؤدي بواسطتها مختلف التعاملات والصفقات التجارية عبر الانترنت وتنشئ نظام حديث للخدمات المصرفية تسمح للبنوك بتقديم خدمات الكترونية للعملاء وضرورة انشاء بوابة الكترونية لتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتفعيل السجل التجاري الالكتروني من خلال انشاء قاعدة بيانات الكترونية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتجارية لجميع الشركات والتجار.

ترجع بوادر أولى ملامح التجارة الالكترونية في الجزائر إلى افتتاح الصالون الدولي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال "MED-IT" في 2009 والذي حمل شعار "التجارة الالكترونية والاقتصاد المعرفي"، حيث اعلن كلا من وزير التجارة ووزير البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال عن انطلاق التجارة الالكترونية في شهر افريل 2009، وبالفعل بدأت ملامح هذا النوع من التجارة بظهور حوالي 60 موقعا للتجارة لشركات وادارات وخواص يبيعون منتجاتهم الكترونيا¹⁹⁴.

ومن بين تطبيقات التجارة الالكترونية في الجزائر¹⁹⁵:

- الاعلان عن المنتجات والخدمات عبر الانترنت، والتي ازدهرت ونمت سنة بعد سنة .

- مراكز الاتصال وهي شركات خدمات عن بعد تعمل على تلقي مكالمات العملاء عبر الهاتف والاجابة عن تساؤلاتهم واستفساراتهم حول منتجات وخدمات شركات أخرى، كما تجري أيضا اتصالات بالعملاء لتسويق المنتجات وتقديم الخدمات عبر الهاتف، ثم تطورت إلى البريد الالكتروني والفاكس.

من بين المواقع الالكترونية:

- موقع دار الشهاب أنشأته مؤسسة الشهاب يحتوي على قائمة مفصلة بالكتب المتوفرة (chihab.com).

- سوق الجزائر يهتم بالمزادات والصفقات الالكترونية بين الافراد ويساهم في التواصل بين المهتمين بشراء أو بيع سلعة عبر الويب، (www.dzsoq.com).

- سوق واد كنيس ويعتبر أول موقع للتسوق في الجزائر أسس سنة 2007 ويهتم بالاعلانات التجارية (www.ouedkniss.com).

- موقع صنع في الجزائر (www.made-in-Algeria.com)، وهو عبارة عن سوق افتراضية جزائرية يسمح فيها للشركات الجزائرية بعرض منتجاتها وخدماتها، وهو ما يوفر قاعدة للتجارة الالكترونية بين الشركات.

¹⁹⁴ أغلبها تعمل في تسويق المنتجات كبرامج الكمبيوتر، المنتجات الثقافية الرقمية كالكتب والمجلات، عمليات الحجز عن بعد للسفر أو في الفنادق.... أنظر: سمية ديمش، المرجع السابق، ص ص.229-230.

¹⁹⁵ سمية ديمش، المرجع السابق، ص ص.238-241؛ محمد سمير احمد، المرجع السابق، ص.52.

- مواقع البطاقات العالمية: تعتبر وسائل الدفع الالكترونية حجر الاساس في إقامة تجارة الكترونية، وهو ما كان يغيب في الجزائر في السنوات الاولى لبداية مشروع الجزائر الالكترونية، لذلك بادرت بعض المواقع بتوفير البطاقة العالمية ذات الدفع المسبق VISA على غرار موقع : www.masterdz.com، www.visadz.info ، حيث تسمح للجزائري بشراء بطاقة فيزا عن طريق التحويل من الحساب البريدي الجاري.

لكن فيما بعد وأمام حتمية التحول نحو المعاملات الالكترونية اتجهت البنوك إلى تطوير نظامها المصرفي من خلال اصدار البطاقات البنكية ونشر الموزعات الآلية ونهايات الدفع الالكترونية والانضمام إلى شبكات الدفع العالمية، ولأن البطاقة البنكية التي كانت متداولة في الجزائر إلى غاية سنة 2005، لم تكن تسمح بالتعامل على المستوى الدولي، فهي كانت موجهة لسحب الاوراق النقدية أكثر منها للدفع الالكتروني، قامت بعض البنوك على غرار القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الخارجي الجزائري بإصدار بطاقات مقبولة على المستوى الدولي، حيث قام القرض الشعبي الجزائري بإصدار بطاقة VISA في الجزائر ووضع موزعات آلية للنقود ونهايات للدفع الالكتروني في المطارات والفنادق، والتي سمحت للسواح بسحب المبالغ المالية بالعملة الوطنية وسداد مشترياتهم على مستوى نهايات الدفع. لكن التعامل الالكتروني مازال بطيئا بسبب تخوف المواطنين من التعاملات الالكترونية وتعطل أغلب الموزعات الآلية، مع استغراق عملية الدفع بالبطاقة المغناطيسية في المتاجر المزودة بالقراءات وقتا كبيرا بسبب ضعف التغطية بشبكة الانترنت وتخوف التجار من القرصنة الالكترونية¹⁹⁶.

- إطلاق خدمات التوقيع والتصديق الالكترونيين، بعد الاعتراف به صراحة من طرف المشرع بموجب المادة 327 من القانون المدني المعدل سنة 2005¹⁹⁷ ، وصدور القانون رقم 04-15¹⁹⁸ ، والذي يسمح بتطوير المبادلات الالكترونية في جو من الثقة والائتمان.

- انشاء السجل التجاري الالكتروني: تم ذلك في نهاية سنة 2013 بالشراكة مع وزارة البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وتم تصميمه من طرف المركز الوطني للسجل التجاري لتأمين مستخرجات السجل التجاري من الغش والتزوير وتسهيل عملية القيد في السجل التجاري وتفعيل الرقابة على النشاط التجاري¹⁹⁹. وتم مؤخرا مع نهاية سنة 2019 وبداية 2020 اعذار جميع التجار لضرورة استخراج السجل

¹⁹⁶ سمية ديمش، المرجع السابق، ص.281، أمال مشقى، المرجع السابق، ص.258.

¹⁹⁷ القانون رقم 10-05 المؤرخ في 20/06/2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 58-75 المؤرخ في 26/09/1975، ج.ر. عدد 64 المؤرخة في 2005/06/26.

¹⁹⁸ المؤرخ في 01-02-2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج.ر. عدد 06 مؤرخة في 2015.

¹⁹⁹ راجع المرسوم التنفيذي رقم 20-154 مؤرخ في 16 شوال عام 1441 الموافق 8 يونيو سنة 2020، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 18 رجب عام 1439 الموافق 5 أبريل سنة 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني. ج.ر. رقم 35 مؤرخ في 14 جوان 2020؛ يومدين فتيحة، المرجع السابق، ص.66.

التجاري الالكتروني ، وقد أعطيت مهلة للتجار والمستثمرين الى غاية تاريخ 01 جانفي 2021 للتسجيل في السجل التجاري وإلا فبعد هذا التاريخ سيصبح التعامل بالسجل الكلاسيكي غير ممكن²⁰⁰ .

مازالت المعاملات التجارية الالكترونية تتميز بالضعف في الجزائر، حيث رتبت الجزائر في المرتبة 95 عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنت في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2016²⁰¹ .

²⁰⁰ وقد صرح ممثل المركز الوطني للسجل التجاري على القناة الاذاعية الاولى (الحصبة الاخبارية) بتاريخ 2020/12/04، أنه قد بلغ الى غاية بداية شهر ديسمبر عدد السجلات التجارية الالكترونية مليون وثلاثمائة ألف سجل، بما يقابل 64 بالمائة. راجع أيضا موقع وزارة التجارة: <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/registre-de-commerce-1>

²⁰¹ أمال مشتي، المرجع السابق، ص. 251.

المحور الرابع: تقييم إنجازات الجزائر في مشروع الجزائر الالكترونية 2013

بالرغم من المؤشرات التي اعتمدت عليها الامم المتحدة في تقييم مدى جاهزية الجزائر لتنفيذ مشروعها الالكتروني، والتي كانت سلبية تدل على تأخر الجزائر وضعفها سواء على مستوى البنية التحتية للاتصالات أو على مستوى الخدمة الالكترونية، حيث دام هنا التأخر منذ تبني المشروع وبداية تنفيذه إلى غاية سنة 2018، لكن من سنة 2018 إلى غاية اليوم يمكن أن نلاحظ بعض التقدم في الانجاز ولو بنسبة ضعيفة ولكن يمكن اعتبارها في نظري مؤشر إيجابي سواء على المستوى المحلي أو الوطني (القطاعي) للتقدم.

من خلال هذا التقييم سيتم التطرق لأسباب التأخر في الانجاز والصعوبات (أولا) والمجالات التي لوحظ فيها التقدم في الانجاز (ثانيا).

أولا: أسباب تأخر تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية (الصعوبات)

مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب مثلا، والدول العربية كالامارات العربية الاردن ومصر مثلا، التي سارت في التحول الالكتروني مع بداية الالفية الثالثة، يعتبر العديد من الباحثين أن الجزائر قد تأخرت في إطلاق مشروع الجزائر الالكترونية، ولعل لعل أسباب هذا التأخر ترجع لسبب رئيسي يتعلق بغياب رؤيا استراتيجية واضحة ودقيقة ومفصلة مسبقة لهذا التحول وضعف الارادة السياسية بعدم إعطاء لمشروع الجزائر الالكترونية الاولوية ضمن المشاريع القطاعية المعلنة²⁰² وللعديد من المعوقات أو الصعوبات من بينها²⁰³:

- تفشي الفساد بكل أنواعه سياسي وإداري مما عرقل المبادرة بتطوير وتعديل دور الدولة للوصول إلى الحوكمة الرشيدة وتجويد الخدمة المقدمة للمواطن.
- محدودية انتشار شبكة الانترنت عبر الوطن، ومنه ضعف استخداماتها (سواء تعلق الامر بضعف الشبكة أو عدم وصولها لجميع المناطق في الدولة أو تدني جودة الخدمات).
- عجز قطاع البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال عن تلبية جميع الطلبات بخصوص الهاتف الثابت الذي يعد اهم وسيلة يتم عبرها الربط بالانترنت خصوصا في المناطق النائية .
- وجود الفجوات الرقمية بين منطقة وأخرى لتباين البنية التحتية للاتصالات بين مختلف المناطق.

²⁰² عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص.231.

²⁰³ الطاهر بن عدة وربحية قرينعي، المرجع السابق، ص.54-55؛ سحر قدوري الرفاعي، المرجع السابق، ص.320 وما بعدها

- التأخر في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها بين المناطق، بسبب عجز قطاع البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال عن التغطية الجغرافية الشاملة سواء بشبكة الانترنت أو الهاتف الثابت.

- ضعف الكفاءات والمهارات التقنية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بسبب غياب أو ضعف التكوين .

- التأخر في إجراء التعاملات الالكترونية المالية واستخدام وسائل الدفع الالكترونية رغم مرور سنوات على شروع الجزائر في تعميمها على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية.

- التكلفة الباهضة للاستثمار في تقنيات المعلومات، الذي يتطلب فتح المجال للمشاركة مع القطاع الخاص.

- ضعف الجهود التوعوية والتحسيسية من جانب الدولة لترقية وعي المواطن واقناعه بضرورة هذا التحول ورفع ثقافته التكنولوجية، مما نتج عنه ضعف مجتمع المعلومات.

- تأخر الجزائر في إصدار التشريعات اللازمة للتحول الالكتروني، مما ساهم في ضعف تحقيق الامن المعلوماتي.

- انتاج الجزائر أسلوب مركزي في إدارة التطبيقات الرقمية، ومنه بقاء الادارة المحلية رهينة القرارات المركزية، بما يتسبب في الكثير من الحالات في تأخر تطبيق البرامج وقواعد البيانات؛ إذ لا تملك وحدات الادارة المحلية حرية اتخاذ قرار تحويل عملها الى الاسلوب الرقمي، لأن دورها مازال متوقفا عند التنفيذ فقط، ولا تملك حق اتخاذ القرارات السياسية في الدولة. بالإضافة الى معاناة الادارة المحلية من ضعف تدفق المعلومات الواردة اليها من الادارة المركزية.

- ضعف التنسيق بين الاجهزة والادارات المختلفة واستمرار هيمنة البيروقراطية والذهنيات القديمة، التي لم تتجاوب بعد مع التطور التكنولوجي، على التسيير في الكثير من إدارتنا.

- غياب الرقابة والمساءلة أدى الى غياب ترشيد الانفاق المالي المخصص للتحول الالكتروني.

ومن بين الاسباب التي وردت ضمن الملاحظات المقدمة من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعيحول مشروع الجزائر الالكترونية 2013، والذي عرض عليه من طرف الوزير الاول سنة 2009²⁰⁴؛

- وجود انفصال بين استراتيجية الجزائر الالكترونية والسياسات العمومية المنتهجة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال من طرف الدولة؛

²⁰⁴ رأي المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول ملف مشروع الجزائر الالكترونية 2013 ، ج.ر عدد 54 مؤرخة في 2007/09/16.

- إلقاء الحمل في تحقيق المشروع على الدولة وحدها في تنفيذ هذا المشروع المترتب عنه مهام تنموية متعددة؛

- حصر إطار تنفيذ المشروع في خمس سنوات وهي مدة لا تتناسب مع ضخامة المشروع ووزنه الامر الذي يترتب عنه استحالة تنفيذه في هذه الفترة القياسية؛

- عدم إعطاء السلطات المحلية الاهتمام المطلوب، على الرغم من كون الارادة السياسية تسعى بالدرجة الاولى الى ترقية تسيير جوارى تؤدي تكنولوجيا الاعلام والاتصال على مستواه دورا مهما؛

- على الرغم من أن المشروع يعتبر مشاركة المواطن الموجه الاول لتطور تكنولوجيا الاعلام والاتصال، إلا أنه لا يطرح بشكل كاف شرط إقامة نظام وطني تعريفي لكل مواطن.

ثانيا: مدى تقدم الجزائر في مشروع التحول الرقمي

يبدو بعد التعرف على ترتيب الجزائر بين دول العالم، ان انجاز مشروع الجزائر الالكترونية مازال متأخرا ولم يصل إلى درجة تقدم جيدة بعد، فمؤشرات الجاهزية بقيت ضعيفة إلى غاية سنة 2018، بل أكثر تراجعا بعد انقضاء فترة تنفيذ المشروع مقارنة بوضعية الجزائر قبل سنة 2008، ومع ذلك لا يمكن انكار التقدم في بعض التطبيقات الرقمية لكنها تبقى بسيطة ومتباينة بين المجموعات المحلية حسب الوضع المالي للبلديات وبنيتها التحتية والقطاعات الحكومية من جهة، كما لا يمكن ان نهمل الجانب التشريعي والمؤسسي الذي مشى فيه الجزائر شوطا لا بأس به:

1 - مدى الانجاز على المستوى المحلي والقطاعي:

لا يمكن إنكار تقدم وزارة الداخلية في تعميم استخراج جوازات السفر وبطاقات التعريف البيومترية في جميع البلديات بداية من سنة 2018 ورقمنة سجلات الحالة المدنية (نظام الشباك الالكتروني). بالإضافة إلى إطلاق العديد من التطبيقات الرقمية كتطبيق إجراءاتي الذي يوفر معلومات عن البلدية كالعنوان ورقم الهاتف والبريد الالكتروني وموقع الانترنت...

أما على مستوى القطاعات، فقد شهد قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة العديد من التطبيقات مثل بطاقة السحب (البطاقة الذهبية) والاطلاع على الرصيد، لكن بقيت مؤسسة بريد الجزائر تعاني من ضعف مستوى استخدامات هذه البطاقة على مستوى الشبابيك، و من المشاكل المرتبطة بانتهاء صلاحية هذه البطاقات؛ ضعف الخدمات التي تقدمها وذلك بتحديد سقف المبلغ القابل للسحب

بالإضافة إلى إطلاق الكثير من المواقع الإلكترونية من بينها موقع "بوابة المواطن"²⁰⁵، والذي يعتبر في نظر بعض الباحثين مجرد موقع الكتروني اعلامي يؤدي بعض الوظائف للنشر الإلكتروني ولم يصل بعد إلى درجة التفاعل والتبادل والاندماج، ومنه غياب بوابة حكومية إلكترونية بمفهومها التسييري، وهي الملاحظة العامة التي تشترك فيها باقي المواقع، أي إمكانية الاستفادة من الخدمة وانهاء المعاملة الكترونياً²⁰⁶، أي مواقع الوزارات والمؤسسات والجماعات المحلية.

وقد اعتبرت بعض الدراسات أن مسألة اللغة تعد من بين النقائص التي تواجه الحكومة الإلكترونية بسبب عدم الاستقرار على لغة موحدة للتواجد الإلكتروني، مما يوحي بوجود خلل استراتيجي في قيادة المشروع، وأن الجزائر لم تأخذ المشروع الرقمي كمشروع وطني يتطلب التناسق والانسجام التام في العرض الإلكتروني الموجه للجمهور²⁰⁷. كما أن غالبية المؤسسات الحكومية الجزائرية تبين عنوان مقراتها الرئيسية للحصول على الخدمات بشكل تقليدي، وتبقى وسيلة الاتصال عن طريق الهاتف الثابت أكثر فاعلية من الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى ضعف المواقع الإلكترونية التي تتيح المجال للمواطن إبداء رأيه ومناقشة القرارات والسياسات والمخططات الإدارية والابلاغ عن الفساد المالي والإداري وتقديم الشكاوى والطعون والاقتراحات ومنها بوابة المواطن، ومنه ضعف اهتمام الحكومة بالمشاركة الإلكترونية، أما عن المعلومات من حيث الكيف أو النوع، فهي معلومات عامة في أغلبها، حيث تغيب المعلومات المهمة والمتعلقة مثلاً بالميزانية السنوية للهيئات ومخطط صرفها، المخططات الإدارية للهيئات العمومية، إعلانات التوظيف الخاصة بالهيئات الحكومية، عرض التقارير السنوية للنشاط²⁰⁸، ومنه فدرجة الشفافية في الأعمال الحكومية تتميز بالضعف.

كما شهد قطاع العدالة رقمنة استخراج شهادات السوابق العدلية والجنسية ومحاولة إدراج تقنية المحاكمة عن بعد، والتي تم تفعيلها جزئياً خلال جائحة كورونا وتقنية السوار الإلكتروني الذي لم يتم تفعيله بعد. أما قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فقد شهد تطوراً في إدراج الفضاء الرقمي على

²⁰⁵ بالرغم من أنه قد تم إطلاق تحديث هذه البوابة والذي يخضع لجملة من الشروط من بينها: - إدراج التقنيات الجديدة البارزة التي تسمح بتحسين الصورة المرئية للبوابة - تكييف محتوى البوابة مع ظهور الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية - إعادة النظر في تصميم البوابة من خلال تركيزه على المواطن. راجع موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة.

²⁰⁶ عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص 256-257، 261.

²⁰⁷ وبينت دراسة عبد الحكيم حططاش أن هناك مواقع لا تتيح الاختيار بين اللغة المعروض بها الموقع، بينما الغالبية من المواقع تتيح هذا الاختيار بين اللغتين الفرنسية والعربية وأخرى تخير بين اللغات الثلاث الإنجليزية، الفرنسية واللغة العربية، أما بوابة المواطن فتغيب فيها اللغة الإنجليزية، وهو ما يحصر اللجوء إليها من طرف المواطنين الذين يفقهون اللغة العربية والفرنسية فقط. أنظر عبد الحكيم حططاش، المرجع السابق، ص 258.

²⁰⁸ فقط 5 بالمائة من المواقع الحكومية توفر رابطاً لتقديم اقتراحات المواطنين ضمن اختصاصات الهيئة الحكومية المعنية. انظر المرجع نفسه، ص 262-263.

مستوى الجامعات وارضية التسجيلات الجامعية والمكتبة الافتراضية والتعليم عن بعد الذي مازال يعاني من ضعف استخدام تقنيات المحاضرة عبر تقنية الفيديو .

أما قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي، فقد نجح في انجاز بطاقة الشفاء .

أما قطاعي البنوك والتجارة فمازالا يعانيان من التأخر في مجال الرقمنة بسبب التأخر في تقنية الدفع الالكتروني بسبب ارتفاع تكاليف اقتناء الاجهزة (نهائي الدفع والموزع الآلي للنقود) وتطورها التكنولوجي، تخوف البنوك من عدم سداد أصحاب البطاقات للاموال المستحقة، رداءة الخدمات البنكية وكثرة تعطل هذه الاجهزة وانخفاض القدرات المالية لاقتناء هذه البطاقات وضعف ثقة الجزائريين في تعاملهم بالبطاقات البنكية. بالإضافة إلى غياب تقنية الدفع الالكتروني على مستوى العديد من المؤسسات الحكومية التي تتضمن خدماتها تحصيل المستحقات المالية مثل الضرائب والرسوم والتأمينات الاجتماعية، وهو ما يمكن ارجاعه لضعف النظام المصرفي والمالي عموماً²⁰⁹، وهو ما يتوافق مع تصريح رئيس الجمهورية منتقدا المتأخرين عن الركب، فهناك إدارات وزارية مازالت تعيش بعيدا عن الرقمنة دون افصاح عن الوزارات بل وصفها بالحساسة، (وهو يقصد وزارة المالية) هل هو ضعف في التكوين أم إخفاء للمعلومات ، مما ساهم في نهب الاموال وبقاء المنظومة البنكية أضعف المنظومات المصرفية في العالم²¹⁰ .

كما أعلن وزير التجارة السيد كمال رزيق اطلاق خدمات الدفع الالكتروني ابتداء من تاريخ 2020/09/22²¹¹ ، بعد أن كانت الوزارة قد أصدرت بلاغا على موقعها على الانترنت تفيد فيه أنه تطبيقاً لأحكام المادة 111 لقانون المالية لسنة 2020، تعلم وزارة التجارة كافة التجار، أنهم ملزمون بوضع تحت تصرف المستهلك وسائل الدفع الإلكتروني قصد تمكينه من تسديد مبلغ مشترياته عبر حسابه البنكي أو البريدي الموطن قانوناً على مستوى مؤسسة بريد الجزائر أو المؤسسات البنكية المعتمدة. وفي هذا الإطار، فإن كل التجار مدعوين للتقرب من مصالح بريد الجزائر و/أو البنوك والمؤسسات المصرفية لطلب تجهيز فضائهم التجارية بالوسائل اللازمة قصد ضمان تقديم خدمة الدفع عن بعد. ويجب على كل تاجر الامتثال لهذه الأحكام في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020، وذلك بإيداع طلب على مستوى المصالح المختصة التابعة للمؤسسات البريدية والبنكية المذكورة أعلاه، والتي تسلم له وصلاً بذلك، و كل تاجر

²⁰⁹ وهي النتيجة التي توصلت إليها العديد من الدراسات في هذا المجال. ارجع ل: محمد شايب، أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الالكترونية الحديثة والمقاصد الأكاديمية لانشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي الكتروني في الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من مقتضيات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2016-2017، مجذوب وهراني، الصيرفة الالكترونية كاستراتيجية لتفعيل الحكومة والحوكمة الالكترونية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد3، ص ص. 117-137.

²¹⁰ تصريح لرئيس الجمهورية منقول عن قناة الشروق نيوز بتاريخ 17 افريل 2020.

²¹¹ في تصريح لرئيس الجمهورية على القنوات التلفزيونية الجزائرية العمومية والخاصة، بتاريخ 2020/09/22.

تعذر عليه تجهيز فضائه بهذه الوسائل في التاريخ المحدد، يمكنه تقديم الوصل بالإيداع عند عمليات الرقابة المنجزة من طرف الأعوان المؤهلين قانوناً²¹².

ويبقى الضعف يميز التسجيل في السجل التجاري الالكتروني بسبب امتناع التجار عن ذلك لأسباب بيروقراطية منها ما يتعلق بضرورة التنقل لمركز السجل واعداد الملف وما الى ذلك مع انه كان يمكن ان تتم عملية التسجيل عن بعد، فاين الخلل؟

2 - مدى الانجاز على المستوى التشريعي والمؤسساتي:

أ-على المستوى التشريعي

قامت الدولة مؤخرا باستكمال اصدار بعض التشريعات الضرورية للاستمرار في تطبيق مشروع الجرائم الالكترونية والمتمثلة في:

- التشريع الخاص بالوقاية من الجرائم المتعلقة بالاعلام والاتصال ومكافحتها الصادر بالقانون رقم 04-09 المؤرخ في 05/08/2009، الذي يهدف الى وضع قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، والذي عرف الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال كالاتي: هي جرائم المساس بانظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية او نظام للاتصالات الالكترونية²¹³. حدد هذا القانون في الفصل الثاني منه الحالات التي تسمح باللجوء الى المراقبة الالكترونية ضمن نص المادة 4 منه، يجمع بين الاجراءات الوقائية والعقابية لمكافحة الجريمة الالكترونية: الإجراءات الوقائية تتمثل في التفتيش في المنظومة المعلوماتية من طرف السلطات المختصة وضباط الشرطة القضائية في إطار قانون الإجراءات الجزائية (المادة 5) – حجز المعطيات المعلوماتية عندما تكتشف السلطة التي تباشر التفتيش في منظومة معلوماتية معطيات مخزنة مفيدة للكشف عن الجرائم أو مرتكبها (المادة 6) – الحجز عن طريق منع الوصول الى المعطيات (المادة 7) – حدد التزامات مقدمي الخدمات ومسؤولياتهم (المواد 11 و12). وانشأ الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها وأحال للتنظيم لتحديد تشكيلتها وكيفية سيرها، وبالفعل صدر المرسوم الرئاسي رقم 15-261²¹⁴: حدد طبيعتها كسلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع لدى الوزير المكلف بالعدل. تمارس مهامها تحت رقابة السلطة القضائية. من بين المهام التي كلفت بها، اقتراح عناصر

²¹² راجع موقع وزارة التجارة:

²¹³ المادة 1-2 من القانون رقم 04-09.

²¹⁴ المؤرخ في 08/10/2015 يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر عدد. 53 بتاريخ 08/10/2015.

الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها - تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم - مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في المجال - ضمان المراقبة الوقائية للاتصالات الالكترونية - تجميع وتسجيل وحفظ المعلومات الرقمية وتحديد مصدرها ومسارها لاستعمالها في الإجراءات القضائية... (المادة 4) - تتشكل من لجنة مديرة، يرأسها الوزير المكلف بالعدل وتتشكل من وزير الداخلية، الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، قائد الدرك الوطني، المدير العام للأمن الوطني، ممثل عن رئاسة الجمهورية، ممثل عن وزارة الدفاع الوطني، قاضيان من المحكمة العليا يعينهما المجلس الأعلى للقضاء، ومديرية عامة ومديرية للمراقبة الوقائية واليقضة الالكترونية ومديرية للتنسيق التقني، مركز للعمليات التقنية وملحقات جهوية (المادة 6) وحددت مواد المرسوم مهام هذه الهياكل وصلاحياتها.

- التشريع الخاص بعصرنة العدالة رقم 03-15 المؤرخ في 2015/02/01:

يهدف هذا القانون الى عصرنة سير قطاع العدالة ووضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل وارسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية (المادة 1). وقد تناول القانون بالتفصيل: كيفية تحويل الوثائق والمحركات القضائية من الورقية الى الالكترونية وذلك بمهرها بتوقيع الكتروني تكون صلته بالمحرر الأصلي مضمونة بواسطة وسيلة تحقق موثوقة (المادة 4)، حيث تضمن وزارة العدل التصديق على التوقيع الالكتروني بواسطة ترتيب الكتروني مؤمن يضمن التعرف على هوية الشخص المرسل اليه وتاريخ صلاحية التوقيع والمعلومات التي يتضمنها (المادة 7). وكذلك كيفية ارسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الالكتروني واستعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية (شروط استعمالها وإجراءاتها والعقوبات الجزائية).

- التشريع الخاص بتقنية التوقيع والتصديق الالكترونيين:

أدى انتشار المعاملات الالكترونية إلى ضرورة إحداث التغيير في طرق الاثبات باتجاه اعتماد الاثبات للمحركات الالكترونية، التي أصبحت تنشئ حقوقا والتزامات بطريقة الكترونية، وذلك يحتاج إلى آليات قانونية وتنظيمية: بالنسبة للآليات القانونية كان تعديل القانون المدني لسنة 2005 الاول الذي اعترف بموجب المادة 323 مكرر منه بالحجية القانونية في الاثبات للوثيقة الالكترونية كما هو الامر بالنسبة للوثيقة الورقية مع اشتراط إمكانية التأكد من هوية الشخص محرر الوثيقة²¹⁵. وبما أن التوقيع

²¹⁵ المادة 327 "يعتد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323-1... " والمرسوم التنفيذي رقم 162-07 المؤرخ في 2007/06/30 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف المواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر عدد 34 المؤرخة في 2007/06/07. الذي عرف التوقيع الالكتروني والموقع ومعطيات انشاء التوقيع الالكتروني وجهاز فحص التوقيع الالكتروني.

الالكتروني ضروري لذلك، فقد صدر القانون رقم 04-15 المحدد للقواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني والذي يهدف الى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين²¹⁶ (المادة 1) وحدد المقصود بالمصطلحات المتعلقة بهذا النشاط (التوقيع الالكتروني، المرقع، آلية انشاء التوقيع الالكتروني، شهادات التصديق الالكتروني، الترخيص... المادة2)- آليات انشاء التوقيع الالكتروني وشهادات التصديق الالكتروني ومانحها. كما انشأ سلطات التصديق الالكتروني الثلاث التي تشرف على وضع والمصادقة على سياسات التصديق الالكتروني، حقوق والتزامات مقدمو خدمات التصديق الالكتروني وهي السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني (مواد 16-25) وهي سلطة إدارية مستقلة مكلفة بترقية استعمال التوقيع والتصديق الالكترونيين وتطويرهما وضمان موثوقية استعمالهما، وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 134-16 المؤرخ في 2016/04/25²¹⁷. والسلطة الحكومية للتصديق الالكتروني (المواد 26-28)، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 135-16 المؤرخ في 2016/04/25²¹⁸. والسلطة الاقتصادية للتصديق الالكتروني، وهي سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (المواد 29-30) والتي تخضع لأحكام القانون رقم 04-18 المذكور أدناه.

- قانون التجارة الالكترونية:

صدر قانون التجارة الالكترونية بالقانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018²¹⁹ الذي عرف التجارة الالكترونية كالتالي: هي النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الالكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية (المادة6). وقد وضع المشرع أطراف ومتطلبات المعاملة الالكترونية، حيث عرف العقد التجاري الالكتروني: وهو العقد الذي يتم إبرامه عن بعد دون الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافها باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الالكتروني²²⁰، المستهلك الالكتروني: وهو كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعبء أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي. والمورد الالكتروني: وهو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية (المادة 4-5). ومنه فالمورد هو المتعاقد أو مقدم الخدمة في البيئة الرقمية، والذي يمكن ان يكون المنتج

²¹⁶ المؤرخ في 2015/02/01، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج.ر عدد 6 بتاريخ 2015/02/10.

²¹⁷ يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الالكتروني وسيرها ومهامها، ج.ر عدد 26 بتاريخ 2016/04/28.

²¹⁸ يحدد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني وتشكيلها وتنظيمها وسيرها، ج.ر عدد 26 بتاريخ 2016/04/28. كما صدر المرسوم

التنفيذي رقم 142-16 المؤرخ في 2016/05/05، يحدد كفاءات حفظ الوثيقة المرقعة إلكترونيا، ج.ر عدد 28 بتاريخ 2016/05/08.

²¹⁹ المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر عدد 28 بتاريخ 2018/05/16.

²²⁰ التعريف ورد بالقانون رقم 02-04 المؤرخ في 2004/06/23 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

نفسه أو التاجر، كما يمكن ان يكون شخصا طبيعيا أو معنويا له موقع الكتروني معتمد من طرف الجهات الرسمية المعنية ويعرض خدماته على الشبكة العنكبوتية.

كما حدد شروط ممارسة التجارة الالكترونية وهي:

- التسجيل في السجل التجاري أو في سجل الصناعات التقليدية أو الحرفية

- انشاء موقع الكتروني أو صفحة الكترونية للمورد مضاف اليها com.dz

- توفر الموقع على ما يؤكد جدية الموقع وصحته

- إيداع اسم النطاق لدى المركز الوطني للسجل التجاري

وتماشيا مع الطبيعة الخاصة للتجارة الالكترونية ولبينتها الافتراضية نظم ما يعرف بالسجل التجاري الالكتروني، والذي يعد شرطا لممارسة التجارة على الانترنت. فقد أعلن المركز الوطني للسجل التجاري عبر موقعه الالكتروني الرسمي إعلان مفاده ضرورة حصول كل الأشخاص طبيعيين أو معنويين على مستخرج السجل التجاري الالكتروني الذي يحمل الرمز RCE ، حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-154²²¹ نموذج لمستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني، حيث نصت المادة 2 على : "يدرج في مستخرجات السجل التجاري للتجار، الأشخاص الطبيعيين المعنويين رمز الكتروني يدعى السجل التجاري الالكتروني "س ت أ". كما أعطى المركز الوطني للسجل التجاري مهلة مقدرة بسنة واحدة من تاريخ نشر المرسوم للتسجيل.

تناول الدفع الالكتروني في الفصل السادس المادة 27: "الدفع في المعاملات التجارية الالكترونية يتم إما عن بعد أو عند تسليم المنتج عن طريق وسائل الدفع المرخص بها. كما اشترط ان يتم الدفع من خلال منصات دفع مخصصة لهذا الغرض ومنشأة ومستغلة حصريا من طرف البنوك المعتمدة من طرف بنك وپريد الجزائر، أما إذا تعلق الامر بالمعاملات التجارية العابرة للحدود، فإن الدفع يتم حصريا عن طريق الاتصالات الالكترونية (المادة 3/27 من القانون رقم 18-05).

- التشريع الخاص بالبريد والاتصالات الالكترونية:

صدر التشريعي الخاص بالبريد والاتصالات الالكترونية بالقانون رقم 18-04²²² الذي ألغى التشريع السابق القانون رقم 2000-03 : يهدف القانون لتحديد الشروط التي من شأنها تطوير وتقديم خدمات

²²¹ راجع المرسوم التنفيذي رقم 20-154 مؤرخ في 16 شوال عام 1441 الموافق 8 يونيو سنة 2020، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في 18 رجب عام 1439 الموافق 5 أبريل سنة 2018 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة إجراء إلكتروني. (ج.ر رقم 35 مؤرخ في 14 جوان 2020).

²²² المؤرخ في 10/05/2018، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ج.ر عدد 27 بتاريخ 13/05/2018.

البريد والاتصالات الالكترونية ذات نوعية مضمونة في ظروف موضوعية وشفافة وغير تمييزية في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة، ترقية وتطوير الاتصالات الالكترونية، تحديد الشروط العامة لاستغلال نشاطات البريد والاتصالات الالكترونية من طرف المتعاملين. وقد حدد القانون المقصود من الاتصالات الالكترونية وهي كل تراسل او ارسال او استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو بيانات أو معلومات مهما كانت طبيعتها عبر الاسلاك أو الالياف البصرية أو بطريقة كهرومغناطيسية (المادة 10). حدد أيضا في إطار الفصل الثالث: مؤسسات البريد والاتصالات الالكترونية انشاء سلطة ضبط مستقلة للبريد والاتصالات الالكترونية حدد تشكيلتها ومهامها وصلاحياتها.

- التشريع الخاص بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع

الشخصي:

صدر التشريع الخاص بحماية الاشخاص في مجال معالجة المعطيات الشخصية بموجب القانون رقم 07-18، يهدف القانون الى تحديد قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي (المادة 1)، حيث فرض القانون إتمام المعالجة لهذه المعطيات في إطار احترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة والحريات العامة وألا تمس بحقوق الأشخاص وشرفهم وسمعتهم (المادة 2). حدد المقصود من المصطلحات ذات الصلة بالقانون وهي: المعطيات ذات الطابع الشخصي: كل معلومة بغض النظر عن دعامتها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعرف عليه والمشار اليه أدناه "الشخص المعني" بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع الى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية او الاجتماعية" والشخص المعني والمعالجة... (المادة 3). حدد المبادئ الأساسية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمتمثلة في الموافقة المسبقة والصريحة للمعني وشروط المعالجة وحدد الإجراءات المسبقة عن المعالجة وهي التصريح المسبق لدى السلطة الوطنية والترخيص. حدد تشكيلة السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ومهامها وصلاحياتها. حدد حقوق الشخص المعني من الحق في الاعلام ، الحق في اللوج، الحق في التصحيح، الحق في الاعتراض، منح الاستكشاف المباشر والتزامات المسؤول عن المعالجة المتمثلة في سرية وسلامة المعالجة، معالجة المعطيات المرتبطة بخدمات التصديق والتوقيع الالكتروني، في مجال الاتصالات الالكترونية ونقل المعطيات نحو دولة اجنبية وأخيرا حدد الجزاءات الإدارية والجزائية.

- على المستوى المؤسسي:

بمقتضى التشريعات المذكورة أعلاه، أنشأ المشرع هيئات أو مؤسسات ضابطة للمجال أو النشاط الذي يحكمه القانون المعني، سيتم أخذ نماذج من هذه المؤسسات التي تعتبر لبنة أساسية في مسار

التحول الإلكتروني في الجزائر، بالنظر لأهمية المهام الموكولة لها والصلاحيات التي منحت إياها وحساسية النشاط الذي كلفت بضبطه، وتتمثل في الهيئة الوطنية لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ثم الهيئات المتعلقة بضبط النشاط المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني والسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

- الهيئة الوطنية لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال:

أنشئت الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال بموجب المادة 13 من القانون رقم 04-09: "تنشأ هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحته، وأحال بخصوص تشكيلتها، تنظيمها وكيفية سيرها الى التنظيم. وقد صدر تباعا لذلك المرسوم الرئاسي رقم 261-15²²³.

التنظيم القانوني للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام

والاتصال ومكافحتها

1/ الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام

والاتصال ومكافحتها

كيف المرسوم الرئاسي رقم 261-15 الهيئة بالسلطة الادارية المستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع لدى الوزير المكلف بالعدل²²⁴. وتدعى في صلب النص الهيئة بموجب المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 261-15²²⁵

لماذا اختار المشرع نموذج السلطات الإدارية المستقلة؟ الإجابة تكمن في النظام الأساسي الذي تتمتع به هذه السلطات والذي يمنحها مجموعة من الضمانات توفر الفعالية، الكفاءة والمرونة والاستمرارية في التدخل، فما هي هذه الضمانات؟ كيف تم تنظيم هذه الهيئة؟

تعتبر السلطات الإدارية المستقلة نموذجا غربيا اقتبسته الجزائر من فرنسا مع بداية سنوات التسعينيات للعديد من المبررات منها ما هو عام يتعلق بظهور هذه الفئة في دول الغرب²²⁶، ومنها ما هو خاص بالجزائر،

²²³ المرسوم الرئاسي رقم 261-15 مؤرخ في 2015/10/08 يحدد كيفية تشكيل وتنظيم وكيفية سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر عدد 35 مؤرخة في 2015/10/08.

²²⁴ المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 261-15.

²²⁵ هشام بخوش، الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال في ظل التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7

جانفي 2017، ص. 201.

²²⁶ يمكن إجمال هذه الظروف في طرفين أساسيين يتعلق الأول بالدولة بينما يرتبط الثاني بالقانون. الطرف الأول يتصل بالأزمة التي حلت بدولة الرفاه، بينما يتعلق الطرف الثاني بتطور التقنية القانونية والتي تضمنت بعدين أساسيين الأول إجرائي، أما البعد الثاني فيتعلق بمضمون القانون حيث ظهر بجانب القانون الكلاسيكي والذي وصف في عهد دولة الرفاه بالقانون الحديث.

حيث يتعلق الامر بالازمة الاقتصادية مع بداية سنوات الثمانينيات بسبب انخفاض العائدات من البترول، وما ترتب عنه من انخفاض في مستوى المعيشة وتدهور الأوضاع الاجتماعية، مما ترتب عنه دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها ومنه فرض عليها تبني نظام اقتصاد السوق والمنافسة والتخلي عن فكرة التسيير الإداري المركزي للسوق والانسحاب التدريجي من الحقل الاقتصادي، مما اضطرها إلى استيراد ميكزمات النظام الليبرالي لضبط النشاط الاقتصادي وهي سلطات الضبط الاقتصادي²²⁷.

لكن المشرع قد تراجع عن تكييف الهيئة بالسلطة الإدارية المستقلة لصالح تكييفها بالمؤسسة العمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة وزارة الدفاع الوطني²²⁸.

ب/ تشكيلة للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال

ومكافحتها

كانت الهيئة تظم مجموعة من الهياكل تتمثل في: لجنة مديرة - مديرية عامة - مديرية للمراقبة الوقائية واليقظة الالكترونية - مديرية للتنسيق التقني - مركز للعمليات التقنية - ملحقات جهوية²²⁹.

- بالنسبة للجنة المديرية: تتشكل من الوزير المكلف بالداخلية، الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، قائد الدرك الوطني، المدير العام للامن الوطني، ممثل عن رئاسة الجمهورية، ممثل عن وزارة

أما مبررات ظهور هذه السلطات فتتعلق بالضبط التي اعتبرها مجلس الدولة الفرنسي في تقريره لسنة 2001 المبرر العام والمشارك لانشاء السلطات الإدارية المستقلة والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه فكرة انشائها، وثانيا بتمكين الحقوق، حيث أثار تطور .../.../... المجتمع وتركيب الحياة فيه إلى ظهور حقوق جديدة لم تكن مكرسة من قبل، وكان ذلك أثر آخر للتطور التكنولوجي الهائل في مجال الإعلام الآلي والمعلوماتية ومجال الاتصالات السمعية والبصرية، وكذلك تطور الاقتصاد في مجال المنتجات والخدمات نظرا لتحرير المنافسة، إلى جانب تطوير وتحسين القوانين الإدارية المتعلقة بعلاقة الفرد بالإدارة، والتي أدت في مجملها إلى ضرورة الاهتمام بتمكين هذه الحقوق الجديدة ووضع إطار خاص لتجسيدها في الواقع. أنظر:

J. Chevallier, science administrative, Thémis science politique, PUF, 3^{ème} éd. Paris, 2002, pp. 157-158 ; B.Du Marais, droit public de la régulation économique, presses de sciences po et Dalloz, Paris, 2004, pp. 75-76 ; D. Sorace, « régulation, besoin collectifs et concurrence », in G. Marcou et F. Moderne, droit de la régulation, service public et intégration régionale, T.1, comparaisons et commentaires, l'Harmattan, Paris, 2006, pp. 87-96 ; L. Calandri, Préface de S. Regourd, Recherche sur la notion de régulation en droit administratif français, L.G.D.J, Paris, 2008, p.9.

²²⁷ R.Zouaimia, les autorités de régulation indépendantes face aux exigences de la gouvernance, éd. Belkeise, octobre 2013. pp. 12-14.

²²⁸ المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 19-172 مؤرخ في 2019/06/06، يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها وسيرها، ج.ر عدد 37 مؤرخة في 2019/06/09.

²²⁹ طبقا لنص المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

الدفاع الوطني، قاضيان من المحكمة العليا يعينهما المجلس الأعلى للقضاء، يرأسها الوزير المكلف بالعدل، ويعين ممثلاً برئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني بموجب مرسوم رئاسي²³⁰.

- بالنسبة للمديرية العامة: يديرها مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي²³¹.

أما باقي الهياكل، فلم يحدد المشرع تشكيلتها.

أما بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 19-172 فقد أصبحت الهيئة مكونة من مجلس التوجيه ومديرية عامة طبقاً لنص المادة 4 من هذا المرسوم.

حددت المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 19-172 تشكيلة مجلس التوجيه من ممثلي الوزارات الآتية: وزارة الدفاع الوطني، الوزارة المكلفة بالداخلية، وزارة العدل، الوزارة المكلفة بالمواصلات السلوكية واللاسلكية، برئاسة وزير الدفاع الوطني أو ممثله.

أما المديرية العامة فقد اكتفى المشرع بوضعها تحت إدارة مدير عام وتظم مديرية تقنية، مديرية للإدارة والوسائل، مجموعة من المصالح²³².

2/ نظام ووسائل عمل الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام

والاتصال ومكافحتها

لقيام الهيئة بمهامها حدد لها المرسوم الرئاسي 15-261 كفاءات سير عملها كالاتي:

- تجتمع اللجنة المديرية بناء على استدعاء من رئيسها أو بناء على طلب من أحد أعضائها²³³؛

- تعد نظامها الداخلي وتصادق عليه²³⁴؛

تملك اللجنة بوسائل عمل تساعد في أداء مهامها تتمثل في:

- إمكانية الاستعانة بأي خبير أو أي شخص يمكنه أن يعينها في أعمالها²³⁵؛

- إمكانية طلب مساعدة موظفين مختصين من الوزارات المعنية في مجال تكنولوجيات الاعلام

والاتصال²³⁶؛

²³⁰ وفق نص المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³¹ وفق نص المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³² بموجب المواد من 5 الى 14 من المرسوم الرئاسي رقم 19-172.

²³³ طبقاً لنص المادة 16 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³⁴ بناء على نص المادة 17 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³⁵ بناء على المادة 19 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³⁶ المادة 31 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

- إمكانية طلب من أي هيئة أو جهاز أو مؤسسة أو مصلحة كل وثيقة أو معلومة ضرورية لإنجاز المهام المسندة لها قانوناً²³⁷؛

- مراقبة الاتصالات الالكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام باجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية وتحت سلطة قاض مختص، قصد الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب والمساس بأمن الدولة ووفقاً لما تقتضيه القانون رقم 04-09²³⁸؛

- إمكانية وضع وحدة مراقبة واحدة أو أكثر وتزويدها بالوسائل والتجهيزات التقنية لتنفيذ عملية مراقبة الاتصالات الالكترونية، وتتكون الوحدة من مستخدمين تقنيين يعملون تحت إدارة ومراقبة قاض يساعده ضابط واحد من الشرطة القضائية أو أكثر ينتمي للهيئة، مع الزامية امتثال الوحدة في عملها لأحكام التشريع المعمول به وشروط الرخصة المسلمة من الشرطة القضائية²³⁹؛

وقد ألزم المشرع مسؤول الوحدة بالمحافظة على سرية العملية وحماية المعلومات المستقاة من المراقبة طبقاً لنص المادة 23 في فقرتها 2، كما ألزمها بحفظ هذه المعلومات وفقاً للقواعد المطبقة على حماية المعلومات المصنفة²⁴⁰، كما ألزمت المادة 26 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261 الهيئة بعدم استخدام المعلومات والمعطيات التي تستلمها أو تجمعها لأغراض أخرى غير تلك المتعلقة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال وذلك طبقاً للقانون رقم 04-09.

وابعد من ذلك كله فقد ألزم المشرع مستخدمي الهيئة بالسرية المهنية وواجب التحفظ، ويخضع الذين يدعون للاطلاع على معلومات سرية لإجراءات التأهيل وبدون اليمين القضائي قبل تنصيبهم طبقاً لنص المادة 28 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

ثانياً: مهام وصلاحيات الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام

والاتصال ومكافحتها

حدد القانون رقم 04-09 مهام وصلاحيات الهيئة²⁴¹ التي تؤديها تحت رقابة السلطة القضائية، والمتمثلة في الآتي:

- اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها؛

²³⁷ المادة 20 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³⁸ المادة 21 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²³⁹ المادتين 21 و22 و23 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

²⁴⁰ طبقاً لنص المادة 24 من المرسوم الرئاسي.

²⁴¹ المادة 14 من القانون رقم 04-09.

- تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها؛

- مساعدة السلطات القضائية مصالح السلطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال بما في ذلك تجميع المعلومات وإنجاز الخبرات القضائية؛

- تبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال وأماكن تواجدهم؛

وأضافت نص المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المهام التالية:

- ضمان المراقبة الوقائية للاتصالات الالكترونية قصد الكشف عن الجرائم المتعلقة بالاعمال الإرهابية والتخريبية والمساس بأمن الدولة، تحت سلطة القاضي المختص؛

- تجميع وتسجيل وحفظ المعطيات الشخصية وتحديد مصدرها ومسارها من أجل استعمالها في الإجراءات القضائية؛

- السهر على تنفيذ طلبات المساعدة الصادرة عن البلدان الأجنبية وتطوير تبادل المعلومات والتعاون على مستوى الدولي في مجال اختصاصها؛

- تطوير التعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية بالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال؛

- المساهمة في تكوين المحققين المتخصصين في مجال التحريات التقنية المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال؛

- المساهمة في تحديث المعايير القانونية في مجال اختصاصها.

بالإضافة الى هذه المهام للهيئة، كلف المرسوم الرئاسي رقم 15-261 الهيكل المكونة للهيئة بمهام أخرى²⁴². بينما نجد المرسوم الرئاسي رقم 19-172 قد ركز على مهام وصلاحيات مجلس التوجيه والمديرية العامة كالتالي:

- مهام وصلاحيات مجلس التوجيه: طبقا لنص المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 19-172 يختص مجلس التوجيه ما يلي:

- التداول حول الاستراتيجية الوطنية لوقاية من الجرائم المتصلة بالاعلام والاتصال ومكافحتها؛

²⁴² راجع المواد 8-10-11-12 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261.

- التداول حول مسائل التطوير والتعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بهذه الجرائم؛
- القيام دوريا بتقييم حالة التهديد في مجال هذه الجرائم للتمكن من تحديد مضامين عمليات المراقبة الواجب القيام بها والاهداف المنشودة.
- اقتراح كل عمل يتصل بالبحث وتقييم الاعمال المباشرة في مجال الوقاية من هذه الجرائم؛
- الموافقة على برنامج عمل الهيئة؛
- اعداد النظام الداخلي والمصادقة عليه؛
- دراسة التقرير السنوي لنشاطات الهيئة والمصادقة عليه؛
- إبداء رأيه في كل مسألة تتصل بمهام الهيئة؛
- تقديم كل اقتراح يتصل بمجال عمل الهيئة؛
- المساهمة في ضبط المعايير القانونية في مجال اختصاصه؛

أما المديرية العامة فتعتبر الجهاز المحضر والمنفذ لعمل الهيئة، إذ بموجب المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 19-172 تتمتع بصلاحيات: - السهر على حسن سير الهيئة - إعداد وتنفيذ برنامج عمل الهيئة - تنشيط وتنسيق ومتابعة ومراقبة أنشطة هيكل الهيئة - تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم ومهام وصلاحيات أخرى بموجب هذه المادة والمواد المحددة لمهام وصلاحيات الأجهزة الفرعية للمديرية العامة وهما المديرية التقنية ومديرية الادارة والوسائل²⁴³.

بالرغم من الدور والمهام الهامة التي أوكلها المشرع للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال، لكنه يبقى غير مفعّل في الواقع، ونأسف لتراجع تكييفها لصالح المؤسسة العمومية الإدارية.

-السلطات المكلفة بضبط النشاط المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكتروني-

أنشأ المشرع بموجب القانون رقم 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، ثلاث سلطات لضبط المجال والاشراف عليه تتمثل في السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني والسلطة الحكومية للتصديق الالكتروني والسلطة الاقتصادية للتصديق الالكتروني. كيف تم تنظيم هذه الهيئات؟ وبماذا تتميز السلطات المستقلة وهي السلطة الوطنية والسلطة الاقتصادية للتصديق الالكتروني عن السلطة الحكومية في هذا الاطار؟

²⁴³ المواد من 11 الى 15 من المرسوم الرئاسي رقم 19-172.

1/ الطبيعة القانونية لسلطات التصديق الالكتروني وتشكيلتها

تشير القراءة السطحية للقانون رقم 04-15 إلى انشاء المشرع لثلاث سلطات تشرف على خدمة التصديق الالكتروني، لكن المتمعن في القراءة يجدها سلطتين فقط هما السلطة الوطنية والسلطة الحكومية للتصديق الالكتروني أما السلطة الثالثة وهي السلطة الاقتصادية فهي نفسها سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والمنشأة بقانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 04-18-2000²⁴⁴ والتي عوضتها سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية بموجب القانون رقم 04-18-2000 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ويفسر هذا التغيير بتحول الجزائر نحو تطبيق الإدارة الالكترونية سواء على مستوى الاتصالات أو التعاملات الالكترونية. ينتج عن ذلك أن المشرع قد كلف سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية (سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سابقا) بمهام أخرى في إطار قانون التصديق الالكتروني. فما هي الطبيعة القانونية لهذه الهيئات وكيف تتشكل؟

أ/ الطبيعة القانونية لهيئات التصديق الالكتروني

قد يحدد المشرع الطبيعة القانونية للسلطة المنشأة بالنص القانوني صراحة، وهو ما فعله بشأن سلطات التصديق الالكتروني:

فبالنسبة للسلطة الوطنية للتصديق الالكتروني، فقد حدد المشرع طبيعتها القانونية صراحة بموجب نص المادة 16 من القانون رقم 04-15، كسلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد سماها في صلب النص ب"السلطة".

في الجزائر تعتبر السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني تابعة للسلطة التنفيذية، على اعتبار نص المادة 16 من القانون رقم 04-15 الذي وضعها لدى الوزير الأول، تسجيل الاعتمادات المالية الخاصة بها ضمن ميزانية الدولة والاحالة على التنظيم لتحديد مقرها.

بالنسبة للسلطة الحكومية للتصديق الالكتروني، فقد أحالت المادة 27 للتنظيم لتحديد طبيعتها وصدر بالفعل هذا الأخير ضمن المرسوم التنفيذي رقم 16-135 الذي يحدد طبيعة السلطة الحكومية للتصديق الالكتروني وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها²⁴⁵، والذي كيف الهيئة بالسلطة الإدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. إذن فهي مؤسسة عمومية إدارية تنتهي إلى فئة المؤسسات العمومية الإدارية

²⁴⁴ المؤرخ في 5 أوت 2000 يحدد القواعد المطبقة على البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ج.ر. عدد 48 بتاريخ 6 أوت 2000 (ملغى).

²⁴⁵ مؤرخ في 25 افريل 2016، ج.ر. عدد 28 مؤرخة في 28 افريل 2016.

الكلاسيكية. وحسب نص المادة 26 من القانون رقم 04-15، فإن الهيئة تنشأ لدى الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وهو ما يدعم تبعيتها للجهاز الإداري الكلاسيكي.

بالنسبة للسلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني، وحسب نص المادة 29 من القانون رقم 04-15 الآتي: "تعين السلطة المكلفة بضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في مفهوم هذا القانون سلطة اقتصادية للتصديق الإلكتروني". إن معنى هذه المادة يفيد بأن المشرع حول سلطة الضبط المستقلة التي نشأت بالقانون رقم 03-2000 إلى سلطة اقتصادية للتصديق الإلكتروني في إطار القانون رقم 04-15 تتمتع بصلاحيات أخرى في مجال التوقيع والتصديق الإلكترونيين، فهي إذن في الأصل سلطة ضبط مستقلة، والتي بقيت تحمل نفس التكييف في ظل القانون الجديد رقم 04-18 "سلطة ضبط مستقلة للبريد والاتصالات الإلكترونية".

ب/ تشكيلة سلطات التصديق الإلكتروني

بناء على تكييف كل من السلطة الوطنية والسلطة الاقتصادية للتصديق الإلكترونيين كسلطة إدارية مستقلة، وعلى اعتبار ضمانات الاستقلالية التي يمنحها إياها نظامها الأساسي والمتمثلة في: التشكيلة الجماعية، التخصص، توزيع صلاحية التعيين على مجموعة من الهيئات، التمتع بعهددة محددة المدة، عدم إمكانية العزل إلا وفق الشروط المقررة في القانون، تكريس حالات التنافي والامتناع.

- بالنسبة للتشكيلة الجماعية: تتجسد من خلال مجلس جماعي على مستوى:

السلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني: بموجب نص المادة 19 من القانون رقم 04-15 تتشكل هذه السلطة من مجلس ومصالح تقنية وإدارية. يتشكل المجلس من خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، يعينهم رئيس الجمهورية.

السلطة الاقتصادية للتصديق الإلكتروني فتتشكل بموجب المادة 14 من القانون رقم 03-2000 من مجلس ومدير عام، ويتشكل المجلس من سبعة أعضاء من بينهم الرئيس²⁴⁶، وبقيت نفس التشكيلة في ظل القانون رقم 04-18 مع إضافة حق الاقتراح للوزير الأول²⁴⁷، يعينهم رئيس الجمهورية.

السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني: تتشكل من مدير عام ومجلس للتوجيه ومصالح إدارية وتقنية²⁴⁸، يتشكل مجلس التوجيه من المدير العام للسلطة رئيسا وممثلا عن رئيس الجمهورية وممثلين

²⁴⁶ بموجب المادة 15 من القانون رقم 03-2000.

²⁴⁷ بموجب نص المادة 20 من القانون رقم 04-18.

²⁴⁸ طبقا لنص المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 135-16.

عن الوزراء المكلفين بالدفاع الوطني، الداخلية، العدل، المالية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال²⁴⁹، يعينهم رئيس الجمهورية²⁵⁰.

بالنسبة لاشتراط عنصر التخصص في عضوية هذه السلطات، وأخذا في الاعتبار طبيعة المجال الذي تشرف عليه هذه الهيئات وما يتميز به من دقة وتقنية وتركيب، فقد اشترط المشرع في تشكيلة السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني، تعيين الكفاءات في مجال العلوم التقنية المتعلقة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال وفي مجال قانون تكنولوجيات الاعلام والاتصال وفي مجال اقتصاد تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

بالنسبة للسلطة الحكومية، اشترط المرسوم التنفيذي رقم 16-135 تعيين أعضاء مجلس التوجيه برتبة مدير على الأقل بالنظر لكفاءاتهم لاسيما في مجال العلوم التقنية المتعلقة بالتصديق الالكتروني أو بأمن الأنظمة المعلوماتية²⁵¹.

أما بالنسبة للسلطة الاقتصادية، فقد اشترط المشرع في الأعضاء الكفاءة التقنية والقانونية والاقتصادية²⁵².

الملاحظ أن المشرع قد جمع بين المجال القانوني التقني والاقتصادي وهو مسلك إيجابي يخدم مجال التصديق الالكتروني لأنه يجمع التخصصات التي يحتاجها.

يمكن أن نلاحظ أن الفرق بين تشكيلة سلطات الضبط وتشكيلة السلطة الحكومية، أن هذه الأخيرة مشكلة من ممثلي السلطة التنفيذية، ومنه فتبعيتها لها مؤكدة فهي في الأصل جهاز إداري كلاسيكي، بينما تشكيلة سلطات الضبط المستقلتين من خارج السلطة التنفيذية مما يضمن لهما الاستقلالية ولو النسبية.

بالنسبة لنظام العهدة: كرس المشرع الجزائري عهدة الأعضاء في السلطات الثلاث بأربع سنوات بالنسبة للسلطة الوطنية²⁵³ وثلاث سنوات بالنسبة للسلطة الحكومية²⁵⁴ والسلطة الاقتصادية²⁵⁵.

²⁴⁹ طبقا لنص المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 16-135.

²⁵⁰ طبقا لنص المادة 6 في فقرتها الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 16-135.

²⁵¹ بموجب نص المادة 5 في فقرتها الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 16-135.

²⁵² طبقا لنص المادة 20 من القانون رقم 18-04، بينما لم يشترط قانون البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية رقم 2000-03 في سلطة

ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية أية شروط (راجع المادة 15 منه).

²⁵³ طبقا لنص المادة 19 في فقرتها الثالثة من القانون رقم 15-04.

²⁵⁴ طبقا لنص المادة 6 في فقرتها الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 16-135.

²⁵⁵ طبقا لنص المادة 20 في فقرتها الأولى من القانون رقم 18-04.

اشترط المشرع في سلطتي الضبط عدم وجود حالات التنافي مع مجموعة من الوظائف تتمثل بالنسبة للسلطة الوطنية في الوظائف العمومية، في القطاع الخاص، المهن الحرة، مع العهدة الانتخابية، كل اشهر أو دعم أو امتلاك مباشر أو غير مباشر لمصالح في قطاع تكنولوجيايات الاعلام والاتصال²⁵⁶

بالنسبة لسلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، فتنافى العضوية فيها مع أي نشاط مهني، منصب عمومي، امتلاك مباشر أو غير مباشر لمصالح في مؤسسة تابعة لقطاع البريد والاتصالات الالكترونية والسمعي البصري والاعلام والاعلام الآلي²⁵⁷.

2/ نظام عمل سلطات التصديق الالكتروني

أ/ بالنسبة للسلطة الوطنية للتصديق الالكتروني: وضعت المادة 20 من القانون رقم 04-15 مصالحي تقنية وإدارية تحت رئاسة مدير عام يعينه رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير الأول، لكن المشرع أحال للتنظيم لتحديد كيفية سير هذه المصالح ومهامها، وبالفعل صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-134²⁵⁸، الذي حدد هذه المصالح التقنية والإدارية وهي دائرة تقنية، دائرة أمن البنى التحتية، دائرة الإدارة العامة والشؤون القانونية بموجب المادة 7، كما حددت المواد من 8 إلى 10 مهام هذه المصالح.

أعطى المشرع رئيس مجلس السلطة صفة الأمر بالصرف، مع إمكانية تفويضه للمدير العام²⁵⁹. يتخذ المجلس قراراته بالأغلبية، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس²⁶⁰.

تعد السلطة نظامها الداخلي الذي ينشر في الجريدة الرسمية، كما تزود المصالح التقنية والإدارية بنظام داخلي يعده المدير العام ويصادق عليه مجلس السلطة ويوافق عليه الوزير الأول ويشهر داخليا²⁶¹

ب/ بالنسبة للسلطة الحكومية للتصديق الالكتروني: وبموجب الإحالة بواسطة المادة 27 من القانون رقم 04-15 للتنظيم، صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-135 المؤرخ في 25 افريل 2016 المحدد لطبيعة السلطة الحكومية وتشكيلها وتنظيمها وسيرها²⁶²، الذي حدد هيئات تسيير السلطة الحكومية في المدير العام ومجلس التوجيه وهيكل تقنية وإدارية، جعل المدير العام مسئولاً عن إدارة وتسيير السلطة

²⁵⁶ طبقاً لنص المادة 21 من القانون رقم 04-15.

²⁵⁷ طبقاً لنص المادة 23 من القانون رقم 04-18.

²⁵⁸ مؤرخ في 25 افريل 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 26 مؤرخة في 28 افريل 2016

²⁵⁹ طبقاً لنص المادة 22 من القانون رقم 04-15.

²⁶⁰ طبقاً لنص المادة 23 من القانون رقم 04-15.

²⁶¹ طبقاً لنص المواد 11-12-13 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134.

²⁶² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 26 مؤرخة في 28 افريل 2016.

الحكومية بموجب المادة 14 من المرسوم، من بين صلاحياته في هذا الاطار إعداد جدول اجتماعات المجلس وتبليغ الأعضاء به قبل 15 يوما من تاريخ الاجتماع²⁶³.

يعمل مجلس التوجيه عن طريق التداول²⁶⁴. تتخذ قراراته بأغلبية الأصوات الحاضرين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس²⁶⁵.

أما الهياكل التقنية والإدارية فتتمثل في مديرية البنى التحتية لتسيير المفاتيح، مديرية الدراسات والبحث والتطوير، مديرية أمن البنى التحتية، مديرية الأنظمة المعلوماتية، مديرية الإدارة العامة²⁶⁶.

يوضع نظاما داخليا يخص هياكل السلطة الحكومية، يعده المدير العام ويخضع لموافقة مجلس التوجيه ويتم اشهاره داخليا²⁶⁷.

ج/ بالنسبة للسلطة الاقتصادية: فيحكم سيرها نص القانون رقم 04-18، حيث تكون مداوات المجلس صحيحة بحضور 5 من أعضائه على الأقل، تتخذ قراراتها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين مع ترجيح صوت الرئيس في حالة تعادل الاصوات²⁶⁸. يعد مجلس السلطة نظامه الداخلي الذي يحدد قواعد عمله وحقوق وواجبات أعضائه والمدير العام، وينشر في النشرة الرسمية للسلطة خلال الشهرين المواليين لدخول القانون حيز النفاذ²⁶⁹.

2/ مهام وصلاحيات سلطات التصديق الالكتروني في مجال التصديق الالكتروني

تتعدد وتنوع مهام هذه السلطات الثلاث في مجال التصديق الالكتروني، لكن الملاحظة التي يمكن إبدائها هي اشتراكها في الوظيفة العامة التي كلفت بها وهي ضبط نشاط التصديق الالكتروني، سواء تعلق الأمر:

- بترقية استعمال التوقيع أو التصديق الالكتروني وتطويرهما وضمان موثوقية استعمالهما، بالنسبة للسلطة الوطنية طبقا لنص المادة 18 من القانون رقم 04-15.

²⁶³ الذي يمكن تقليصه في حالات غير عادية إلى 8 أيام، طبقا لنص المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 16-135.

²⁶⁴ حددت المادة 10 من المرسوم التنفيذي نصاب الحضور حتى تصح مداوات المجلس وهو 3/2 ثلثي أعضائه على الأقل، وفي حالة عدم اكتماله يعقد اجتماع جديد في غضون 8 أيام الموالية لتاريخ الاجتماع المؤجل، وفي هذه الحالة تصح المداوات مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

²⁶⁵ طبقا لنص المادة 11 من المرسوم التنفيذي. وتدون مداوات المجلس في محاضر يوقعها الرئيس والأعضاء الحاضرين طبقا لنص المادة 12 من المرسوم التنفيذي.

²⁶⁶ طبقا لنصوص المواد من المادة 18 إلى المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 16-135.

²⁶⁷ طبقا لنص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 16-135، وحددت المادة 26 مضمونه كالاتي: شروط التوظيف، حقوق وواجبات الموظفين، شروط وكيفيات التدرج الوظيفي، النظام التأديبي، مسائل أخرى ترتبط بسير هياكل السلطة الحكومية.

²⁶⁸ طبقا لنص المادة 21 من القانون رقم 04-18.

²⁶⁹ طبقا لنص المادة 24 من القانون رقم 04-18.

- متابعة ومراقبة نشاط التصديق الإلكتروني للأطراف الثالثة الموثوقة²⁷⁰ وتوفير خدمات التصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي²⁷¹ بالنسبة للسلطة الحكومية طبقا لنص المادة 28 من القانون رقم 04-15.

- متابعة ومراقبة مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني²⁷² الذين يقدمون خدمات التوقيع والتصديق الإلكترونيين لصالح الجمهور بالنسبة للسلطة الاقتصادية طبقا لنص المادة 30 من القانون رقم 04-15.

لذلك كلفها المشرع بمهام متعددة ومنحها مجموعة من الصلاحيات²⁷³ يمكن تصنيفها حسب طبيعتها إلى:

أ/ إعداد سياسات التصديق الإلكتروني ودفاتر الشروط والموافقة عليها:

➤ بالنسبة للسلطة الوطنية:

- مهمة إعداد سياستها للتصديق الإلكتروني²⁷⁴ والسهر على تطبيقها بعد الحصول على الرأي الإيجابي من قبل الهيئة المكلفة بالموافقة²⁷⁵، وهي الوزير الأول في منطلق هذا القانون.

- الموافقة على سياسات التصديق الإلكتروني الصادرة عن السلطة الحكومية والاقتصادية²⁷⁶.

²⁷⁰ عرف القانون رقم 04-15 طبقا لنص المادة 11/2، الطرف الثالث الموثوق بأنه كل شخص معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق الكتروني موصوفة، وقد يقدم خدمات أخرى متعلقة بالتصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في الفرع الحكومي.

²⁷¹ عرف القانون رقم 04-15 بموجب المادة 2 ف13 المتدخلون في الفرع الحكومي بالمؤسسات العمومية والإدارات والهيئات العمومية المحددة في التشريع المعمول به والمؤسسات الوطنية المستقلة وسلطات الضبط والمتدخلون في المبادلات ما بين البنوك وكذا كل شخص أو كيان ينتهي إلى الفرع الحكومي بحكم طبيعته أو مهامه.

²⁷² عرف القانون رقم 04-15 ضمن الفقرة 12 من المادة 2 مؤدي الخدمات التصديق الإلكتروني كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق الكتروني موصوفة. وقد يقدم خدمات أخرى في المجال. وعرف شهادات التصديق الإلكتروني بأنها الوثيقة في شكل الكتروني تثبت الصلة بين بيانات التحقق من التوقيع الإلكتروني والموقع ضمن الفقرة 7. أنظر بتفصيل أكثر حول تعريف مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني وشروط اكتساب الصفة و شهادة التصديق الإلكتروني. انظر: رضوان قرواش، هيئات التصديق الإلكتروني في ظل القانون رقم 04-15 المتعلق بالقواعد العامة للتوقيع والتصديق الإلكترونيين - المفهوم والالتزامات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، جوان 2017، ص 413-415؛ دحماني سمير، التوقيع الإلكتروني الموصوف - دراسة مقارنة بين التوجيه رقم 99-93 المتعلق بالتوقيعات الإلكترونية والقانون رقم 04-15، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 1، جوان 2017، ص 183-186؛ محمد بن ذهبية وآخرون، التوقيع والتصديق الإلكترونيين في ظل القانون رقم 04-15 من دعائم ارساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس.

²⁷³ حتى ولو كان المشرع في المواد 18، 28 و30 من القانون رقم 04-15 في فقراتها الأولى يذكر مهام عوض صلاحيات، ولكنها في الوقت نفسه تشمل الصلاحيات.

²⁷⁴ هي مجموع القواعد والإجراءات التنظيمية والتقنية المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، طبقا لنص المادة 2 في الفقرة 15.

²⁷⁵ طبقا لنص المادة 18 في فقرتها الأولى.

²⁷⁶ طبقا لنص المادة 18 في فقرتها الأولى.

➤ بالنسبة للسلطة الحكومية:

- إعداد سياساتها للتصديق الالكتروني وعرضها على السلطة للموافقة (وهي السلطة الوطنية) طبقا لنص الفقرة 3 من المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134، والسهر على تطبيقها.
- الموافقة على سياسات التصديق الصادرة عن الأطراف الثالثة الموثوقة والسهر على تطبيقها.

➤ بالنسبة للسلطة الاقتصادية للتصديق الالكتروني:

- إعداد سياساتها للتصديق الالكتروني وعرضها على السلطة للموافقة عليها (وهي السلطة الوطنية) طبقا لنص الفقرة 3 من المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134، والسهر على تطبيقها.
- الموافقة على سياسات التصديق الصادرة عن مؤدي خدمات التصديق الالكتروني والسهر على تطبيقها.
- ما يمكن استنتاجه أن السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني تعد السلطة الام او الوصية على السلطتين الحكومية والاقتصادية في مجال اعداد والموافقة على سياسات التصديق الالكتروني، ومنه فسياسات هذه الأخيرة يجب أن تكون متوافقة مع السياسة العامة التي تضعها السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني.

- إعداد السلطة الاقتصادية لدفتر الشروط الذي يحدد شروط وكيفيات تأدية خدمات التصديق الالكتروني بموجب المادة 30 في فقرتها 12 من القانون رقم 15-04 وعرضه على السلطة الوطنية للموافقة عليه²⁷⁷.

ب/ التدقيق وحماية المنافسة:

- عرف المشرع عملية التدقيق ضمن المادة 2 في الفقرة 16 من القانون رقم 15-04 بأنها التحقق من مدى المطابقة وفقا لمرجعية ما، وتتمثل المرجعية هنا بالأساس في سياسات التصديق الالكتروني ودفاتر الشروط. وقد كلف السلطات الثلاث بالتدقيق كالاتي:

- بالنسبة للسلطة الوطنية فقد كلفت للقيام بعمليات التدقيق على مستوى السلطتين الحكومية والاقتصادية للتصديق الالكتروني عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق طبقا لنص المادة 18 في فقرتها الخامسة²⁷⁸.

²⁷⁷ بموجب المادة 4 في فقرتها الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 16-134.

²⁷⁸ وأكدت المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 16-134 كما يلي: "تكلف خلية التدقيق بما يأتي: التدقيق الداخلي للسلطة الوطنية للتصديق - دراسة وتحليل تقارير التدقيق الخاصة بالسلطتين الحكومية والاقتصادية للتصديق الالكتروني التي تنجزها الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق..."

- بالنسبة للسلطة الحكومية فقد كلفها المشرع بالقيام بعملية التدقيق على مستوى الطرف الثالث الموثوق عن طريق الهيئة الحكومية المكلفة بالتدقيق طبقا لسياسة التدقيق طبقا لنص المادة 28 في فقرتها السادسة.

- بالنسبة للسلطة الاقتصادية فهي مكلفة بالتحقق من مطابقة طالبي التراخيص مع سياسة التصديق الالكتروني بنفسها أو عن طريق مكاتب تدقيق معتمدة وإجراء كل مراقبة طبقا لسياسة التصديق الالكتروني ودفتر الشروط، لذلك يمكنها مطالبة مؤدي خدمات التصديق الالكتروني أو كل شخص معني بأى وثيقة أو معلومة تساعد في تأدية المهام المخولة لها بموجب القانون²⁷⁹.

بالنسبة لحماية المنافسة، فقد كلف المشرع السلطة الاقتصادية بالسهر على وجود منافسة فعلية ونزيهة باتخاذ كل التدابير اللازمة لترقية أو استعادة المنافسة بين مؤدي خدمات التصديق الالكتروني²⁸⁰. ويمكن هنا أن نرجع للقانون رقم 04-18 الذي كلف هذه السلطة طبقا لنص المادة 18 منه، بإحالة الملف المتعلق بالمنافسة لمجلس المنافسة إذا كان من اختصاصه والعكس صحيح.

ج/ منح التراخيص

الترخيص في مفهوم هذا القانون يعني نظام استغلال خدمات التصديق الالكتروني الذي يتجسد في الوثيقة الرسمية الممنوحة لمؤدي الخدمات بطريقة شخصية تسمح له بالبدا الفعلي في توفير خدماته²⁸¹.

يمنح الترخيص بموجب قرارات إدارية فردية تندرج في إطار الصلاحيات الممنوحة لسلطات الضبط المستقلة في مجال رقابة النفاذ إلى بعض النشاطات أو المهن²⁸².

أوكلت هذه الصلاحية للسلطة الاقتصادية بموجب المادة 30 في فقرتها الثانية، لمؤدي خدمات التصديق الالكتروني بعد موافقة السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني²⁸³. وقد حدد الفصل الثالث من القانون رقم 04-15 في فرعه الأول شروط منح التراخيص في طالب الترخيص²⁸⁴، كما فرض القانون قبل منح

²⁷⁹ طبقا للفقرتين 8-11-13 من المادة 30 من القانون رقم 04-15.

²⁸⁰ طبقا لنص المادة 30-9 من القانون رقم 04-15.

²⁸¹ طبقا لنص المادة 2 في الفقرة 10 من القانون رقم 04-15.

²⁸² نصت المادة 33 من القانون رقم 04-15 على ما يلي: "يخضع نشاط تأدية خدمات التصديق الالكتروني إلى ترخيص تمنحه السلطة الاقتصادية.."

²⁸³ كلف المرسوم التنفيذي رقم 16-134 في المادة 8 الدائرة التقنية وهي إحدى مصالح التقنية والادارية لدى السلطة الوطنية بإبداء رأي تقني فيما يخص دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات أداء خدمات التصديق الالكتروني للموافقة عليه من قبل مجلس السلطة.

²⁸⁴ نصت المادة 34 من القانون رقم 04-15 "...يجب على كل طالب ترخيص لتأدية خدمات التصديق الالكتروني:- أن يكون خاضعا للقانون الجزائري..- أن يتمتع بقدره مالية كافية - أن يتمتع بمؤهلات وخبرة ثابتة في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال - أن لا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة أو جنحة تتنافى مع النشاط."

الترخيص منح شهادة التأهيل لمدة سنة واحدة قابلة ببتجديد مرة واحدة لهيئة الوسائل اللازمة لتأدية الخدمات، كما حدد مدة الترخيص بـ 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة طبقا لنص المادة 50 من القانون.

د/ صلاحيات في المجال الاستشاري والإعلامي

تتمتع سلطات الضبط المستقلة في إطار وظيفتها لضبط النشاطات بسلطة استشارية واسعة ومهمة، بموجب ما لديها من خبرة واطلاع والمأم بمقتضيات القطاع الذي تضبطه²⁸⁵، وهي في مجال التصديق الإلكتروني تتمتع بسلطة:

- اقتراح مشاريع تمهيدية لنصوص تشريعية أو تنظيمية تتعلق بالتصديق الإلكتروني على الوزير الأول²⁸⁶.
- تقديم الرأي عند اعداد أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي ذي صلة بالتوقيع أو التصديق الإلكتروني طبقا لنص المادة 18 في فقرتها الأخيرة، هذا بالنسبة للسلطة الوطنية.

أما في مجال الاعلام فهنا تلتزم السلطتين الحكومية والسلطة الاقتصادية بارسال كل المعلومات المتعلقة بالنشاط التصديق الإلكتروني إلى السلطة الوطنية دوريا أو بناء على طلب منها²⁸⁷.

بالنسبة للسلطة الاقتصادية فتلتزم بإصدار التقارير والاحصائيات العمومية وتقديم تقرير سنوي يتضمن وصف نشاطاتها مع احترام مبدأ السرية. وتقوم هذه الأخيرة بإبلاغ النيابة العامة بالافعال ذات الطابع الجزائي²⁸⁸.

ه/ الصلاحيات التنازعية

تتضمن الصلاحيات التنازعية صلاحية الفصل في النزاعات بواسطة التحكيم وسلطة فرض العقوبات، وقد منحهما المشرع الجزائري لبعض السلطات الإدارية المستقلة في إطار ضبطها للقطاعات²⁸⁹، ومن بينها السلطة الاقتصادية التي تتمتع بصلاحيات التحكيم في النزاعات القائمة بين مؤدي خدمات التصديق

²⁸⁵ تتمتع الآراء والتوصيات والمقترحات التي تصدرها السلطات الإدارية المستقلة بمصدقية وقوة بالنظر لكونها صادرة عن خبراء في المجالس الجماعية التي تتشكل منها، وقد رأينا ذلك في تشكيلة السلطة الوطنية والاقتصادية.

²⁸⁶ بموجب نص المادة 4-18 من القانون رقم 04-15.

²⁸⁷ طبقا لنص المادة 5-28 7-30 من القانون رقم 04-15.

²⁸⁸ طبقا لنص المادة 14-30 من القانون رقم 04-15.

²⁸⁹ على غرار سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية ولجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بموجب نصي انشاءهما: القانون رقم 18-04 والمرسوم التشريعي رقم 10-93.

الالكتروني فيما بينهم أو مع المستعملين²⁹⁰. وبما أن القانون رقم 04-15 لم يحدد الإجراءات المتبعة، يمكن الرجوع للقانون رقم 04-18 لتحديد الإجراءات المتبعة.

أما السلطة العقابية فقد منحت أيضا لهذه السلطة بموجب المادة 64 من القانون رقم 04-15، في حالة عدم احترام مؤدي خدمات التصديق الالكتروني أحكام دفاتر الأعباء وسياسة التصديق الالكتروني الخاصة والموافق عليها من السلطة نفسها، وذلك بعد اعذار مؤدي الخدمات الالكترونية بالامتنال لالتزاماتهم لمدة تتراوح بين 8 أيام وثلاثين يوما، حيث يبلغون بالمآخذ المتخذة ضدهم لتقديم مبرراتهم الكتابية، وفي حالة عدم الامتنال تتخذ العقوبات التالية: قرار سحب الرخصة وإلغاء شهادته حسب الحالة بعد موافقة السلطة الوطنية²⁹¹ وتكون التجهيزات التابعة لمؤدي الخدمات محل تدابير تحفظية، مع تطبيق العقوبات الجزائية طبقا لنصوص المواد من 66 إلى 75²⁹².

- السلطة الوطنية لحماية معالجة المعطيات الشخصية

لم يتوقف التطور في مجال المعلوماتية على الجانب التقني فحسب بل تعداه الى الحياة الشخصية للأشخاص، خصوصا في ظل تزايد المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، لذلك كان لا بد من توفير الدولة الحماية اللازمة. ومن بين الآليات المستحدثة السلطة الوطنية لحماية معالجة المعطيات الشخصية²⁹³، وهي سلطة ضبط مجال معالجة المعطيات الشخصية بموجب القانون رقم 07-18.

1/ تشكيلة الهيئة

تعتبر السلطة بنص المادة 22 من القانون سلطة إدارية مستقلة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الاداري والمالي. تتشكل من:

²⁹⁰ طبقا لنص المادة 30-10 من القانون رقم 04-15.

²⁹¹ لكن إذا تعلق المخالفات بمقتضيات الدفاع الوطني والأمن العمومي تسحب الرخصة فورا، طبقا لنص المادة 65 من القانون رقم 15-04.

²⁹² فاطمة الزهراء تبوب، التوقيع والتصديق الالكتروني في ظل القانون رقم 04-15، حوليات جامعة الجزائر 1، عدد 29 الجزء 2، ص ص. 319-320.

²⁹³ ضبط المشرع الجزائري تعريف المعطيات ذات الطابع الشخصي كالآتي: هي كل معلومة بغض النظر عن دعائها متعلقة بشخص معرف أو قابل للتعريف... بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لاسيما بالرجوع الى رقم التعريف أو عنصر أو عدة عناصر خاصة بهويته البدنية أو الفيزيولوجية أو الجينية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. وذلك بموجب نص المادة 3 من القانون رقم 18-07. أنظر بتفصيل أكثر حول تعريف المعطيات ذات الطابع الشخصي: العيداني محمد العيد، يوسف رزق، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون رقم 07-18 (المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 5 ديسمبر 2018، ص ص. 118-119.

- ثلاث شخصيات من بينهم الرئيس يختارهم رئيس الجمهورية من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل السلطة الوطنية

- ثلاث قضاة يقترحهم المجلس الاعلى للقضاء من بين قضاة المحكمة العليا ومجلس الدولة

- عضو من كل غرفة من البرلمان يتم اختياره من قبل رئيس كل غرفة بعد التشاور مع رؤساء المجموعات البرلمانية

- ممثل واحد عن المجلس الوطني لحقوق الانسان؛ ممثل عن وزير الدفاع الوطني؛ ممثل عن وزير الخارجية؛ ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية؛ ممثل عن وزير العدل حافظ الاختام؛ ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلوكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة؛ ممثل عن الوزير المكلف بالصحة؛ الممثل عن الوزير المكلف بالعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

يتم اختيار هؤلاء الاشخاص حسب تخصصهم القانوني أو التقني في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي. ويعين الاعضاء لعهدة مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد.

2/ مهام وصلاحيات السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

كلفت السلطة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية بمجموعة من المهام والصلاحيات تتمثل في الآتي²⁹⁴:

- وضع القواعد المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛ قواعد السلوك والاخلاقيات التي تخضع لها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

- منح التراخيص وتلقي التصريحات المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛ الترخيص بنقل المعطيات ذات الطابع الشخصي نحو الخارج.

- تلقي الاحتجاجات والطعون والشكاوى بخصوص تنفيذ معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي واعلام أصحابها بمآلها.

- توقيع العقوبات وفقا لنص المادة 46 من هذا القانون كما يلي: الانذار؛ الاعذار؛ السحب المؤقت لمدة لا تتجاوز سنة واحدة أو السحب النهائي لوصل التصريح أو الترخيص؛ الغرامة.

- إحالة الملفات للنائب العام في حالة معاينة وقائع تحتمل الوصف الجزائي.

²⁹⁴ عائشة بن قارة مصطفى، آليات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري وفقا لأحكام القانون رقم 07-18، مجلة العلوم القانونية ولسياسية، المجلد 10، العدد 1، افريل 2019، ص. 750-752.

- تقديم الاستشارات للأشخاص والكيانات التي تلجأ لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي أو التي تقوم بخبرات أو تجارب من طبيعتها ان تؤدي الى مثل هذه المعالجة.

ثالثا: استطلاع رأي المواطن في تقييم بعض التجارب ومقومات النجاح (الاستمرار في تنفيذ

المشروع)

1/ استطلاع رأي المواطن في تقييم بعض التجارب من خلال بعض الدراسات المحكمة

كان من المفروض أن يكون استطلاع رأي المواطن في تجربة الإدارة الإلكترونية أو رقمنة الإدارة المحلية (البلدية) بالخصوص، من خلال التقرب من عينة من المواطنين (موظفين أو من خارج البلدية) لكن الظروف الصحية الاستثنائية التي عشناها في ظل جائحة كورونا خلال الموسمين الجامعيين اللذين تم تدريس المقياس خلالهما حالت دون ذلك، مما اضطرنا الأمر إلى الاعتماد على بعض الدراسات المحكمة التي تضمنت "دراسات حالة"، من أهمها دراسة للباحثين: بلقاسم بومعزة وكمال العقرب

- توصل الباحثين في المقال المعنون: "الإدارة الإلكترونية كدعامة لعصرنة البلدية" دراسة حالة بلدية حجرة النص²⁹⁵. وقد اختار الباحثان هذه البلدية كعينة، وهي إحدى بلديات تيبازة الرائدة في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بسبب جاهزيتها الكبرى لتبني الإدارة الإلكترونية للإيحية المالية التي تتوفر عليها البلدية والموارد البشري ذي الكفاءة.

وقد تم الاعتماد على طريقة المقابلة وتم اختيار العينة مجموعة من الأفراد بناء على موقعهم الوظيفي والمهام المفترض بجوانب الموضوع وهم رئيس المجلس الشعبي البلدي، الأمين العام للبلدية، نائب الرئيس المكلف بعصرنة الإدارة، المكلف بتسيير الأرضية البيومترية، رؤساء المصالح والمكاتب أو المكلفون بتسييرها (المصلحة البيومترية، الإعلام الآلي، الحالة المدنية، تنقل الأشخاص والمركبات، الشؤون الاجتماعية، الموارد البشرية)²⁹⁶.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية²⁹⁷:

- احتواء البلدية على أجهزة الإعلام الآلي من علامات أصلية (الطابعات، آلات المسح والنسخ، الهاتف، الفاكس، شاشات عرض الكترونية، شاشات عرض الكترونية، أجهزة الحماية البصرية).

- نقص كبير في برامج التدريب سواء تلك التي تتعلق بتطبيقات الإدارة الإلكترونية أو غيرها.

- عدم التلاؤم بين الهيكل التنظيمي ومتطلبات إرساء قواعد عصرنة الإدارة، مع اقتراح هيكل جديد منذ سنة 2012 لم تتم الموافقة عليه.

²⁹⁵ بلقاسم بومعزة، كمال العقرب، المرجع السابق، ص. 99.

²⁹⁶ بلقاسم بومعزة، كمال العقرب، المرجع السابق، ص. 112.

²⁹⁷ المرجع نفسه، ص. 112-114.

- تنوع اشكال التواصل الالكتروني ما بين صفحة البلدية، موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، البريد الالكتروني وشاشات العرض لا يصال المعلومة للمواطن.

- تبني البلدية الادارة الالكترونية في الشق المتعلق بالخدمات التي اطلقتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية المتمثلة في: رقمنة الوثائق البيومترية، سجلات الحالة المدنية، البريد الالكتروني المؤمن. والشق المتعلق بالمبادرة المحلية على غرار: برامج التسيير المتعلقة بالمسار المهني، الأجور، التأشير الالكتروني للحضور، تسيير المخزن، تسيير الحاضرة واعداد الميزانيات.

- تجاوب المواطن مازال ضعيفا .

- فيما يخص الحماية الموفرة للعناصر المادية والغير المادية فهي متوفرة بشكل كاف في البلدية.

لكن العائق الاكبر في وجه تطوير الادارة الالكترونية في البلدية بقاء المسائل رهينة القرارات الفوقية للإدارة المركزية والمثال على ذلك رفض مبادرة البلدية للتكفل بشبكة Wi-Max.

2/ مقومات النجاح (الاستمرار في تنفيذ المشروع)

في ظل واقع جزائري يشهد صعوبات كبيرة تتعلق في جانب منها بانتشار الامية الالكترونية، تخلف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات، ضعف شبكة الانترنت و تأخر التاطير التشريعي والتنظيمي الذي يواكب متطلبات تطبيق الرقمنة وضعف الوعي العام المؤسساتي والمجتمعي ومنه القناعة الأكيدة بضرورة التحول الرقمي، تحتاج الجزائر إلى جهود معتبرة وصادقة لإستكمال انجاز مشروع الحكومة الالكترونية 2013 قد تتعلق ب:

- إعادة النظر في صياغة خطة تحول الكترونية لتنفيذ استراتيجية ذات اهداف كمية ونوعية محددة بوضوح، بناء على المؤشرات او المعايير الموضوعية وإدماجها ضمن برنامج الحكومة²⁹⁸، مع إعطاء الاولوية لقطاع الاتصالات والمعلوماتية خصوصا فيما يتعلق بالبنية التحتية وتعميم شبكة الانترنت والرفع من سرعة التدفق. والاستفادة منها في كامل ارجاء الوطن. وذلك بالعمل من ناحية، على توصيل الالياف البصرية، هذا المشروع الذي يحتاج الى سنوات لانجازه. وقد وضعت مخططات لتطوير وتحسين نوعية الخدمة لدى اتصالات الجزائر منذ 3 سنوات لتعويض الالياف النحاسية بالالياف البصرية²⁹⁹،

²⁹⁸ فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص.320.

²⁹⁹ حيث تكون سرعة التدفق في الالياف النحاسية أضعف بكثير من سرعة التدفق داخل الالياف البصرية. وبالإطلاع على موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة تجد مخطط تطور امتداد الالياف البصرية بالكيلومتر، حيث بلغ سنة 2012 بلغ

ومن ناحية ثانية، ومع المحاولات الرامية للرفع من سرعة التدفق، خاصة مع ترتيب الجزائر الأخيرة افريقيا وما قبل الأخيرة عالميا، محاولة توزيع الضغط على مجموعة من الروابط سواء داخل الولاية أو ما بين الولايات أو على المستوى الدولي وتشجيع رقمنة القطاعات لاستغلال البيانات الداخلية بينها و رفع قدرة التخزين المؤقت (البيانات تمر على اتصالات الجزائر ثم الى المستخدم) لتفادي الاختناقات الداخلية والخارجية تجنب انعكاساتها السلبية على المستخدم (ضمان انعدام التذبذب في الانترنت) ومنه التخفيف من الضغط على الروابط الخارجية . بالإضافة الى إمكانية التغطية بالهاتف النقال بواسطة الساتليت لتعويض نقص التغطية بالكابل عندما يتعلق الامر بالمناطق البعيدة (مناطق الظل)³⁰⁰ ، بالإضافة الى ما صرح به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون من أن الجزائر تعزز زيادة رابط دولي يجتاز البحر المتوسط في اتجاه أوروبا مع بداية سنة 2021³⁰¹

- مرافقة ومتابعة عملية تنفيذ المشاريع ميدانيا.

- الابتعاد عن النسخ والتقليد والتظاهر لارضاء الضغوط الدولية، والنظر للواقع ومراعاة الخصوصيات والاحتياجات والامكانيات، و البدء باصلاح الحكومة التقليدية .

- التركيز على الفرد باعتباره عنصرا فاعلا وفعالا في التحول الالكتروني عن طريق تكثيف دورات التدريب والتكوين بالنسبة للموظفين العموميين وموظفي الشركات والمؤسسات الخاصة والتوعية والتحسيس بالنسبة للمواطن وتعزيز الاستعداد النفسي وترسيخ ثقته بحكومته وباهمية هذا التحول، في ضوء خطة إعلامية تعليمية مدروسة حسب الفئات العمرية، وذلك بادماج المواد التعليمية التي تتضمن تكنولوجيا المعلومات واستحداث تخصصات جديدة سواء في الاطوار التعليمية الثلاث أو التكوين المهني (لأن الجامعة أصلا تتضمن مثل هذه الفروع) والعمل على تعزيز الثقافة التكنولوجية والرقمية من خلال إقامة الملتقيات والمحاضرات والايام الدراسية مع الاستعانة بوسائل الاعلام بكل أنواعها وشبكة الانترنت والمراكز ودور الثقافة والمكتبات وكبريات المراكز المعتمدة والاعتماد على تكوين إطارات فنية ومتخصصة ومؤهلة في تطوير البرامج والتعامل مع التقنيات الحديثة.

- حل مشكل ضعف أو سوء التسيير خصوصا على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر، المسيرة بطريقة التسيير العمومي التقليدي البيروقراطي الاجتماعي وليس بمنطق النجاعة الاقتصادية: حيث تحتكر هذه الأخيرة تدفق الانترنت وفي مجال التوظيف، حيث توظف هذه الأخيرة 24 الف عامل عوض 4000 عامل

46231 – سنة 2013 بلغ 50800 كلم - سنة 2014 بلغ 61561 كلم – سنة 2015 بلغ 70700 كلم – سنة 2016 بلغ 76515 – سنة 2017

بلغ 127372 – سنة 2018 بلغ 145120. يبدو تطوير الامداد بالالياف البصرية بطيئ جدا.

³⁰⁰ مدير التسويق بمؤسسة اتصالات الجزائر ومهندس تقني، حصة تلفزيونية على قناة الشروق نيوز حول الرقمنة ، (بتاريخ 2020/09/08).

³⁰¹ رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لقاء مع الصحافة، التلفزة الجزائرية، القناة الثالثة، بتاريخ 2020/09/21.

(ماتحتاجه لأداء عملها). لذلك سيكون من الملائم فتح القطاع للمنافسة وللشركات الخاصة حتى الأجنبية (للاستفادة من الخبرات) بدفاتر شروط خاصة، والاهتمام بالكفاءات الجزائرية³⁰².

- تشجيع وتحفيز الاستثمارات في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال بتبسيط الإجراءات (تحتاج رخصة لتطوير تطبيق مدة زمنية معتبرة من سلطة الضبط) ومنح الإمتيازات، وخصوصا الاستثمارات الوطنية والمحلية، مع الاستفادة من خبرات وتمويل القطاع الخاص في إطار الشراكة معه أجنبي أو محلي.
- تفعيل أسلوب الشفافية في التعامل مع الفواعل المختلفة في الدولة وخصوصا المواطن باتاحة المعلومة الصحيحة من مصدرها الرسمي عن مدى التقدم في انجاز مختلف المشاريع والصعوبات التي تواجه الادارة.

- تفعيل رقمنة حقيقية للوزارات واشراك المجموعات المحلية في اعداد الخطط والبرامج الرقمية.
- تدعيم البحوث في مجال التكنولوجيا سواء على مستوى مراكز البحث أو الجامعات تقنيا وماليا .
- إعادة النظر في المواقع الرقمية للقطاعات الوزارية والبوابات الوطنية بتحديثها وتطويرها لجعلها اكثر فعالية من حيث المعلومات المتاحة والخدمات المقدمة، على غرار موقع legifrance.gov الفرنسي الذي طور بشكل جعله يصبح النسخة الأكثر تطورا للخدمات في مجال المعطيات القانونية³⁰³.
وهناك بعض الاقتراحات لوضع رؤية للحكومة الالكترونية، تؤطر استراتيجية الجزائر للحكومة الالكترونية كالآتي:

- يتمثل شعار الرؤية الجزائرية في "تقديم خدمات الكترونية متميزة عالية الجودة وبطريقة فعالة وفي وقت فعلي اتجاه كافة المتعاملين؛

- يجب الالتزام بمجموعة من المعايير عند وضع هذه الرؤية وتمثل في ما يلي:
- ان تكون الرؤيا واسعة وشاملة للاقتصاد الوطني وللبعد الدولي،
ان يتم تقييم شامل للوضع الراهن على ارض الواقع لمشروع الحكومة الالكترونية،
تطوير خطة وطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورفع طاقة استخدام الانترنت،
- القضاء على الفجوة الرقمية بين المؤسسات والقطاعات والمواطنين والاسر، نطاقات وتدفعات الانترنت والبرمجيات،

مكونات ومراحل الرؤية الاستراتيجية للحكومة الالكترونية في الجزائر: 2022-2027³⁰⁴:

³⁰² تصريحات متعاملين في التكنولوجيا ومسؤول الاعلام في مؤسسة اتصالات الجزائر، حصة تلفزيونية على قناة نوميديا حول الرقمنة بتاريخ: 2020/06/04.

³⁰³Marie- José Palasz, les droits des usagers de l'administration électronique, in, Georges Chatillon,Op.Cit., p. 149.

أ/ مقومات النجاح لمشروع الحكومة الالكترونية 2022-2027

- يجب ان تكون هناك قيادات سياسية وإدارية عليا تفكر استراتيجيا وتحمل فكرة الحكومة الالكترونية في قلب المبادرات الالكترونية من القيادات العليا في الدولة المتمثلة في الرئاسة والحكومة، الوزارات، المديرية العامة، مع اشراك الخبراء،
- اعداد لجنة حكومية خاصة بالمشروع مع ممثلها على مستوى الوزارات، وذلك ما تم تجسيده فعلا في الالونة الاخيرة، حيث أنشئت وزارة الرقمنة ، تضمن تخصيص الموارد والخبرات اللازمة واتخاذ المبادرة في تنفيذ المشروع.

- منح الفريق المسؤول عن تنفيذ المشروع كامل الصلاحيات وسلطة اخذ القرار المالي والسياسي،
- الفصل بين صلاحيات السلطات المركزية والصلاحيات الهيئات اللامركزية.

ب/ متطلبات عملية انجاح مشروع الحكومة الالكترونية 2022-2027

- تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية يكون بالتدرج عبر مراحل على مدى خمس سنوات، مع تحديد مجالات التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي خطت خطوات واسعة في مجال الرقمنة على غرار قطاع العدالة، قطاع التامينات الاجتماعية والادارة المحلية.
- مراجعة القوانين اللازمة لعمل الحكومة الالكترونية.
- تقديم الخدمات للمستفيد النهائي لتجنب حالات التكرار والازدواجية والبيروقراطية في الاعمال الحكومية، وسد الثغرات القانونية وضمان الامن الرقمي،
- تهيئة واعداد الموظفين للتعامل الرقمي،
- الترويج لمشروع الحكومة الالكترونية والتعريف بالخدمات الالكترونية .
- فتح المجال للاستثمار والاستفادة من الخبرات في القطاع الخاص والخبرات الاجنبية وتشجيع البحث في المجال الرقمي.
- اتاحة الوصول الى الشبكة على أوسع نطاق والى المواقع الحكومية.
- الرقابة المستمرة على تنفيذ المشروع وإجراءات العمل.
- من متطلبات تنفيذ المشروع الاهتمام بالبنية التحتية كالأتي:
- توفير شبكات النطاق العريض ونشرها في كامل التراب الوطني.
- ربط الادارات العامة والمواطنين بالشبكة وتوفير الاجهزة الطرفية لتحقيق معدلات نفاذ كبيرة.

³⁰⁴ فاروق حريزي ومصطفى حوجو وعبد الرحيم بوجللال، التحول من خدمات الادارة الالكترونية الى الحكومة الالكترونية لتحسين الخدمات الرقمية بالجزائر، اعداد نموذج عملي خاص بالحكومة الالكترونية بالجزائر، مداخلة القيت في الملتقى العلمي الدولي الافتراضي حول: متطلبات واليات تطوير رقمنة خدمات المرفق العام للتحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، المنعقد بتاريخ 08-09 ديسمبر 2021.

- تطوير خدمات الهواتف النقالة وتوسيع نطاق الشبكات لتمس المناطق الحضرية والريفية.
- توفير التطبيقات اللازمة والخدمات التي تغطي الخدمات العامة والاعمال الالكترونية بواسطة الشبكة.
- تحديث المعلومات بشكل سريع على المواقع الحكومية.

ج/ مراحل انجاز مشروع الحكومة الالكترونية

حدد الباحث³⁰⁵ مراحل انجاز المشروع في أربعة مراحل:

المرحلة الاولى هي المرحلة التمهيديّة: حصرها الباحث في سنة واحدة بالنظر الى الخطوات التي خطتها الجزائر في مشروعها منذ سنة 2008. وتتعلق هذه المرحلة بالاصلاح الإداري الذي يمس الهياكل الإدارية تنظيميا ووظيفيا، بمحاولة تقليص الاجراءات وتفعيل مختلف أنواع الرقابة الادارية على مصدر القرار ومنفذه.

ويتم تنفيذ هذه المرحلة بتنظيم ورشات حكومية تضم جميع الوزارات المعنية والهيئات الحكومية بهدف احداث اصلاح اداري شامل يتماشى ومشروع الجزائر الالكترونية يشمل الجانب القانوني، الاداري وحتى سلوك وممارسات الموظفين.

مرحلة النشر او الاعلان: 2023-2024

خلال هذه المرحلة تقوم الحكومة بتوسي الوصول السريع للمعلومة من جميع الاطراف (مواطن، قطاعات الاعمال، ادارات عمومية)، وذلك بنشر المعلومات المفيدة في مواقع متعددة ومنعزلة ولا تتغير الا نادرا، مثلما يحدث اليوم، حيث نجد وزارات عديدة مثل العدل، الضمان الاجتماعي، التربية الوطنية، الداخلية، التجارة والطاقة لها نشر كبير للمعلومات على مواقعها تتعلق بالقطاع وعلاقته بالمستفيدين منه.

لكن لا بد في هذه المرحلة من تطوير محتوى المعلومات وتحسينها وزيادة عدد المواقع وانشائها خاصة بالنسبة للوزارات والقطاعات التي لم تتقدم في مشروع الرقمنة وطنيا مثل قطاع الصحة والمالية، وفق ما يخدم الرؤية الكلية لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر ووفق ما يضمن المرور الى المراحل الموالية لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية 2022-2027.

مرحلة التفاعل والتواصل: 2023-2024

بالنظر لضرورة تجسيد مشرو الحكومة الالكترونية توجب على الحكومة والجهات المعنية بتنفيذ هذا المشروع. وتحقق هذه المرحلة بالتزامن مع مرحلة النشر والاعلان، اي الانطلاقة في التفاعل مع المواطنين عبر المواقع الالكترونية بعد انشائها ونشر المعلومات فيها والاعلان عنها والتسويق لطريقة التفاعل معها ويكون بتفاعل المواطنين مع الخدمات والحصول لها بشكل مباشر مثل التحميل المباشر والتوقيع

³⁰⁵ فاروق حريزي ومصطفى حوحو وعبد الرحيم بوجلal، المرجع السابق.

الالكتروني وتحميل النماذج والربط بمواقع اخرى. وهذه الخدمة متوفرة حاليا في بعض الوزارات على غرار وزارة الداخلية والعدالة، لكنها ائبة وغير معلن عنها في وزارات اخرى مثل وزارة البريد .

مرحلة التبادل والمعاملات: 2025-2023

تبدأ في هذه المرحلة تنفيذ واتمام الخدمات الحكومية بشكل مباشر كغفجاء التبادل المالي بين الحكومة والمؤسسات المعنية مثل دفع الرسوم والضرائب والمخالفات عن بعد، وتعبئة نماذج الضريبة والتصريح بها بطريقة الكترونية، تقديم طلب تجديد رخصة وبطاقة التعريف او جواز السفر أو البطاقة المهنية أو اي خدمة الكترونية اخرى عن بعد، مع تسديد المستحقات وتكلفة المعاملة الالكترونية والتسجيل في المسابقات وملفات التوظيف وتحديد الاختبارات للتوجيه الجامعي.

مرحلة التكامل: 2027-2025

في هذه المرحلة يتمكن العميل والمواطن من الحصول على جميع المعلومات التي يحتاجها وان يستوفي جميع متطلباتها وان يطلب أو يتلقى جميع الخدمات التي يكون مخولا بتلقيها من مصدر واحد، أي انجاز بوابة الحكومة الالكترونية ومنفذ حكومي موحد.

خاتمة

إن مضي الجزائر قدما نحو تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية مؤكدا اليوم، وهو خيار لا رجعة فيه لكن يجب ان تتوفر الارادة الحقيقية للاستمرار فيه وأن تبنى الارضية اللازمة لذلك.

ومن اجل ذلك يجب الاهتمام بالبنية التحتية ورفع مستوى التدفق بواسطة توسيع شبكة الالياف البصرية وكذلك الاهتمام برفع الوعي الرقمي لدى الموظفين والمواطنين، وتحفيز الاستثمارات في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

الاسراع في تنصيب السلطات والهيئات المسؤولة والمشرفة على القطاعات الرقمية الحساسة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1 - ايمان عبد المحسن ذكي، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009، القاهرة.
- 2 - أسامة احمد المناعسة وجمال احمد الزعي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 3 - داود عبد الرازق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2007.
- 4 - محمد سمير احمد، الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 2009.
- 5 - عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2006.
- 6 - عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الازارطة، 2008.
- 7 - فهد بن ناصر العبود، الحكومة الالكترونية بين التخطيط والتنفيذ، الطبعة الثانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005.

ثانياً: الرسائل والاطروحات الجامعية

- 1 - محمد شايب، أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الالكترونية الحديثة والمقاصة الآلية لانشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي الكتروني في الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من مقتضيات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2016-2017.
- 2 - عبد الحكيم حططاش، دور الحكومة الالكترونية في الجزائر في تحسين إدارة العلاقة مع المواطن (CRM) ، دراسة تقييمية لمشروع الجزائر الالكترونية 2013، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2017-2018.

- 3 - عبد القادر عبان، تحديات الإدارة الالكترونية في الجزائر - دراسة سوسيولوجية بلدية الكاليتوس العاصمة -، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في علم الاجتماع، تخصص إدارة وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.
- 4 - عبد اللطيف باري ، دور ومكانة الحكومة الالكترونية في الأنظمة السياسية المقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 5 - عبد الكريم عشور ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
- 6 - وسيلة هني، اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة نماذج بعض البلدان العربية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي الياابس، 2017-2018.
- 7 - سمية بهلول، دور الادارة الالكترونية في تفعيل أداء الجماعات الاقليمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2017-2018.
- 8 - نسيم بورقعة، دور الادارة الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية : المصلحة البيومترية أنموذجا، مذكرة مكتملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر ، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، 2018-2019.

ثالثا: المقالات والدراسات

- 1 - العياشي زرار، أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على كفاءة العمليات الإدارية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، عدد 1، 2013.
- 2 - احمد باي، رانية هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد11، جوان 2017.

- 3 - ابتسام خطاف، شريف غياط، توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الالكترونية عبر مشروع الجزائر الالكترونية 2013 الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، 2018.
- 4 - المكي دراجي، راشدي موساوي، دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر – دراسة لنموذجين قطاعي العدالة والداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 17 جانفي 2018.
- 5 - الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم دفرور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 3 مجلد 2016.
- 6 - الهام غالم، مزايا وتحديات الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية، تجارب بعض الدول بما فيها الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصائيات التطبيقية، عدد 22، ديسمبر 2014.
- 7 - إلهام يحياوي، ليلي بوحديد، "أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة التعليم العالي بالجامعة الجزائرية"، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 3، العدد السادس، 2017
- 8 - المختار ولهي ، الإدارة الالكترونية في الدول العربية : المتطلبات والتحديات ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2019.
- 9 - العيداني محمد العيد، يوسف رزق، حماية المعطيات الشخصية في الجزائر على ضوء القانون رقم 07-18 (المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي)، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد 5 ديسمبر 2018.
- 10 - الحاج عرابة؛ محمد زرقون ، عصرنة نظام الضمان الاجتماعي – تجربة بطاقة الشفاء-، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2-2014.
- 11 - الطاهر شليحي وربحية قرينعي، الإدارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلدية – عرض لمشروع البلدية الالكترونية في الجزائر-، مجلة افاق وعلوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 2، 2019.
- 12 - بلقاسم بومعزة، كمال العقريب، الإدارة الالكترونية كدعامة لعصرنة البلدية – دراسة حالة بلدية حجرة النص، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 6 العدد 2، جانفي 2020.

- 13 جمال خنشور، تونس عباسية، "مساهمة الإدارة الالكترونية في تحسين جودة خدمات التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والمأمول"، مجلة آفاق علمية، جامعة تمنغاست، المجلد 12، العدد 2، 2020
- 14- هشام بخوش، الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال في ظل التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 7 جانفي 2017.
- 15- حكيم تبينة ، تطبيقات مشروع البلدية الالكترونية في الجزائر – قراءة في بعض نماذج الخدمة العمومية -، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد الخامس، العدد 3، سبتمبر 2020.
- 16- حاج قويدر قورين ، احمد بن يوسف ،تقييم مسار التحول نحو الحكومة الالكترونية بالجزائر في ظل تجارب عربية وعالمية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 20، العدد1، جامعة باتنة، جوان 2019.
- 17- محمد بن عدة ، دومة طهراوي ، برنامج الحكومة الالكترونية المتكاملة وسبل تطبيقها في الجزائر بالاعتماد على التجربة القطرية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 6، 2018.
- 18- منال قدواح ، مشروع بوابة المواطن الالكترونية في إطار استراتيجية الحكومة الالكترونية الجزائرية 2013 (بين النص والتطبيق)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد أ، عدد 47 جوان 2017.
- 19- مسعود دراوسي، آدم بين مسعود، الحكومة الالكترونية –متطلباتها ومعوقات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع.
- 20- موسى عبد الناصر، محمد قريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد11، جوان 2017.
- 21- مصطفى عبد اللطيف، زاويد لزهاري، حجاج نفيسة، "البلدية الإلكترونية أداة لتجويد الخدمة ورؤية مستقبلية واعدة، تجربة بلدية دبي وإمكانية الاستفادة منها"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث، جوان 2018.
- 22- مريم زان، دور الحكومة الالكترونية في عصنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها (نماذج قطاعية من مشروع الجزائر الالكترونية – الإنجازات والتحديات، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12.

- 23- مجذوب وهراني، الصيرفة الالكترونية كاستراتيجية لتفعيل الحكومة والحكومة الالكترونية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 2، العدد 3.
- 24- محمد بن ذهبية وآخرون، التوقيع والتصديق الالكترونيين في ظل القانون رقم 04-15 من دعائم ارساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس..
- 25- محمد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تحديث وسائل الدفع لخدمات التأمين في الجزائر – حالة بطاقة الشفاء في التأمينات الاجتماعية: revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale, ESC, n°11-2011
- 26- نوال عجالي، واقع نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر مع وقفة على استخدام بطاقة الشفاء، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد 2-2013.
- 27 - نوال عجالي؛ بن حمودة محبوب، نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بين حتمية العصرية وتقديم الخدمة الاجتماعية بعرض بطاقة الشفاء، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 2، 2017.
- 28 - نوفيل حديد، حنان كريط، الخدمات العمومية في ضوء تطبيق الإدارة الالكترونية – دراسة تقييمية للخدمات الإدارية بموقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المؤسسة، العدد 6، 2017.
- 29 - نور الدين باربار وفتيحة بلجيلالي، أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على تحسين جودة خدمات مصالح الضرائب في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 8، العدد 1 (2019).
- 30 - عائشة بن قارة مصطفى، آليات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في التشريع الجزائري وفقا لأحكام القانون رقم 07-18، مجلة العلوم القانونية ولسياسية، المجلد 10، العدد 1، افريل 2019.
- 31 - عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، "دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الثالث، ديسمبر 2013.
- 32 - فاطمة الزهراء تبوب، التوقيع والتصديق الالكترونيين في ظل القانون رقم 04-15، حوليات جامعة الجزائر 1، عدد 29 الجزء 2.

- 33 فتيحة فرطاس ، عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، مجلد 2، 2016.
- 34- فاروق حريزي، أثر استخدام الانترنت على الاتصال الداخلي بين الموارد البشرية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة لافارج بالمسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 2016/16.
- 35 فضيلة خلفون، رياض بوريش، "تطوير أداء الجماعات المحلية بالجزائر على ضوء مشروع الإدارة الالكترونية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، المجلد 8، العدد 16، جانفي 2020.
- 36 سمير دحماني، التوقيع الالكتروني الموصوف -دراسة مقارنة بين التوجيه رقم 99-93 المتعلق بالتوقيعات الالكترونية والقانون رقم 15-04، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 1، جوان 2017.
- 37 سليمان بوفاسة ، رشيد سعيداني، استراتيجيات التحول من الحكومة التقليدية الى الحكومة الالكترونية (مشروع الحكومة الالكترونية الجزائرية)، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، عدد 1، جانفي 2013.
- 38- سيد احمد مسيردي ، خديجة سعدي، مشروع الجزائر الالكترونية : واقع وتحديات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الرابع.
- 39 سحر قدوري، "الإدارة الالكترونية وامكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة"، مجلة المنصور، العدد 14، عدد خاص بالمؤتمر العلمي العاشر 24-25 تشرين الأول 2009، الجزء الأول، 2010.
- 40-رضوان قرواش، هيئات التصديق الالكتروني في ظل القانون رقم 15-04 المتعلق بالقواعد العامة للتوقيع والتصديق الالكترونيين -المفهوم والالتزامات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 24، جوان 2017.
- 41 شافية جاب الله، ملامح وأبعاد نجاح التحول إلى الحكومة الالكترونية في الدول النامية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2016.
- 42 توفيق غفصي، إقامة الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، 2019.

43 غنية نزلي، دور الإدارة الالكترونية في ترقية خدمات المرافق العمومية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة حمّة لخضر الوادي، العدد 12، جانفي 2016.

رابعاً: النصوص القانونية والتنظيمية

- 1 - القانون رقم 11-98 المؤرخ في 22/08/1998، المتعلق بالقانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، ج.ر عدد 62 مؤرخة في 24/08/1998.
- 2 - القانون رقم 01-08 المؤرخ في 23/01/2008 يتعلق بالتأمينات الاجتماعية، ج.ر عدد 4 مؤرخة في 27/01/2008.
- 3 - القانون رقم 04-09 مؤرخ في 5 أوت 2009 يتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر عدد 47 مؤرخة في 16/08/2009.
- 4 - القانون رقم 10-11 مؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، ج.ر عدد 37 مؤرخة في 03/07/2011.
- 5 - القانون رقم 07-12 مؤرخ في 21 فيفري 2012 يتعلق بالولاية، ج.ر عدد 12 مؤرخة في 29/02/2012.
- 6 - القانون رقم 03-14 المؤرخ في 23/03/2014 المتضمن سندات ووثائق جواز السفر البيومتري، ج.ر عدد 16 مؤرخة في 23-03-2014.
- 7 - القانون رقم 08-14 مؤرخ في 09/08/2014، المعدل والمتمم للقانون رقم 70-20 المؤرخ في 19/02/1970 المتضمن قانون الحالة المدنية، ج.ر عدد 49 مؤرخة في 20/08/2014.
- 8 - القانون رقم 03-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر عدد 6 مؤرخة في 10/02/2015.
- 9 - القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، ج.ر عدد 6 مؤرخة في 10/02/2015.
- 10 - القانون رقم 03-16 المؤرخ في 19/06/2016 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص، ج.ر عدد 37 مؤرخة في 22/06/2016.
- 11 - القانون رقم 05-17 يتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، مؤرخ في 16/02/2017، يعدل ويتمم القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19/08/2001، ج.ر عدد 12، مؤرخة في 22/02/2017.
- 12 - القانون رقم 04-18 مؤرخ في 10 ماي 2018 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، ج.ر عدد 27 مؤرخة في 13/05/2018.

- 13 - القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر عدد 28 مؤرخة في 2018/05/16.
- 14 - القانون رقم 18-07 مؤرخ في 10 جوان 2018 يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر عدد 34 مؤرخة في 2018/06/10.
- 15 - المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08/10/2015 يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفية سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر عدد 53 بتاريخ 2015/10/08.
- 16 - المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18/04/2017 المحدد لكيفية إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها، ج.ر عدد 25 المؤرخة في 2017/04/19.
- 17 - المرسوم الرئاسي رقم 19-317 مؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2019، يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيره، ج.ر عدد 74 مؤرخة في 2019/12/01.
- 18 - المرسوم التنفيذي رقم 10-116 المؤرخ في 18/04/2010، المحدد لمضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن لهم اجتماعيا والمفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج ولمهنيي الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها، ج.ر عدد 26 مؤرخة في 2010/04/21.
- 19 - المرسوم التنفيذي رقم 15-204، مؤرخ في 27/07/2015، يتضمن اعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر عدد 41 المؤرخة في 2015/07/29.
- 20 - المرسوم التنفيذي رقم 16-134 المؤرخ في 25/04/2016 يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الالكتروني وسيرها ومهامها، ج.ر عدد 26 بتاريخ 2016/04/28.
- 21 - المرسوم التنفيذي رقم 16-135 مؤرخ في 25 افريل 2016، يحدد طبيعة السلطة الحكومية وتشكيلها وتنظيمها وسيرها ج.ر عدد 28 مؤرخة في 28 افريل 2016.

خامسا: المراجع والمواقع الالكترونية

- 1 - سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، متوفر على الموقع:
<http://www.Iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/02.pdf>, (11/08/2020)

2 - عادل غزال، مشاريع الحكومة من الاستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013 أنموذجا، cybranians journal، العدد 34، مارس 2014، متوفر على الموقع:

http://www.journal.cybranians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=663:ghazal&catid=267:researches&Itemid=97

3 - الدول العربية في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2020. متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://01gov.com/un-egovernment-2020-arab-states>, (23/09/2020

4 - ياسمين بولجدي، البلدية الإلكترونية... تجربة تنطلق من العاصمة، جريدة النصر اليومية، 6 فبراير 2019، متوفر على الموقع:

annasronline.com/ (26/02/2020)

5 - موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء:

<https://www.mtess.gov.dz/ar/>

<https://cnas.dz/?q=ar/espace-chifa/systme-chifa#>

6 - موقع وزارة التربية الوطنية،

www.education.gov.dz

7 -موقع وزارة العدل:

www.mjjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/

8 - موقع المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/modernisation-voir-plus-ar/229-2014-05-20-08-45-32>.

9 -موقع وزارة التجارة:

<https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/registre-de-commerce>

10 موقع وزارة الداخلية:

<http://www.interieur.gov.dz>

11- <http://macnibe.interieur.gov.dz>

12 موقع وزارة التعليم العالي:

<http://www.mesrs.dz>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1/ Ouvrages

- 1- Georges Chatillon (sous direction), droit de l'administration électronique, des nouveaux droits pour les usagers, des nouvelles règles pour les agents, 1^{er} colloque international, Bruylant, 2011, Paris.
- 2- Jacques Chevallier, science administrative, Thémis science politique, PUF ,3^{ème} éd. Paris, 2002.
- 3- Bertrand Du Marais, droit public de la régulation économique, presses de sciences po et Dalloz, Paris, 2004.
- 4- Laurence Calandri, Préface de S. Regourd, Recherche sur la notion de régulation en droit administratif français, L.G.D.J, Paris, 2008.
- 5- Rachid Zouaimia, les autorités de régulation indépendantes face aux exigences de la gouvernance, éd. Belkeise, octobre 2013.

2/ les articles et communications

- 1- Dominique Sorace, « régulation, besoin collectifs et concurrence », in G. Marcou et F. Moderne, droit de la régulation, service public et intégration régionale, T.1, comparaisons et commentaires, l'Harmattan, Paris, 2006.
- 2- Marie- José Palasz, les droits des usagers de l'administration électronique, in, Georges Chatillon, (sous direction), droit de l'administration électronique, des nouveaux droits pour les usagers, des nouvelles règles pour les agents, 1^{er} colloque international, Bruylant, Paris, 2011.

فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
01	مقدمة
04	المحور الأول: الحكومة (الإدارة) الالكترونية : مدخل مفاهيمي
04	أولا: نشأة الادارة الالكترونية وتطورها
04	1- الادارة الالكترونية هي امتداد للمدارس الإدارية
05	2- الادارة الالكترونية كسر للبيروقراطية التقليدية
06	ثانيا: مفهوم الادارة (الحكومة) الالكترونية، أهدافها ومراحلها
06	1/ مفهوم الادارة (الحكومة) الالكترونية
14	2/ أهداف الحكومة الالكترونية
15	3/ مراحل تطبيق الحكومة الالكترونية
16	ثالثا: متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية، وظائفها ومعوقاتها
16	1/ متطلبات التحول نحو الحكومة الالكترونية
19	2/ وظائف الادارة الالكترونية
22	3/ معوقات التحول نحو الحكومة الالكترونية
23	المحور الثاني: مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013 (المحاور – الاهداف – البرامج)
23	أولا: أسباب ظهور الحكومة الالكترونية في الجزائر
25	ثانيا: محاور مشروع الجزائر الالكترونية، أهدافه وبرامج تنفيذه
26	1/ محاور مشروع الجزائر الالكترونية 2008-2013
27	2/ أهداف مشروع الجزائر الالكترونية
28	3/ برامج تنفيذ المشروع
31	ثالثا: مؤشرات الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر
31	1/ مؤشرات الجاهزية الالكترونية قبل سنة 2008
33	2/ مؤشرات الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر بعد سنة 2008
40	المحور الثالث: أنماط (تطبيقات) الإدارة الالكترونية في الجزائر
40	أولا: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية (البلدية الالكترونية المشروع الاكثر نجاحا في الجزائر)
51	ثانيا: تطبيقات مشروع الجزائر الالكترونية على مستوى القطاعات الوزارية
76	المحور الرابع: تقييم إنجازات الجزائر في مشروع الجزائر الالكترونية 2013

76	أولاً: أسباب تأخر تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية (الصعوبات
78	ثانياً: مدى تقدم الجزائر في مشروع التحول الرقمي
78	1 - مدى الانجاز على المستوى المحلي والقطاعي:
81	2 - مدى الانجاز على المستوى التشريعي والمؤسساتي:
104	ثالثاً: استطلاع رأي المواطن في تقييم بعض التجارب ومقومات النجاح (الاستمرار في تنفيذ المشروع)
104	1/ استطلاع رأي المواطن في تقييم بعض التجارب من خلال بعض الدراسات المحكمة
105	2/ مقومات النجاح (الاستمرار في تنفيذ المشروع)
111	خاتمة
112	قائمة المراجع
122	فهرس المواضيع